المذهبية في اليمن بين البعد الدينيّ والأثر السياسيّ

(دراسة في فلسفة السياسة)

د. منال أبو زيد عبده رجب الشهابي
مدرس فلسفة السياسة- كلية الآداب- جامعة الإسكندرية

مقدمة:

تعد الأزمة اليمنية نتاج تراكمات متعددة لسياسات الحكومات السابقة والقوى السياسية والقبائل على حد سواء، وقد أسهمت في تطور هذه الأزمة عوامل ذاتية وموضوعية، تفاعل فيها الداخل والخارج، وشكلت إطار الأزمة الحالية، ويمكن النظر بشكل خاص إلى تفاقم البعد المذهبيّ في الصراع السياسيّ، ليس بين الحكومة والمعارضة بل بين صفوف المعارضة نفسها، وعلى وجه التحديد بين ما يُعرف بـ"الحوثيين" و"حزب التجمع اليمنيّ للإصلاح" والقوى المتحالفة معه، علمًا أنَّ الطرفين كانا قد عملا معًا بشكل مباشر بوصفهما عضوين فاعلين في الثورة الشعبية التي انطلقت في عام2011م، وأطاحت بالرئيس اليمنيّ السابق عليّ عبدالله صالح.

وترجع الأسباب المباشرة لعمل البحث إلى الأزمة الحالية في اليمن إلى عام 2011م حين اندلعت الاحتجاجات المطالبة برحيل الرئيس السابق عليّ عبدالله صالح عن الحكم، وهى الاحتجاجات التي حملت مخاطر الدخول في حرب أهلية طويلة ودامية؛ بسبب اتجاه الدولة إلى قمع هذه الاحتجاجات وعدم التجاوب مع المطالب الشعبية، كما توجد أسباب أخرى من أبرزها: غياب المؤسسات السياسية القوية، وضعف التفاهم بين الطبقة السياسية، وضعف الموارد الاقتصادية، وسوء إدارة الأجهزة الحكومية، وخضوعها لتوجهات القوى السياسية منفردة، وعدم جدية الأطراف الخارجية في إعادة بناء اليمن وَفْق هوية وطنية عربية إسلامية سياسية جامعة لليمنيين جميعًا.

كما تبرز مظاهر الأزمة اليمنية، بفشل التسوية السياسية السلمية التي ترعاها الأمم المتحدة منذ عملية التغيير السياسي عام2011م، وانحسار السيطرة الفعلية لأجهزة الدولة الرسمية على البلاد، وزيادة السيطرة الفعلية للميليشيات المسلحة، والمنظمات المتطرفة، والقوى المحلية القبلية على أجزاء واسعة من الدولة، واتساع دائرة التدخلات الخارجية،

(ISSN : 2536 - 9555)

وارتفاع المديونية العامة للدولة، وزيادة أعباء الدين المحليّ، والتراجع الحاد في الموارد الاقتصادية.

إن من أبرز المخاطر التي تهدد اليمن والمنطقة في حال تفاقم الأزمة اليمنية توقف المسار السياسيّ في اليمن؛ وانتشار العنف والفوضى في البلاد، وتقوية التنظيمات المسلحة المتطرفة ولاسيما تنظيم القاعدة والحوثيين، وتفاقم حدة الصراع السعوديّ– الإيرانيّ في اليمن، وتدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية لليمنيين جميعًا، ولكي تُحل الأزمة اليمنية يجب أن تنحى المذهبية والمصالح والصراعات والتحزب جانبًا، ويضع الجميع أمام أعينهم هدفًا واحدًا هو مصلحة اليمن الدولة الوطنية التي يجب أن تكون فوق الجميع.

أولًا- تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى أربعة مباحث: جاء المبحث الأول تحت عنوان– أصل المذهبية في اليمن، والمبحث الثاني بعنوان– الحوثيون ودورهم في الأزمة السياسية اليمنية، أما المبحث الثالث فيتناول– الصراعات الداخلية في اليمن وأبعادها، وأخيرًا المبحث الرابع يناقش– دور القوى الإقليمية في الصراع اليمنيّ.

ثانياً- المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة:

إن المشهد اليمنيّ ممتلئ بالتعقيدات الداخلية والخارجية، فمن تمرد الحوثيين إلى خطر تنظيم القاعدة، ومن حراك سياسيّ في الجنوب يدعو إلى الانفصال، إلى عراك سياسيّ في الشمال، ناهيك عن المشكلات المذهبية والسياسية والاقتصادية التي تكاد تعصف باستقرار البلاد، ومن ثمَّ جاءت إشكالية الدراسة التي تدور حول تساؤل رئيس مفاداه: **هل للوجهة المذهبية أو العقدية في اليمن أثر في التوجه السياسيّ؟**، ومن هذا التساؤل يتفرع العديد من التساؤلات الفرعية أهمها:

1. ما طبيعة الاختلاف بين المسلمين؟
2. ما دور المذهب الزيديّ في الصراع اليمنيّ؟
3. ما دور الحوثيين في الأزمة السياسية في اليمن؟

4.هل يستخدم الحوثيون من قبل إيران بوصفهم أداة لنشر التشيع الإثنى عشريّ في اليمن؟

5.ما دور الموقع الجغرافيّ والأبعاد الجيواستراتيجية في الصراع الداخليّ في اليمن؟

6.الحرب الأهلية في اليمن طبيعتها وأسبابها؟

7.ما طبيعة أدوار الفاعليين الإقليميين في الصراع اليمنيّ؟ وما استراتيجيتهم؟

8.الأزمة اليمنية إلى أين؟

ثالثاً- أهداف الدراسة:

تنبع أهداف الدراسة من تحليل انعكاسات الصراع داخليًا على اليمن وخارجيًا على المنطقة العربية والإقليمية كلها؛ بسبب الموقع الجغرافيّ المتميز لليمن المتحكم في مضيق باب المندب الذي يمثل طريقًا للناقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا، ابتداءً من قناة السويس وانتهاء بشط العرب، بوصفه ممرًا للتجارة العالمية وتجارة النفط، وأيضًا تعد اليمن منطقة استقطاب مذهبيّ وصراع إقليميّ؛ من أجل الهيمنة بين قطبي العالم الإسلاميّ: السعودية ممثلة للتيار السنيّ، وإيران ممثلة للتيار الشيعيّ.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان وتوضيح الأبعاد المذهبية والسياسية التي أدت إلى تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليمن وإلى نشوب حرب أهلية وصراع على السلطة من قِبل الفصائل السياسية المختلفة، وتدخل خارجيّ من قِبل قوى إقليمية في الصراع اليمنيّ ومستقبل اليمن في ظل هذه الصراعات، وكيف يؤدي الموقع الجغرافيّ والجيواستراتيجيّ أثرًا في وحدة اليمن بل على مستقبل المنطقة العربية كلها ولاسيما بعد اندلاع ثورات الربيع العربيّ في عدة دول عربية ومنها اليمن في فبراير عام 2011م، وتصاعد التدخلات الخارجية في الشأن اليمنيّ تحت أسماء عدة على رأسها، دعم الشرعية، والحرب على الإرهاب، وحماية الأقليات التي تتعرض للاضطهاد في اليمن، وبناءً على ما تقدم تهدف الدراسة إلى توضيح ماهية الدور المذهبيّ وماهية التدخل الخارجيّ على ضوء المتغيرات الإقليمية الجديدة.

(ISSN : 2536 - 9555)

خامساً- منهجية الدراسة

اسُتخدمَ **المنهج الوصفيّ** في الدراسة ويعتمد هذا المنهج على أسلوب التحليل الذي يستند إلى معلومات كافية، تتعلق بموضوع محدد عبر فترة زمنية معينة، هدفها الحصول على نتائج عملية تفسر بطريقة موضوعية، وتصوير النتائج بشكل معبر يمكن تفسيره، والوصول إلى فهم أدق لوضع السياسات والإجراءات المستقبلية المختصة بموضوع الدراسة؛ ومن ثم وصف المشكلات وتحليلها؛ إذ برز ذلك في وصف الأزمة السياسية والاجتماعية للدولة اليمنية، وتحليل السياسات الواجب اتباعها للتعامل مع تلك الأزمة.

المنهج الاستنباطيّ ويَعني الاستدلال الذي ينتقل من الكل إلى الجزء، أو من العام إلى الخاص، ويستند إلى مسلمات أو نظريات، يستنبط منها ما ينطبق على الجزء المبحوث، وفق ثلاث خطوات وهي: المقدمة المنطقية الكبرى، والمقدمة المنطقية الصغرى، والنتيجة، والمقدمة الكبرى عبارة عن مبدأ عام يُعتقد بصحته من المسلمات، والمقدمة المنطقية الصغرى وهي المبدأ الخاص أو الظاهرة المبحوثة التي تنطبق مع المسلمات العامة، والتوصل إلى نتيجة يتم عبر سلسلة من المقارنات والربط المنطقيّ بين المقدمتين، وبرز استخدام هذا المنهج في الدراسة عن طريق قراءة الواقع اليمنيّ، وتقديم تصور عام للأزمة؛ بهدف مواجهة التحديات.

المنهج التاريخيّ: وهو المنهج الذي يتعامل مع أهمية المعلومات التاريخية المتعلقة بالظواهر الإنسانية، عبر رصدها من مصادرها الأولية والثانوية مع ضرورة التركيز على الظروف التاريخية والموضوعية التي تخللت فترة الدراسة، في محاولة من أجل التحقق منها، أو نقدها ومحاولة تفنيدها؛ لأجل البناء عليها أو الإفادة منها، وما يجعل المنهج ملائمًا لهذه الدراسة أنه يعد من أفضل أدوات التحليل وأهمها التي تتيح دراسة تاريخ المذهبية في اليمن من حيث تتبع النشأة ومراحل تطورها وتأثيرها، وكذلك رصد التغير الذي طرأ عليها من حيث الشكل والمضمون؛ إذ إنها أصبحت ذات بعد دينيّ ثم أصبحت ذات تأثير سياسيّ، ونتيجة ذلك كله على الصراع في اليمن ومستقبل اليمن السياسيّ وعلى الوضع السياسيّ والإقليميّ على المنطقة العربية والإقليمية المحيطة بها.

سادساً-الدراسات السابقة

اطلعت الباحثة على دراسات عدة في الموضوع، منها ما يأتي على سبيل المثال لا الحصر:

1. دراسة **منصور الشمريّ**[1]: تناولت "رؤية استراتيجية للعلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران"، وتحدثت الدراسة الاستراتيجية الإيرانية تجاه دول الخليج عن طريق المد الشيعيّ ومفهوم تصدير الثورة، وأكدت ضرورة وضع استراتيجية؛ لمواجهة النفوذ الإيرانيّ تقوم على الاعتماد على النفس.
2. دراسة **بشير مكين**[2]: تناولت الدراسة "البعد الدينيّ في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة عن طريق اختبار دور الدين في أحداث 11سبتمبر 2001م"، والنقاشات التي ثارت حول أسباب عودة الديني "المقدس" إلى أجندة العلاقات الدولية التي تشمل؛ الاقتصاد الدولي، والنزاعات، والحروب الدولية، وركزت الدراسة بصورة خاصة على أزمة الدولة القومية بحسبان أن الدولة القومية هى الوحدة الأساسية في النظام الدوليّ التي قاد تراجعها وإخفاقها في السيطرة على حدودها والسماح للجماعات والحركات الدينية بلعب دور أساسيّ بديل على المسرح السياسي الدوليّ واحتلال دور الدولة في العلاقات الدولية.

تهدف الدراسة إلى إعادة الاعتبار للعوامل الثقافية والقيم والأفكار والتصورات الذهنية والدين في فهم العلاقات الدولية وتحليلها، والتي كانت قد أبعدت من التحليل بفعل هيمنة الاتجاه الواقعيّ الماديّ في فهم السياسة الدولية، وتخلص الدراسة إلى أن الدولة القومية بوصفها الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية قد تراجع دورها لصالح الجماعات والحركات الدينية؛ الأمر الذي سيؤدي إلى عدم استقرار النظام الدوليّ؛ بسبب قدرة هذه الجماعات على استخدام العنف في التعبير عن رؤاها والتعبير عن وجهات نظرها المعارضة للنظام العالميّ.

3. دراسة **رندا عبد الرحمن**[3]: ركزت الدراسة على "العلاقات الإيرانية السعودية 1997م- 2000م"، توصل إلى أن العلاقات بين الدولتين شهدت عدة تقاطعات خلافية وتفاعلات تعاونية، وإن السياسة الخارجية السعودية تجاه إيران قائمة على

(ISSN : 2536 - 9555)

رد الفعل وإن تفاقم التوتر والصراع لا يؤمن مصالح الدولتين فقط بل إنها فرصة لزوال الإمكانات الطيبة في علاقات دول المنطقة عليه فإن حلًا لقضايا الخلافية يأتي عن طريق تفعيل الدور التعاونيّ، ويهدف البحث إلى دراسة العلاقات الإيرانية السعودية في الفترة 1990م– 2000م والتي تتحكم فيه روابط تاريخية جيواستراتيجية ومصالح وتحديات مشتركة.

4. دراسة **شبيب السبيعيّ**[4]: عنوانها "التطور السياسيّ في إيران"، وتدور الدراسة حول أن تاريخ إيران السياسيّ لا يختلف عن غيره من الدول الإسلامية من حيث السياسة السلبية والتسلط في الحكم وأن الثورة الإيرانية هى في الأصل رد فعل على التسلط والخروج عن تعاليم الدين، وأن النظام في إيران هو دينيّ ذو جذور شيعية أمامية ولا يحقق الجمهورية الكاملة، إذ إن الولي الفقيه أو القائد في الدستور الإيرانيّ هو الحاكم المسيطر في جميع جوانب الحياة.
5. دراسة **زكريا بيومي**[5]: بعنوان "العرب بين النفوذ الإيرانيّ والمخطط الأمريكيّ والصهيونيّ"، لقد تناول الباحث بإيجاز تاريخ الحركة الحوثية كما تناول الاختلاف والتشابه بين الزيدية في اليمن والاثني عشرية في إيران، والجدير بالذكر أن تلك الدراسة تتفق مع الدراسة الحالية فيما يتعلق بتوضيح العلاقة بين الحوثيين وإيران وتفسير المصالح المشتركة بينهما.
6. دراسة **أمير سعيد**[6]: بعنوان"أين الولايات المتحدة الأمريكية من الحوثيين"، تناولت الدراسة موقف الولايات المتحدة من الحوثيين الذي جاء على صورة التجاهل وغض الطرف عن سلوكياتهم وتصرفاتهم في اليمن، وأكدت وجود تقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.
7. دراسة **أشرف كشك**[7]: ركزت الدراسة على "العلاقات الخليجية– الإيرانيّ"، وتناولت أهم القضايا الخلافية بين إيران ودول الخليج العربيّ والمتمثلة في قضية الجزر الإماراتية وأمن الخليج والبرنامج النوويّ الإيرانيّ، وأكدت الدراسة على أن السياسة الإيرانية التوسعية في المنطقة هي نتيجة عن الاختلال في توازن القوى بين إيران

ودول الخليج في المنطقة، وأنه يمكن إصلاح الاختلالات وضبط مسار التفاعلات في المنطقة عن طريق السعي نحو التوازن عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا.

8. دراسة **نبيل البكيريّ**[8]: بعنوان "التمدد الإيراني في اليمن" وهذه الدراسة هدفها الكشف عن أن الربيع العربيّ يقوم على حقيقتين: الأولى- تأكيد التغلغل الإيرانيّ في دول المنطقة، والثانية- الغياب التام لمشروع عربيّ بأي شكل من الأشكال في ظل الحضور الواضح لمشاريع إقليمية مجاورة كالمشروع الاسرائيليّ والتركيّ والإيرانيّ، وأوضحت الدراسة أن اليمن وإيران لم تجمعهم علاقات حتى الثورة الإيرانية 1979م وحتى بدأت إيران برفع شعار تصدير الثورة، كما أكدت الدراسة الأهمية الاستراتيجية لليمن بالنسبة لدول الخليج التي لم تحدد موقفًا واضحًا من الأزمة اليمنية.

9. دراسة **عليّ حميد**[9]: وعنوانها "التركيبة الطائفية في اليمن وعلاقتها في الحكم"، تهدف الدراسة إلى توضيح الدور الذي تؤديه الطائفية في اليمن منذ عقود طويلة بما في ذلك سياسات الرئيس عليّ عبدالله صالح وما لعبه من دور بارز في تأجيجها، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن ثورة فبراير 2011م هى من أجل نظام سياسيّ وطنيّ رشيد بعيدًا عن الممارسات الطائفية السابقة.

10. دراسة **أحمد الدغشيّ**[10]: بعنوان "الحوثيون دراسة منهجية شاملة طبيعة النشأة والتكوين وعوامل الظهور وجدلية العلاقة بالخارج ومشاهد المستقبل"، تهدف الدراسة إلى البحث في مرحلة التنظيم وتطوره وكذلك عوامل الظهور وميزها الباحث بعوامل داخلية وخارجية، وكانت من أبرز النتائج التي توصل إليها أن الحوثية تعد ظاهرة مشكلتها معقدة اختلطت فيها عناصر الفكر والتربية والسياسة والتاريخ والجغرافيا والأيديولوجيا، وتنتمي إلى المدرسة الزيدية الجارودية، وقد بين لنا الباحث أن مستقبل الحوثية يسير في اتجاهات ثلاثة: هي الاتجاه العسكريّ والسياسيّ، والثالث هو التربويّ والفكريّ.

11. دراسة **يوسف الشريف**[11]: عنوانها "التمرد الحوثيّ في اليمن لحساب من؟"، أوضحت الدراسة الصراع بين قوات الجيش اليمنيّ والتمرد الحوثيّ على مدى ست حروب وأن الشعب اليمنيّ هو الخاسر الوحيد في هذه الحرب، وأكدت الدراسة وجود

(ISSN : 2536 - 9555)

دعم من قبل إيران للحوثيين عبر مصدرين: الأول– هو اعتراف بعض المقاتلين أمام المحاكم، والثاني– هو عثور الجيش على ستة مخازن للسلاح إيرانية الصنع، وكذلك ضبط السفينة الإيرانية قبال السواحل اليمنية في البحر الأحمر وعلى متنها خمسة إيرانيين تنقل أسلحة وأوضحت الدراسة أنه لا طريق لليمن سوى تعزيز الوحدة والإصلاح السياسيّ والقضاء على الفساد.

12. دراسة **أحمد الشجاع**[12]: تأتي بعنوان "التدخل الإيرانيّ في اليمن حقائقه وأهدافه ووسائله"، تهدف الدراسة إلى إظهار إيران بوصفها إحدى الدول الاستعمارية التي تتستر بالشعارات البراقة، وأن هناك أهدافًا دينية وأطماعًا تاريخية تلعب دورًا بارزًا في تحديد مسار السياسة الإيرانية في اليمن، وأوضح حقيقة التدخل الإيرانيّ في اليمن الذي لم يعد يخفى على أحد، كما أوضحت الدراسة ارتباط الحوثيين بإيران ارتباطًا قائم بالأساس على المصالح المشتركة.

13. دراسة **عايدة سري الدين**[13]: بعنوان "الحوثيون في اليمن بين السياسة والواقع"، تناولت حملة التمرد الحوثيّ مستندة إلى المراجع الإيرانية وكشفت عن دور الدول الداعمة لهذا الصراع والأبعاد السياسية والاستراتيجية للخرق الميدانيّ للأراضي السعودية.

وتعقيبًا على ما سبق؛ **تجتهد الدراسة الحالية في محاولة الإفادة من تلك الدراسات السابقة– على اختلاف انطلاقاتها الفكرية والمنهجية– بحيث** تفيد الباحثة من كل دراسة على حدة عن طريق تتبع الانطلاقات النظرية والسياقات التفسيرية والخبرات التاريخية التي رسختها هذه الدراسات والبناء عليها، **ابتغاء الوصول إلى أهم النتائج الممكنة وأفضلها؛** وحتى تستطيع الدراسة الحالية أن تقدم عملاً علميًا جادًا.

المبحث الأول

أصول المذهبية في اليمن

قبل الحديث عن أصول المذهبية في اليمن نستعرض عددًا من الحقائق الثابتة، وهي أن الناس يختلفون في تفكيرهم، وإذا كان العلماء يقولون: "إن الإنسان من وقت نشأته أخذ ينظر نظرات فلسفية إلى الكون، فلابد من نقول إن الصور والأخيلة التي

تثيرها تلك النظرات تختلف في الناس باختلاف ما تقع عليه أنظارهم وما يثير إعجابهم، وكلما خطى الإنسان خطوات في سبيل المدنية اتسعت هوة الخلاف حتى تولدت من هذا الخلاف المذاهب الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

وإذا ما حاولنا أن نحصى أسباب الاختلاف فهي متعددة، ونذكر منها:

1. **غموض الموضوع في ذاته:** لقد تصدى الفلاسفة من قديم الزمان لدراسة موضوعات غامضة في ذاتها والسبيل لإدراكها ليست معبدة، ولقد قال أفلاطون Plato: "إن الحق لم يصبه الناس في كل وجوهه ولا أخطؤوه في كل وجوهه، بل أصاب كل إنسان جهة"، وكثيرًا ما يكون الاختلاف لا لغموض الموضوع نفسه، بل يكون لأن كلا المختلفين لم يعرف وجهة نظر الآخر، واختلف نظرهما في الموضوع الواحد، ولذلك كان سقراط يقول: "إذا عرف موضع النزاع، بطل كل نزاع".
2. **اختلاف الرغبات والشهوات والأمزجة:** إن رغبات الناس وأهواءهم متباينة، وكل يدرك في محيط نزعاته النفسية، ولقد قال سبينوزا: "إن الرغبة هى التي ترينا الأشياء مليحة- لا بصيرتنا"، فالرغبة إذن تستولي على مقياس الحسن والقبح في الأشياء والأفكار؛ لذا قال وليم جيمس: "إن تاريخ الفلسفة هو تاريخ التصادم بين الأمزجة البشرية، وهذا الاختلاف بين الأمزجة له أيضًا شأنه في ميدان الأدب والفن والحكمة".
3. **اختلاف الاتجاه:** إن اتجاه الناس في الحياة يجعل لكل متجه إلى نوع- تفكيرًا يناسب اتجاهه، وتكون آراؤه سائرة في هذا الاتجاه.
4. **تقليد السابقين:** من أسباب الخلاف تقليد السابقين ومحاكاتهم، من دون أن ينظر المقلدون نظرة عقلية مجردة، وأن نزعة التقليد متغلغلة في نفوس الناس توجههم وهم لا يشعرون، وأن سلطان الأفكار- التي اكتسبت قداسة بمرور الأجيال- تسيطر على القلوب، فتدفع العقول إلى وضع براهين؛ لبيان حسنها وقبح غيرها، ومن الطبيعيّ أن يدفع ذلك إلى الاختلاف والمجادلة غير المنتجة؛ لأن كل شخص يناقش وهو مصفد بقيود الأسلاف من حيث لا يشعر، كما أنه ينشأ عن التقليد التعصب، فإن قدسية الآراء

(ISSN : 2536 - 9555)

التي يقلدها الشخص تدفعه إلى التعصب لها، وحيث كان التعصب الشديد كان الاختلاف الشديد.

5. **اختلاف المدارك**: منها ما ينفذ إلى الحقيقة، ومنها ما يسيطر عليه الوهم، ومنها ما يذهب به الخيال في متاهات فكرية مختلفة تحت سلطان أفكار موروثة، وليست الأوهام مقصورة على العامة، بل إن العلماء أنفسهم قد تسيطر عليهم أوهام تغشى بصائرهم، فلا يدركون الحقائق على وجهها.
6. **الرياسة وحب السلطان**: إن كثيرين ممن يرغبون في السلطان ينتهون إلى آراء تتعلق بالحكم، هى منبعثة من رغباتهم الخاصة، ويندفعون في تأييدها حتى يخيل إليهم أنهم مخلصون فيما يدعون إليه، وأن ما يقولونه هو محض الحق والصواب، وقد تكون العصبية القومية أو العنصرية سببًا في الاختلاف، وهى داخلة في حب الرياسة والسلطان[14].

أولًا- أسباب اختلاف المسلمين

إن المسلمين قد اختلفوا إلى مذاهب في الاعتقاد والسياسة والفقه، وقبل أن نخوض في بيان أسباب الخلاف يجب أن نقرر أمرين: أولهما– إن الخلاف لم يكن في ركن من أركان الإسلام ولا في أمر علم من الدين بالضرورة كتحريم الخمر والخنزير، والقواعد العامة للميراث، بل الاختلاف في أمور لا تمس الأركان ولا الأصول العامة، وثانيهما– أن هذا الاختلاف بلا ريب شر بالنسبة للاختلاف حول بعض العقائد وحول السياسة، فإذا كان الاختلاف حول العقائد في جملته شرًا فإنه يجب أن نقرر أن الاختلاف الفقهيّ في غير ما جاء به نص من الكتاب والسنة لم يكن شرًا، بل كان دراسة عميقة لمعاني الكتاب والسنة وما يستنبط منهما من أقيسة، ولم يكن افتراقًا بل كان خلافًا في النظر، وكان يستعين كل فقيه بأحسن ما وصل إليه الفقيه الآخر، أما الاختلاف حول السياسة؛ فكان بسبب شئون الحكم[15].

قبل الخوض في الخلاف بين المسلمين لابد من التوقف لتعريف العقيدة فهناك العقيدة الدينية، والعقيدة الفلسفية، والعقيدة السياسية والمعتقدات الشعبية وغيرها، ولكل واحدة من هذه العقائد مركز تدور هذه العقيدة كلها حوله، وحين التحليل الدقيق لهذا

المركز نجد أن الفكرة أو الأفكار هى التي تمثل اللبنات الأولى في تركيب العقائد، أيا كان نوعها.

العقيدة إذن هى الإيمان الجازم بفكرة أو بمجموعة أفكار مترابطة "منظومة" في مجال معين: دينيّ، وفلسفيّ، وسياسيّ، وشعبيّ، والإيمان بالفكرة قد يكون مبعثه الاقتناع العقليّ، كما قد يكون الاطمئنان النفسي، أو التعلق الوجدانيّ، كما نجد أن العقائد الدينية قد خلقت صراعًا طويلًا، وعلى الرغم من أن جميع هذه العقائد– من دون استثناء– تدعو مبادؤها إلى التسامح والعفو، وتنبذ تعاليمها العنف وسفك الدماء، فقد اندفع اتباعها؛ نتيجة فهمهم الضيق وبدوافع أخرى لا تنتمي أبدًا إلى جوهر الوحدة حين تفرق كل منهم إلى جماعات تنتصر كل منها إلى عقيدة جزئية مختصة بهم.

ومن هنا كان لابد أن نعرف ما الذي يدفع صاحب العقيدة إلى الصراع؟ في البداءة، يأتي الإحساس الجازم بامتلاك الحقيقة المطلقة، يصاحبه شعور بالتميز على الآخرين، الذين يعدهم في ضلال مبين؛ ومن ثمَّ يلزم قيادتهم– ولو بالقوة– إلى طريق الخلاص، ومن هنا ذهب مؤرخو الأديان إلى ارتباط العقيدة بالتعصب[16]، فالتعصب: "هو اتجاه نفسيّ لدى الفرد يجعله يدرك فردًا معينًا أو جماعة معينة إدراكًا إيجابيًا محبًا أو سلبيًا كارهًا من دون أن يكون لذلك ما يُسوّغه من المنطق أو الشواهد"[17]؛ لذلك قالوا إن المؤمن بعقيدة ما شخص متقوقع دائمًا على ذاته، ولا يقبل الحوار مع الآخرين، بل إنه يرفضهم، بل قد يصل به الآمر إلى قتالهم.

إن الإنسان المتعصب لعقيدة ما يريد أن يكون الناس كلهم تابعين لعقيدته، وهو لا يقصد من ذلك إلا مفهومه الخاص لتلك العقيدة، ولا شك في أن هذا هو الخيط الذي يربط العقيدة بالسلطة: السلطة الروحية أولًا، ثم السلطة الزمنية بعد ذلك، وهكذا يكون استغلال العقيدة هو الموجة التي يركبها بعض الطامحين للوصول بقوة وفي أسرع وقت إلى السلطة[18]. أما عن أسباب الخلاف فنذكر منها:

1. **العصبية العربية:** إن العصبية العربية هي جوهر الخلاف الذي فرق أمر الأمة، فإن الإسلام قد حارب العصبية في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، مثل قول

(ISSN : 2536 - 9555)

النبي– صلى الله عليه وسلم–: "ليس منا من دعى إلى عصبية"، فقد اختفت العصبية في عصر النبيّ ثم انبعثت من جديد بعد وفاته.

2. **التنازع على الخلافة**: من الأسباب الجوهرية التي أحدثت الخلاف السياسيّ، تعرف من الذي يكون أولى بخلافة النبيّ في حكم أمته، وقد انبعث ذلك النوع بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وسلم مباشرة.

3. **مجاورة المسلمين لكثيرين من أهل الديانات القديمة ودخول بعضهم في الإسلام**: دخل كثيرون من أهل الديانات القديمة في الإسلام، فدخل في الإسلام يهود ونصارى ومجوس، وكل هؤلاء في رؤوسهم أفكارهم الدينية الباقية من ديانتهم القديمة، وقد استولت على مشاعرهم فكانوا يفكرون في الحقائق الإسلامية على ضوء اعتقاداتهم القديمة، وقد أثاروا بين المسلمين ما كان يثار في دياناتهم من الكلام في الجبر والاختيار.

4. **ترجمة الفلسفة**: كان لترجمة الكتب الفلسفية أثر واضح في الخلاف؛ إذ غزى الفكر الإسلاميّ كثير من المنازع الفلسفية والمذاهب القديمة في الكون والمادة وما وراء الطبيعة المحسوسة، فكان لذلك أثره في التفكير الدينيّ نفسه.

5. **التعرض لبحث كثير من المسائل الغامضة**: إن شيوع التفكير الفلسفيّ بين علماء المسلمين في إثبات العقائد قد جرهم إلى دراسة مسائل ليس في استطاعة العقل البشريّ أن يصل إلى نتائج مقررة ثابتة فيها، كمسألة إثبات صفات الله تعالى ونفيها.

6. **القصص**: ظهر القصص في عهد عثمان– رضي الله عنه–، وكرهه الإمام عليّ– رضي الله عنه– حتى أخرج القصاص من المساجد، لما كانوا يضعونه في أذهان الناس من خرافات وأساطير، بعضها مأخوذ من الديانات السابقة بعد أن دخلها التخريف وعراها التغيير.

7. **ورود المتشابه في القرآن الكريم**: قال– تعالى–: "هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ..."[19]، بهذه الآيه ثبت ورود المتشابه في القرآن الكريم؛ ليختبر الله سبحانه وتعالى قوة الإيمان في المؤمنين، وقد كان وروده سببًا في اختلاف العلماء في مواضع

المتشابهات من القرآن الكريم، وحاول كثيرون من ذوي الأفهام تأويله، والوصول إلى حقيقة معناه، فاختلفوا في التأويل اختلافً مبينًا.

8. **استنباط الأحكام الشرعية**: إن الخلاف الذي نتج عن هذا الاستنباط ليس خطيرًا بل إنه كان محمود العاقبة حسن النتيجة، إذ نتج من مجموع الآراء المختلفة ما يمكن أن يستخلص منه قانون محكم، يعادل أحكم القوانين وضعًا وأعدلها منهجًا وأقواها على مسايرة الزمن مع مساوقة الفطرة الإنسانية السليمة.

ننتهي من هذا إلى أن المذاهب الإسلامية لها شعب ثلاث: مذاهب سياسية (كان لها مظهر عمليّ)، ومذاهب اعتقادية (لم تتعد الخلاف النظريّ في أكثر الأحيان)، ومذاهب فقهية (كانت خيرًا وبركة).

ثانياً- المذاهب السياسية الإسلامية دينية:

المذاهب السياسية كلها تدور حول الخلافة، وهى الإمامة الكبرى وسميت خلافة؛ لأن الذي يتولاها يكون الحاكم الأعظم للمسلمين، يخلف النبي صلى الله عليه وسلم في إدارة شئون المسلمين، وتسمى الإمامة؛ لأن الخليفة كان يسمى إمامًا؛ ولأن طاعته واجبة؛ لأن الناس يسيرون وراءه كما يصلون وراء من يؤمنهم للصلاة.

كما يجب التنبيه إلى أن الخلاف السياسيّ أو المذاهب السياسية قد ابتدأت سياسية تنزع منزعًا سياسيًا، ولكن طبيعة السياسة الإسلامية ذات صلة بالدين وهو قوامها ولبها، ولذلك كانت المذاهب السياسية التي نشأت تحوم مبادئها حول الدين، فتقترب منه أحيانًا وتبتعد عنه أحيانًا بتخريجات فيها انحرافات عن مبادئه، وأن المذاهب السياسية نفسها في اتجاهاتها تعرضت لبحوث أخرى تتعلق بأصول الدين حول الإيمان والاعتقاد، فكان لها رأي قائم بذاته في الاعتقاد والإيمان، ولم تقف عند حد الاعتقاد بل تجاوزته إلى آراء في الفروع، فكان للمذاهب السياسية بحوث كاملة في الفروع؛ إذ نجد أن المذهب السياسيّ معه آراء في الاعتقاد، ومذهب فقهيّ في الفروع؛ لعله أبقي أثرًا في التاريخ من المذهب السياسيّ.

مثال ذلك الشيعة؛ إذ نجد أن لهم نحلتهم السياسية، وهى تقترب أو تبتعد عن الدين، ولهم منهاج في دراسة العقائد، فالشيعة من أقدم المذاهب السياسية الإسلامية، وقد بدأ

(ISSN : 2536 - 9555)

الصراع السياسيّ يحتدم بشدة في آخر عصر عثمان رضي الله عنه– عصر الفتنة الكبرى– ونمى وترعرع في عهد عليّ– رضي الله عنه–، ومن هنا كان لابد من أن نتحدث بشيءٍ من التفصيل عن المذهب أو المذهبية(Sectarianism[20].

ثالثًا- المذهبية (المصطلح والتفسير)

المذهب Doctrine يمثل نسقًا متكاملًا من الأفكار حول الظاهرة أو ظواهر تُدْرَس ويُحْكَمُ عليها بمعايير يغلب عليها الطابع الذاتيّ الشخصيّ؛ إذ يستهدف واضع النسق تفسير الظاهرة بما ينسجم مع أحكامه القيمية ومعاييره الشخصية.

لذا فالمذهب **لغةً**: هو المعتقد والطريقة والأصل، وهو مصدر ذَهَبَ والجمع مذاهب وهو المعتقد الذي يُذهب إليه، وهو مجموعة من الآراء والنظريات العلمية والفلسفية ارتبط بعضها ببعض ارتباطًا يجعلها وحدة منسقة، والمذهب في الإسلام هو مجموعة الآراء والمعتقدات في مجال دينيّ أو اجتماعيّ أو فلسفيّ[21].

واصطلاحًا: فالمذهب هو مجموعة من المفاهيم والأفكار والمواقف والقواعد الموجهة التي تخص ميدانًا بعينه من ميادين المعرفة أو النشاط، وتكون ذات اتساق وتجانس فيما بينها، غالبًا ما يعود جميعها إلى عدد محدود جدًا من المبادئ الموجهة التي تسري على كل مواقف المذهب وقواعده، وبهذا يدل المذهب على المضمون والمنهج معًا، وهو بخلاف النسق (أو النظام)، وقد تختلط كلمة مذهب بكلمات أخرى وتتداخل معها أحيانًا في أنحاء متفاوتة، ومنها: عقيدة، ونظرية، ومدرسة، واتجاه، وأحيانًا تتداخل مع كلمة الفلسفة نفسها.

المذهب الفلسفيّ هو تطبيق جزئيّ لفلسفة عامة، كأن يقال الفلسفة الأفلاطونية وليس المذهب الفلسفي، فإذا ما استخدم اصطلاح مذهب، يقال المذهب الأفلاطونيّ مثلًا في المعرفة أو في الوجود أو في الأخلاق[22].

ذهب عدد من الكتاب الإسلاميين إلى استعمال المذهبية؛ للدلالة على ما ذهب إليه الإسلام في أمور الكون وخالقه والحياة والإنسان؛ أي القضايا التي تتعلق بالكليات وليس الجزئيات، فالمذهبية الإسلامية تشمل العقيدة الإسلامية، وتشمل غيرها من الكليات التي

ارتضاها الإسلام في العالم الماديّ؛ لضبط حركته سواء أكان في الحياة عامة أم كان في المجتمع أم داخل عالم الإنسان من حيث الفرد.

وذكرت بعض الأدبيات أن فعل (التمذهب) جاء من الاسم (مذهب)؛ إذ إن التمذهب ثمرة من ثمار المنازعات السياسية والصراع على السلطة داخل الجماعة الإسلامية الأولى، والتمذهب هو ظاهرة تاريخية في الأديان كافة؛ ولهذه الظاهرة أسباب تفسرها، فالدين ليس النص فقط بل إنه أيضًا الناس الذين يقرؤونه ويفهمونه نوعًا من الفهم المتناسب مع مستوى مداركهم العقلية ومع ظروف تلقي النص، وهي ظروفهم الاجتماعية والسياسية، ومع شروط ذلك التلقي المتغيرة بتغير المكان والزمان، ثم تناسب مع المصالح التي تصنع أنواعًا مختلفة من الفهم للتعليم الديني.

إن تأكيد حقيقة التمذهب في تاريخ الإسلام تمثلت في: العامل السياسيّ وهو (الصراع على السلطة)، ومن ثم العامل الاجتماعيّ (البنى القبلية العصبوية)، وكذلك العامل الثقافيّ (الميراث الثقافيّ والدينيّ قبل الإسلام)، فضلًا عن العامل الجغرافيّ، أضف إلى ذلك العامل المعرفيّ (التلقي والتأويل)، وأخيرًا دور العوامل الخارجية قديمًا وأخيرًا كالاستعمار [23].

يقصد **بالمذهبية** بأنها التنوع المذهبيّ أو الاختلاف المذهبيّ في إطار الدين الواحد؛ استنادًا إلى اختلاف الانتماء للمذهب الدينيّ إلى سنة وشيعة، ويعود الخلاف بين السنة والشيعة إلى فترة الصراع على السلطة الذي نشب بين عليّ ومعاوية بعد مقتل عثمان بن عفان، بحيث انقسم المسلمون إلى فرق عدة لكل منها رؤيتها الخاصة لطبيعة ذلك الصراع، وتدريجيًا بدأت معظم تلك الفرق تسبغ تفسيرًا دينيًا عقائديًا على اختياراتها في السياسة بانتماء لأحد المعسكرين، ثم أخذت تلك الفرق تتمايز عن بعضها في الفقه وأنماط السلوك والتفكير، وكل ذلك انتهى بصراعات هدامة لا تزال قائمة إلى اليوم، وأهم مؤشرات وجود مذهبية في المجتمع، هو وجود مجموعات تتبع مذاهب مختلفة في إطار المجتمع نفسه سواء أكان داخل الدولة الواحدة أم كان في الإقليم الواحد.

تبرز الهويات المذهبية من خلال تسييس هذه الهُوية وجعلها وحدة للفعل الجمعي، وبديلًا للهويات الاجتماعية (الطبقات) أو الهويات الأيديولوجية سواء أكان إزاء الجماعات

(ISSN : 2536 - 9555)

الأخرى المغايرة أم إزاء الدولة، وتقوم الهوية المذهبية (في دين منقسم) على أساس الجماعة أو الطائفة وليس على أساس هوية الأمة– الدولة[24].

الدوافع المذهبية: هناك أنظمة سياسية قائمة على تصورات مذهبية وعقائدية قد تمتد خارج حدودها؛ مما يجعل منهما دافعًا من الدوافع التدخلية، فقد تتدخل دولة في شئون دولة أخرى بناء على الخرائط الدينية أو العرقية أو الإثنية أو الطائفية أو المذهبية فيها؛ إذ يمكن أن تتدخل الدولة (أ) في شئون الدولة (ب)، من أجل دعم جماعة معينة أو طائفة معينة أو مذهب معين تنتمي إليه الدولة (أ) استنادًا إلى أن هذه الفئة تتعرض إلى اضطهاد ما أو أنها لم تحصل على حقوقها كاملة في الدولة (ب)، وأحيانًا يكون هذا التدخل بطريقة غير مباشرة كتقديم المساعدات لهذه الفئة؛ لتقوية موقفها داخل الدولة الهدف، فضلًا عن إمكانية تدخل دول من أجل تقديم الدعم لحكومة الدولة الهدف– التي تنتمي إلى نفس المذهب أو الطائفة للدولة المتدخلة– ضد هذه الفئة أو الجماعة، وهو ما يظهر جليًا في الصراع الإقليميّ (الإيرانيّ– السعوديّ)[25].

رابعاً- عقيدة أهل السنة والجماعة:

تمثل عقيدة أهل السنة والجماعة عقيدة أهل الإيمان الجازم بالله– تعالى–، وما يجب له من التوحيد والطاعة، والإيمان بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر، وسائر ما ثبت من أمور الغيب والأخبار والقطعيات عملية كانت أم علمية[26].

إن الرسول صلى الله عليه وسلم هو المؤسس لهذه العقيدة الناسخة لما سواها، وقد سميت هذه العقيدة بعقيدة أهل السنة، لاستمساك أصحابها واتباعهم لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وسميت بعقيدة الجماعة؛ لأنها عقيدة جماعة الإسلام الذين اجتمعوا على الحق ولم يتفرقوا في الدين، وتابعوا منهج أئمة الحق ولم يخرجوا عليه في أي من أمور العقيدة وهم أهل الأثر أو أهل الحديث أو الطائفة المنصورة أو الفرقة الناجية.

تتمثل أهم سمات منهج السنة والجماعة في: "الاهتمام بكتاب الله حفظًا وتلاوة، والدخول في الدين كله والإيمان بالكتاب كله، والاجتماع ونبذ الفرقة والاختلاف في الدين، والاقتداء والاهتداء بأئمة الهدى العدول المقتدى بهم في العلم والعمل، والتوسط في الاعتقاد وسط بين فرق الغلو، والحرص على جمع كلمة المسلمين على الحق، كما

يقومون بالدعوة إلى الله الشاملة لكل شئٍ في العقائد والعبادات وفي السلوك والأخلاق"[27].

خامساً- الشيعة:

لقد كان ظهور الفرق العقدية والفكرية في الأمة الإسلامية خاضعًا لأسباب داخلية عاشها المسلمون في مراحل نشاة هذه الفرق؛ ولعل أهم أسباب ظهور هذه الفرق يتمثل فيما عاشه بعض المسلمين من انحراف عن المنهج الإسلاميّ الصحيح، فلقد تضمن الكتاب والسنة كل ما يهدي المسلمين إلى طريق الحق؛ ولذا فهما معيار الاستقامة وعدم الانقسام على النفس، ولكن بعض المسلمين تركوا المنهج الواضح الذي رسمه الشارع الأعظم وحادوا عن منهج أهل السنة والجماعة من سلف الأمة الصالح، وركنوا إلى بعض التصورات العقلية بمنأى عن الهداية العقدية الواردة فيهما فضلوا وأضلوا، وسنرى مثالًا لذلك متمثلًا في الشيعة[28].

نشأت الفرق الإسلامية في أواخر عصر الخلفاء الراشدين، وتبلورت أفكارهم في العصور التالية، ففي عهد الرسالة وبداءة عهد الخلفاء الراشدين فقد كان المسلمون يشكلون وحدة حقيقية عقيدة وفكرًا وجماعة، وإذا ظهر خلاف ما في الرأي فسرعان ما ينتهي إلى وفاق؛ بسبب الاحتكام المباشر إلى الكتاب والسنة، ثم بدأت الفتن والفرقة بين المسلمين في أواخر عهد عثمان بن عفان– رضي الله عنه–، إذ جار بعضهم بالشكوى من ولاة عثمان، ثم بدأت الشكوى من عثمان نفسه بمقولة أنه يولي العمال من ذوي رحمه، ثم تحولت الشكوى إلى الطعن في دينه على يد بعض المارقين، ثم قتل عثمان– رضي الله عنه– مظلومًا بيد فئة ظالمة غرر بها، ففتح بذلك باب القتل والقتال بين المسلمين، وبعد تولي عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه الخلافة، اتهمه بعضهم بأنه تقاعص عن الثأر لعثمان، ولم يقتص من القتلة، فوقع القتال بين عليّ والزبير وطلحة وأم المؤمنين عائشة–رضي الله عنهم– جميعًا، ثم وقع القتال بين عليّ ومعاوية وانتهى بواقعة التحكيم، وبعد التحكيم كانت البداءة الفعلية للافتراق في الأمة بظهور الخوارج والشيعة، وما يهمنا هنا هم الشيعة[29]. والشيعة هم من ادَّعوا أنهم شيعة عليّ وأبنائه، وتعددت الفرق وتشيعت بتأثير كتب الفلسفة اليونانية والهندية التي ترجمت إلى العربية

(ISSN : 2536 - 9555)

فأصبحوا فرقًا عدة أقلها غلوًا من قال منهم: إنَّ عليًا أولى بالخلافة من أبي بكر وعمر مثل: الزيدية والشيعة الإمامية (الاثني عشرية)، وأكثرهم غلوًا هم فرق انحرفت كليًا عن طريق الإسلام مثل: الإسماعيلية، والنصيرية، والدروز وغيرهم[30].

والشيعة الإمامية هم تلك الفرقة من المسلمين الذين زعموا أن عليًا هو الأحق في وراثة الخلافة من دون الشيخيين وعثمان– رضي الله عنهم– أجمعين، وقد أطلق عليهم الإمامية؛ لأنهم جعلوا الإمامة القضية الأساسية التي تشغلهم وركنًا من أركان الإسلام، وسموا بالاثنى عشرية؛ لأنهم قالوا باثنى عشر إمامًا دخل آخرهم السرداب بسامراء على حد زعمهُم، ولم يخرج إلى الآن، والإئمة الإثني عشر هم من رجال آل البيت النبويّ[31]، ثبتت إمامتهم– وفق زعمهم– بنص من النبيّ صلى الله عليه وسلم وكل واحد منهم يوصي بها لمن يليه وهم: "عليّ بن أبي طالب– الحسن بن عليّ– الحسين بن عليّ– عليّ بن الحسين– محمد الباقر– جعفر بن الحسين– موسى الكاظم– عليّ بن موسى– محمد بن عليّ– عليّ بن الهادي– الحسن بن العسكريّ– محمد بن الحسن العسكريّ– رضى الله عنهم– جميعًا، كما سميت بالجعفرية نسبة إلى جعفر بن محمد الصادق، وسميت أيضًا بالإمامية وذلك لزعمهم بأن الرسول صلى الله عليه وسلم نص على إمامة علي وأولاده، كما سموا أنفسهم الخاصة، وما عاداهم العامة، وسموا أيضًا بالرافضة أي الذين رفضوا إمامة زيد بن عليّ وصار شعارهم لعن وسب الشيخين[32]، كما أنهم القسم المقابل لأهل السنة والجماعة في فكرهم وآرائهم المتميزة، وهم يعملون لنشر مذهبهم ليعم العالم الإسلاميّ. ويشكل الشيعة الاثنى عشرية أغلبية سكان بعض البلدان كإيران والعراق، كما يشكلون أقليات في بعض البلدان كالسعودية والكويت وباكستان وأفغانستان والهند والبحرين ولبنان ومصر وغيرها.

سادساً- الزيدية:

الزيدية هى إحدى فرق الشيعة الإسلامية التي لها تأثير– ولايزال– في الفكر السياسيّ والثوريّ وعلم الكلام والفقه فضلًا عن نظرية الإمامة، وأخذت الزيدية اسمها من إمامها وفقيها وفيلسوفها وثائرها الأول الإمام زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب (79هـ– 122هـ)، الذي ثار في الكوفة من أرض العراق ضد الدولة الأموية سنة

(122هـ) وعلى عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (71هـ- 125هـ)، وقد تلقى زيد العلم في المدينة المنورة والبصرة وبلغ درجة عالية في العلم والفقه حتى قيل عنه: "لقد كان زيد مهيبًا في شخصه، قد أتاه الله تعالى، بسطة في الجسم بمقدار ما أتاه بسطة في العلم، وقوة في العقل، وحكمة في الفعل"، اقر الإمام زيد بالإمامة إلى أبي بكر وعمر كما أنه لم يُكفر أحدًا من الصحابة، وَفْق رأيه في جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل.

تُعَدَّ الزيدية أكثر فرق الشيعة اعتدالًا وأقربهم إلى أهل السنة والجماعة، وزيد لم يكن شيعيًا أبدًا ولم تكن حركته للشيعة، دعوة زيد كانت إلى الكتاب والسنة وإحياء السنن وإماتة البدع، وهى بعيدة كل البعد عن المفاهيم الشيعية كالنص والوصية والحق الإلهيّ للأئمة، بل إن من حاربوا معه لم يكونوا شيعة بالمفهوم الاصطلاحيّ، بل ضم أتباعه جماعة من الفقهاء وأهل العلم والمعتزلة وجماعة من أهل الكوفة ممن أحبوا عليًا[33].

كما يجب أيضًا التفرقة بين الطائفية والمذهبية؛ لارتباط كل منهما بالآخر، فالتمذهب هو تبني عقيدة دينية أو انحياز إلى مدرسة فقهية أو عقدية في تفسير دين معين، أو هو انتماء إلى نمط من أنماط التدين في الديانة نفسها ينظم ممارسات جماعة دينية في العبادات والمعاملات، أي على مستوى الطقوس والعقائد في الحياة اليومية للمؤمن في حالة الفرق الدينية، وقد اتخذت الأديان كافة، بالضرورة شكل المذاهب بعد مرور فترة على نشوبها، أما الطائفية فيقصد بها التعصب للطائفة الواحدة أو الجماعة الواحدة ومحاباتها على حساب بقية الطوائف، وقد يحيل مفهوم الطائفية كذلك إلى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية من الأفراد والمجموعات التي قد يتكون منها مجتمع ما، ولا مناص لنا من الاعتراف بأن الطائفية قد بدأت تستقل بتعريف خاص بها يتجاوز مفهوم الطائفة منذ بدأت مناداة من ينتمون إلى النزعات الطائفية بالانشقاق لصالح مذهب دينيّ وتغليب اختياراته والانفصال عن التيار الدينيّ الأصليّ لاختلافات حول طبيعة المعتقد أو كيفيات ممارسته أو فهمه[34].

أ. **<u>نشأة الزيدية</u>**: في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك الذي حكم من (105هـ- 683م) إلى (125هـ- 703م)، في هذه الفترة برز نجم زيد بن عليّ الذي التف الناس حوله، وانعقدت له البيعة من غالبية العلويين وأخذ بالإعداد للثورة والخروج على

(ISSN : 2536 - 9555)

هشام بن عبد الملك (121هـ- 699م)، واستجاب له أنصاره باستثناء الذين اشترطوا للخروج معه البراءة من الشيخين أبي بكر وعمر- رضي الله عنهما-، وهؤلاء هم الروافض الذين دعى عليهم الإمام زيد قائلًا: "اللهم أجعل لعنتك ولعنة آبائي وأجدادي ولعنتي على هؤلاء الذين رفضوني وخرجوا من بيعتي كما رفض أهل حروري عليًا بن أبي طالب وحاربوه".

كانت ثورة الإمام زيد قد انتهت باستشهاده (122هـ- 700م)، وقاد الثورة من بعده ابنه يحيى الذي قتل عام (125هـ- 703م)، وأسهم العلويون في هذه الفترة في إسقاط الدولة الأموية سنة 132هـ، وقد أسس الزيدية دولة في طبرستان (250هـ- 828م) بقيادة الحسن بن زيد الذي أسس دولة في جنوب بحر قزوين، تولى حكمها بعد مقتل أخيه محمد بن زيد من (272هـ- 850م) إلى (287هـ- 865م).

كما تأسست في طبرستان في بلاد الديلم دولة زيدية بقيادة الإمام الناصر الأطروش عام (301هـ- 879م)، وهو من المعاصرين للإمام الهادي يحيى بن الحسين بالدولة والدعوة؛ إذ نستطيع القول إن الزيدية أسست دولتين في نهاية القرن الثالث الهجريّ دولة الهادي في اليمن ودولة الناصر في الديلم.

ولقد انتقل المذهب الزيديّ إلى اليمن على يد الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم من أحفاد الحسن، وقد ولد بالمدينة (245هـ- 823م)، والإمام الهادي زيدي المذهب معتزلي العقيدة، وقد بايعه أهل اليمن عام 284هـ، وأخذ يحارب التشيع الغالي ومذهب القرامطة، وفي عام (292هـ- 870م) اشتبك في حروب عنيفة مع القرامطة، حتى مات في (298هـ- 876م)، وتولى الأمر بعده أبناؤه، وتتابع أبناء الهادي وأحفاده في حكم الدولة الزيدية في اليمن، والتي استمرت من عام (284هـ- 862م) حتى قيام الثورة اليمنية (1382هـ- 1962م) مع بعض النكبات والخلافات بين أفراد الأسرة الحاكمة، وهى أطول فترة حكم في التاريخ لآل البيت؛ إذ دام أحد عشر قرنًا، ومع أن الحكم الزيديّ في اليَمن قد انتهي لكنه يعد مركز ثقل الطائفة الزيدية وكبار قادتها وعلمائها[35].

ب. **أفكار الزيدية ومعتقداتها:** يميل الزيدية إلى الاعتزال فيما يتعلق بذات الله والاختيار في الأعمال، ومرتكب الكبيرة يعدونه في منزلة بين المنزلتين، كما يجيزون الإمامة في كل أولاد فاطمة– رضي الله عنها– من نسل الحسن أو من نسل الحسين– رضي الله عنهم–، فالإمامة لديهم ليست بالنص؛ إذ لا يشترط فيها أن ينص الإمام السابق على الإمام اللاحق بمعنى أنها ليست وراثية بل تقوم على البيعة، ويجوز لديهم وجود أكثر من إمام في وقت واحد في قطرين مختلفين وتقول الزيدية بالإمام المفضول مع وجود الأفضل؛ إذ لا يشترط أن يكون الإمام أفضل الناس جميعًا بل من الممكن أن يكون هناك إمام للمسلمين على جانب من الفضل مع وجود من هو أفضل منه.

انفتاح الزيدية على سائر المذاهب ولا سيما المعتزلة في الأصول والأحناف في الفروع؛ إذ ارتبطت المعتزلة على نحو وثيق بالزيدية، وقد بدأت هذه الصلة منذ نشأة كل الفرقتين وظلت الصلة قائمة إلى أن أفل نجم الاعتزال، حينئذٍ قامت الزيدية بدور جليل إذ احتفظت بمؤلفات المعتزلة وحافظت على تراثهم، أما ارتباط الزيدية بالأحناف فليس لأن المذهب الحنفي هو مذهب الأغالبية الساحقة للمعتزلة فقط؛ بل لأن الإمام أبا حنيفة قد أيد زيدًا في خروجه فضلًا عن مدارسات بينهما في الفقة، وأريد أن أقول أن انفتاح الفقه الزيديّ على الحنفيّ؛ قد أدى بدوره إلى تقارب الزيدية من أهل السنة، حتى أصبح المذهب الزيديّ أقرب مذاهب الشيعة إلى أهل السنة وأكثرهم اعتدالًا بالنسبة لأهل السنة، وإن الانفتاح قرين الاعتدال كما أن الانغلاق قرين التعصب، ولقد بدأ الإمام زيد هذا الانفتاح على المعتزلة والأحناف؛ فأصبح الاعتدال سمة رئيسة للمذهب.

استمرت هذه الصلة الوثيقة على مستوى الفكر والأشخاص، أما على مستوى الفكر فقد تبنى الزيدية أصولًا أربعة من الأصول الخمسة للمعتزلة[36]، علمًا أن الأصول الخمسة هي:

1. التوحيد: ويفسرون بأن الله– سبحانه وتعالى– واحد في ذاته وفي صفاته، فلا يشاركه أحد من المخلوقات في أى صفة؛ ولذا نفوا رؤية الله.

(ISSN : 2536 - 9555)

2. العدل من الله– تعالى–: لذا قضت حكمته– سبحانه– بأن يخلق الإنسان أفعال نفسه؛ ليكون التكليف والثواب والعقاب.
3. الوعد والوعيد: من الله– سبحانه وتعالى–، بأن يجازيِ المحسن على إحسانه، ومن أساء يجزيه، فلا غفران لمرتكب الكبيرة إذا لم يتب.
4. إن مرتكب الكبيرة في منزلة بين المؤمن والكافر، وقد يسمى مسلمًا فاسقًا، ولكن لا يسمى مؤمنًا، وهو مخلد في النار.
5. وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نشرًا للإسلام وهداية للضالين، وكل امرئ بما يستطيع[37].

وقد استبدلت المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين مبحث الإمامة الذي أصبح امتدادًا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن هنا نقول إن المعتزلة كانوا أهل فكر ونظر بينما غلب الزيدية جانب العمل؛ ولذا لم يجار الزيدية المعتزلة في مسائل دقيق الكلام كالحديث في الجزء والكمون والمداخلة إلى غير ذلك من المسائل الطبيعية، وشغلوا عن ذلك بمبحث الإمامة. إن غلبة الجانب النظريّ على المعتزلة هو ما جعل حديثهم عن الأصل العمليّ الوحيد بين أصولهم– أعني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر– لا يرقى إلى مستوى حديثهم عن التوحيد والعدل، أما غلبة الجانب العمليّ لدى الزيدية هو ما جعلهم يفيضون في الكلام عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويطورونه ثم يجعلون الإمامة بما تتضمن من ضرورة الخروج تطبيقًا وامتدادًا له، على أن هذه الاختلافات لا تنفي موافقة الزيدية للمعتزلة في معظم الأصول[38].

وينكر الشيعة الزيدية ما تؤمن به الاثني عشرية من غيبيات مثل القول بالبداءة والعصمة والعلم اللدنيّ والرجعة[39]، ويرجع ذلك نتيجة تأثر الإمام زيد بالنزعة العقلية لدى المعتزلة، تلك النزعة التي تحصن صاحبها وتقف حائلًا بينه وبين تسرب الغيبيات.

ج. فرق الزيدية: تنقسم الزيدية إلى ثلاث فرق رئيسة: فرقتان بينهما تقارب في المذهب، وهما: البترية، والسليمانية، والثالثة الجارودية، وهي تختلف اختلافًا جذريًا عن المذهب الزيدي، وينصب اهتمامنا بفرقة الجارودية وعرض أفكارها؛ لاتصالها المباشر بموضوع الدراسة؛ وذلك لانحدار الحوثيين منها[40]:

1. **السليمانية:** هم أتباع سليمان بن جرير الزيديّ الذي قال: "إن الإمامة شورى، وأنها تنعقد بعقد رجلين من خيار الأمة، وأجاز إمامة المفضول، وأثبت إمامة أبي بكر وعمر، وزعم أن الأمة تركت الأصلح في البيعة لهما؛ لأن عليًا كان أولى بالإمامة منهما، إلا أن الخطأ في بيعتهما لم يوجب كفرًا، ولا فسقًا ولكن سليمان بن جرير كَفرَ عثمان بالأحداث التي نقمها الناقمون عليه، كما كفر عائشة والزبير وطلحة بإقدامهم على قتال عليّ، وأهل السنة يكفرون سليمان بن جرير؛ لأنه كفر عثمان، وقد ذهبوا مذهب السليمانية في الإمامة، ولكنهم توقفوا في أمر عثمان ولم يقدموا على ذمه ولا على مدحه، وقالوا: "إن الأخبار الواردة في حقه وكونه من المبشرين بالجنة توجب الحكم بصحة إسلامه وإيمانه".
2. **البترية:** وهم أتباع رجلين: أحدهما- الحسن بن صالح بن حي، وهو كوفي ولد عام 100هـ، وتوفى عام 169هـ، وأخرج له البخاري ومسلم في باب الأدب ووثقه الجمهور، وقيل إنه ثقة فقيه عابد ولكنه رمي بالتشيع، والثاني- كثير النواء الملقب بالأبتر، وسموا بترية نسبة إلى كثير الملقب بالأبتر.
3. **الجارودية:** فرقة تدين ببعض آراء الشيعة الاثني عشرية: وهم أتباع أبي الجارود، زياد بن المنذر العبديّ الكوفيّالمتوفى عام 150هـ وقيل 160هـ، وسموا بالجارودية؛ لأنهم قالوا بقول أبي الجارود الذي وصف بأنه كذاب ليس بثقة، وأنه كان شيعيًا رافضيًا يضعالحديث ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول[41].

قد افترقت الجارودية إلى فرقتين: أولهما- زعمت أن عليًا نص على إمامة الحسن وأن الحسن نص على إمامة الحسين، ثم هي شورى في ولد الحسن ثم الحسين، فمن خرج منهما يدعو إلى سبيل ربه وكان عالمًا فاضلًا فهو الإمام، وثانيهما- فرقة زعمت أن النبيّ صلى الله عليه وسلم نص على الحسن بعد عليّ وعلى الحسين بعد الحسن؛ ليقوم واحد بعد واحد.

من أهم آراء الجارودية: **أولًا-** النص على عليّ بالوصف من دون التسمية، والناس مقصرون إذا لم يتعرفوا الوصف ولم يطلبوا الموصوف، بل نصبوا أبا بكر باختيارهم فضلوا، ثم ضلت الأمة بعد ذلك حين أبعدت الحسن والحسين عن الخلافة، والإمامة

(ISSN : 2536 - 9555)

مستحقة لكل إمام من أولاد الحسن والحسين فهم في ذلك سواء، ومن تخلف عن بيعة الإمام فهو كافر.

ثانيًا– الخروج، كل إمام عدل من أولاد فاطمة قام ودعى لنفسه فهو الإمام المفروض الطاعة، ومن تخلف عن ذلك من أهل البيت وقعد في بيته وأرخى عليه ستره وأدعى الإمامة فقد ضل.

ثالثًا– العلم، إن علم ولد الحسن والحسين كعلم النبيّ يحصل لهم قبل التعلم فطرة وضرورة وهم متساوون في العلم منذ المهد، وعند آل بيت النبيّ لايزيد كبيرهم عن صغيرهم شيئًا من العلم، ولا يحتاج أحد منهم أن يتلقى من سواهم.

والجدير بالذكر أنه قد خرجت الجارودية على الإمام زيد حين رفض الطعن في الشيخين، كذلك ذهبت بعض فرقها إلى القول بالإمام الغائب، واختلفوا في شخصه بين محمد النفس الزكية ومحمد بن القاسم صاحب الطالقان ويحيى بن عمر، وهي آراء تتفق في كثير منها مع الشيعة الإمامية الاثني عشرية.

وتعقيبًا على ما سبق، يتضح لنا أن المذهب الزيديّ يتسم بالوسطية والاعتدال والانفتاح على المذاهب الأخرى، وهم أقرب للسنة منهم إلى الشيعة؛ إذبدأ التشيع الأول بوصفه حزبًا يرى أحقية علي بن أبي طالب– رضي الله عنه– في الخلافة، ثم تطور حتى أصبح فرقًا عقائدية وسياسية انطوى تحت لوائها كل من أراد الكيد للإسلام والدولة المسلمة، حتى إن المتتبع للتاريخ الإسلاميّ لا يكاد يرى ثورة أو انفصالًا عن الدولة الأم أو مشكلة عقائدية إلا وكان الشيعة ولا سيما الشيعة الإثنى عشرية بفرقها المتعددة، ولهذا اصطبغ التاريخ الإسلاميّ بكثير من الثورات والتمزق، وبسبب وجود عناصر مندسة بين المسلمين يهمها استمرار هذا الخلاف فإن المشكلة لم تنته بل استمر الخلاف وكاد التشيع يكون دينًا مختلفًا عن الإسلام تمامًا، وقد استغلت الدوائر الغربية والمستشرقون هذا الخلاف؛ لتصوير المسلمين شيعًا وأحزابًا متناحرة.

إن خطورة الحرب الجارية في صعيدها الداخليّ إنها تفكك وتمزق الوطنية اليمنية لعقود طويلة إن لم يكن لقرون قادمة مستخدمة في ذلك– المذهبية– وهو ما يغيب عن العقل السياسيّ الإسلاميّ في قراءته للحرب، فهذه الحرب الدائرة في اليمن وتمددها إلى

كل الجغرافية الوطنية اليمنية ووصولًا إلى أرياف المدن، ليست حرب اعتباطية أو عبثية بل هى حرب مدروسة ومنظمة وممنهجة لها صلة بالماضي– حلم الإمامة– الذي لم يغادر أتباع المذهب الزيديّ، والحاضر الذي لم يثبت وجوده إلا في صورة إعادة إنتاج الماضي "دولة المركز المقدس"؛ لمنع حضور المستقبل، وهي حرب تقف خلفها قوة تدرك مصالحها بعمق، وتسعى إلى تفتيت اليمن ومد النفوذ الشيعيّ الإثني عشريّ وتصدير الثورة الإيرانية.

المبحث الثاني

الحوثيون ودورهم في الأزمة السياسية اليمنية

خريطة رقم(1): خريطة اليمن[42]

خريطة رقم(2): خريطة العالم العربيّ (سياسية)[43]

(ISSN : 2536 - 9555)

من هم الحوثيون؟ ينتسب الحوثيون إلى بدر الدين بن أمير الدين بن الحسين بن محمد الحوثيّ ولد عام 1345هـ بمدينة ضحيان، ونشأ في صعدة، ويعد الأب الروحيّ للجماعة، ويبلغ من العمر قرابة 85 عامًا، ونشأ زيديًا في فرقة الجارودية التي هي أقرب فرق الزيدية للرافضة الشيعية، رحل إلى طهران وأقام بها عدة سنوات، واستمالة الاثني عشرية إليهم في أثناء إقامته في طهران، وكان قائدهم الأول هو حسين بدر الدين الحوثيّ وهو الابن الأكبر لبدر الدين الحوثيّ الذي تلقى تعليمه في المعاهد العلمية من الابتدائية وحتى الثانوية، كما تلقى المذهب الزيديّ على يد والده وأرباب المذهب في صعدة، كما أسهم بفاعلية مع رموز وشخصيات مثقفة زيدية في تأسيس حزب الحق عام 1990م، وزار إيران ومكث مع أبيه عدة أشهر في قُم، كماقام بزيارة حزب الله في لبنان، وأسس تنظيم الشباب المؤمن 1991م، كما قاد حركة التمرد ضد الحكومة اليمنية، وقتل في الحرب الأولى عام 2004م.

أما عن قائدهم الثاني فهو عبد الملك الحوثيّ الذي ولد في صعدة عام 1979م، وتلقى تعليمه في المدارس الدينية الزيدية، وبعد وفاة أخيه حسين الحوثيّ تزعم التيار الحوثيّ متجاوزًا شخصيات بارزة أخرى في التيار من بينها عدد من أشقائه الذين يكبرونه سنًا، وأصبح القائد الفعليّ لحركة التمرد، وأسس عام 2007م موقع المنبر الإلكترونيّ؛ لنقل وجهة نظر حركته للعالم، ويعد المسئول السياسيّ لجماعة الحوثيين.

تتمثل عقائد الحوثيين في تبني حركة الحوثيّ الفكر الاثني عشريّ، ومن أبرز ما تدعو إليه:

1. الدعوة إلى الإمامة أي إحياء فكرة الوصية للإمام علي– رضي الله عنه–، وأن الحكم لا يصح إلا في أبناء عليّ بن أبي طالب– رضي الله عنه–.
2. الترويج لفكرة الخروج، والإعداد لمواجهة نظام الحكم.
3. التحريض على إلجام "السنية"– ومرادهم أهل السنة–؛ لأنهم يوالون أبا بكر وعمر ويقدمونهما على عليّ– رضي الله عنه–.
4. تمجيد الثورة الخومينية وحزب الله في لبنان، وجعلهما المثال الذي يجب أن يحتذى به.

5.التبرؤ من الخلفاءْ الراشدين الثلاثة خاصةً، والصحابة عامةً؛ لأنهم أصل البلاء الذي لحق بالأمة وفق اعتقادهم.

6.هم يدعون إلى سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويلعنون أمهات المؤمنين.

تتمثل جوانب نشأة الحوثية وتطورها ومسارات الصراع المسلح التي خاضتها– عبر ست حروب طاحنة– إلى قوة مذهبية مسلحة على غرار حزب الله اللبنانيّ لها القدرة على فرض نفسها على الواقع اليمنيّ، وأخذ الجانب العقائديّ والفكري للحركة دوره في صياغة المشروع الحوثي؛ لتحويله إلى أداة إيرانية تسعى بواسطتها إلى تحقيق طموحاتها الدينية ومطامعها السياسية في اليمن.

أعلنت جماعة الشباب المؤمن عن نفسها عام 1990م في بعض مناطق محافظة صعدة والتي تبعد عن صنعاء240 كيلومتر شمالًا، وكان في أول الأمر ليس للتنظيم أي نشاط سياسي أو عسكريّ بل إن أهدافه لا تخرج في جوهرها عن الأهداف العلمية والتربوية والثقافية العامة ولكن سرعان ما تحول هذا التنظيم إلى ميليشيات مسلحة، وهي المرحلة الثانية للشباب المؤمن أو ما بات يعرف بجماعة الحوثيّ، وبدأت منذ الشهر السادس من عام 2004م؛ إذ تحول التنظيم أو قسم منه إلى تلك الميليشيات العسكرية ذات الأيديولوجية في بدايتها العقدية خاصة وقد خاضت هذه الحركة ست حروب مع الجيش اليمنيّ من عام 2004م حتى عام 2009م[44].

يُذكر أن الحوثيين أو الشباب المؤمن كانوا في الأصل من تنظيم حزب الله في اليمن؛ إذ كان هناك فرع لحزب الله يعرف بهذا الاسم، ونظرًا لما أرتكبه حزب الله اللبناني وفروع هذا الحزب من جرائم واغتيالات، ورفض الشعب اليمني المسلم لهذا الحزب وعقائده وأجندته وأهدافه التي تُعَدُّ معول هدم للمجتمع المسلم، وفكر الحوثيون في مخرج من هذا المأزق الخطر ولم يجدوا سوى إبعاد هذا الاسم، واستبداله باسم آخر وهو (الشباب المؤمن) ومع حلم إيران في بسط نفوذها على الجزيرة العربية فقد قدمت الدعم الكامل بكل الوسائل الممكنة للحراك الحوثيّ والحكومة الإيرانية هى من بذر تلك النبتة وهى من تحاول جني ثمارها[45].

(ISSN : 2536 - 9555)

فالحوثيون ما هم إلا أداة في يد الحكومة الإيرانية، وقد تم جُنّد عدد من الزيدية الذين تحولوا إلى شيعة اثنى عشرية أو بقوا على مذهبهم الزيدي، ولكن غُرر بهم؛ ليكونوا أداة وذراعًا للنفوذ الإيراني الاثنى عشري في اليمن وعلى رأس هذا الهرم حسين بدر الدين الحوثيّ وأبوه بدر الدين الحوثي إذ إنهم في الأصل من فرقة الجارودية، وقد انتقل الحوثيّ من الزيدية الجارودية إلى الشيعة الاثني عشرية مبكرًا؛ ولذلك قام علماء الزيدية في اليمن بالبراءة من الحوثيّ وحركته في بيان اسموه "بيان من علماء الزيدية"، وفيه ردوا عليه وحذروا من ضلالاته التي لاتمت لأهل البيت والمذهب الزيديّ بصلة[46].

ومن أبرز الأسباب التي جعلت الزيدية الجارودية يصطفون خلف حسين الحوثيّ ما يدعيه الشيعة أن للمهدي ثورات تكون سابقة لخروج المهديّ المنتظر عندهم، وتدور أفكار الحوثيّ وأطروحاته على الدعوة إلى الإمامة والترويج لفكرة الوصية والخروج على الحكام، والبراءة من الصحابة عامةً، ومن الخلفاء الراشدين خاصةً؛ لأنهم أصل البلاء– كما يزعم– ويدعو إلى نبذ علوم الشريعة لأنها مأخوذة من علماء أهل السنة؛ ولذلك فقد قال بدر الدين الحوثيّ: "أنا عن نفسي أؤمن بتكفيرهم (أي الصحابة) لكونهم خالفوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بل قام بدر الدين الحوثيّ بإعلان وجوب قبض الخُمس وإعطائه له، كما جلب له من الخارج حجارة من تربة كربلاء وصار يسجد عليها؛ إمعانًا في الاتباع التام للعقائد الاثنيّ عشرية، وقد كان الحوثيّ وأبناؤه ينضوون تحت حزب الحق وهو حزب سياسيّ زيديّ، ولكن بعد ذلك انفصل الحوثيّ عن هذا الحزب وأسس تنظيم الشباب المؤمن وهو الذي كان يقوم بأحداث التمرد والفتنة في منطقة صعدة شمال اليمن[47]، ويحلم عبد الملك الحوثيّ بنقل نموذج نظرية ولاية الفقيه الإيرانية إلى اليمن ويكون هو الوالي الفقيه الذي يقوم مقام الإمام الغائب حتى يعود وفقًا للمذهب الشيعي الإثنى عشريّ.

ترى إيران أن لها دورًا محوريًا اليوم فى "ملء فراغ" ساحة الخليج العربيّ سياسيًا وعسكريًا، لكنها تختلف عن غيرها (القومية) بامتلاكها مشروعًا عقائديًا عالميًا، يحمل تفويضًا أخلاقيًا يسمح لها ب"التمدد الجغرافيّ" أكثر من أى وقت مضى؛ لغرض إقامة

خلافة جاهزة لمقدم "الغائب الحجة" عبر أيديولوجيا– ولاية الفقيه–، بدعوى نيابة الإمام المهديّ في عصر الغيبة الكبرى، في نصرة المستضعفين المظلومين[48].

في ظل الصراعات المسلحة يذهب الكثيرون إلى متابعة ساحة المعركة، محاولين الاصطفاف مع أو ضد طرف تجاه آخر؛ ومن ثم قراءة الأمور بعين الرضا أو عين السخط؛ من أجل نيل مصالح ذاتية أو فئوية، وقليلون هم أولئك الذين يقفون خارج أرض المعركة ليبحثوا عن (مصدر الفتنة) متجردين فكريًا ونفسيًا من أي تأثير تضليليّ قاصدين من ذلك الخروج من الأزمة وليس التعايش منها[49].

إن قيام الأفكار والعمل على نشرها وترويجها بين الشعوب يشكل بعض منعطفات العداء للنظام؛ لأن الشعوب مهما كان النظام عادلًا فإنه يخرج من يعاديه إما لمخالفته واختلافه معه فكريًا، وإما بعض الأطروحات السياسية، وهذا كله موجود في كل شعوب الأرض وعلى مر التاريخ، فكيف إذا كانت هناك نزاعات وصراعات، أو تهميش، أو يكتنف الدولة بعض المصاعب الاقتصادية أو الفكرية أو خلل في نظام الحكم، فإن ذلك يؤجج روح العداء للنظام، مثل اليمن وغيرها[50].

وعلى الرغم من الخلاف بين الزيدية والإمامية فقد كانت هناك آراء مشتركة بين الجارودية والإمامية، وهو ما جعل بدر الدين الحوثيّ يؤلف رسالة فى هذا الشأن، ومن ثم يرى الباحثون أن الجارودية شكلت البوابة للاثني عشرية، وهذا ما يفسر طبيعة الالتقاء بين فكر الحوثيين المنتمين للجارودية والثورة الإيرانية[51].

ومن أسباب اللجوء إلى خيار القوة العديد من السمات المشتركة للمنطق الحاكم وراء اللجوء إلى خيار القوة في إدارة الأزمة اليمنية منها: غياب الأسباب الأصلية للمشكلة والتعامل مع مظاهرها وتجلياتها، كما أن البعد الأخلاقيّ يبدو مستبعدًا من معايير اختيار وسائل مواجهة المشكلات والأزمات، وأيضًا إن غياب الرؤية المستقبلية لما بعد استخدام القوة وإذا كان هذا الغياب يبدو منطقيًا، في ظل غياب الرؤية من البداءة في المسارعة إلى القوة على الرغم عدم استنفاد الخيارات الأخرى[52].

وقد شكلت الثورة الإيرانية 1979م بارقة أمل للمتعصبين من الزيدية؛ ذلك أن الفترة التى تلت الثورة اليمنية، وسبقت الثورة الإيرانية شهدت انحسارًا للمذهب الزيدىّ؛ نتيجة

(ISSN : 2536 - 9555)

توجس اليمن؛ شأنها شأن مختلف دول العالم من الثورة الإيرانية التى رفعت شعار تصدير الثورة، وأخذت باستعمال القوة لنشر فكرها ومذهبها، فكان من الطبيعىّ أن تكون اليمن فى عداء مع هذه الثورة(53).

وكان للدعم– الخارجيّ تحت ما يسمى تصدير الثورة– أثر كبير في انتشار الرفض فى اليمن، وإعادة ما اندثر منه، واستقطاب أتباع جدد من أتباع الزيدية الذين يمثلون المستنقع الخصب فى تزاوج البعوضة الحوثية؛ لأن مبدأ الإمامة وأهل البيت مبدأ يُطبق عليه كل من الفريقين، فضلًا عن الطبقية التي ترسخت في النسيج الاجتماعيّ اليمنيّ وكُرس مفهومها حتى أصبحت من المسلمات الاجتماعية، وأصبح الشعب اليمنى يعيش تحت هذه الأسماء والادعاءات، كالأشراف "السادة" والهاشميين وغيرها، مما عمق التبعية، وأوجد أرضية خصبة للحق الإلهيّ، تحت ما يسمى ولاية الفقيه المستوردة وهذه الولاية تمارس عمليًا عند الحوثيين، وإن كان لا يصرح بها نظريًا(54).

وإن المتتبع لما يدور في اليمن من فتنة طائفية تبناها الحوثيون في صعدة، وحاولوا تسويقها إلى أكثر من محافظة من محافظات اليمن، وسعوا إلى تدويلها؛ ليجزم يقينًا أن ثمة أيادي خفية تحرك هذا التيار، الذي جاء بخطاب طائفيّ مزق الأمة، وفتت النسيج الاجتماعيّ في المناطق التي غزاها(55).

الحوثية فكر إماميّ يضرب بجذوره في حقبة من تاريخ اليمن ليست بالقليلة وليست الحوثية إلا امتداد لهذا الفكر مع تقارب أكثر للاثني عشرية، بل الارتماء في أحضانها، فالرفض قديم في أسرة الحوثيّ، وحب إثارة القلاقل، وتأجيج نار الفتنة(56).

إن حركة الحوثيّ نشأت وَفْق معطيات داخلية في إطار المذهب الزيديّ، ومعطيات بيئية في نطاق اليمن، ومعطيات إقليمية تمثلت بقيام الثورة الإيرانية ونجاحها في تأسيس دولة (اثني عشرية) تبنت تصدير الثورة فيما بعد، وأنها مرت بمراحل وتقلبات في الانتماءات السياسية والولاءات الحزبية حتى استقوى عودها واشتد ساعدها وباتت حركة مستقلة لها وجودها العسكريّ ومشروعها السياسيّ الخاص(57).

كما يتجلى الأمر أكثر وضوحًا بعد وفاة الخومينيّ 1989م؛ إذ كان يستعمل سياسة القوة فى نشر مذهبه فضلًا عن حرب الدماء التى استمرت ثمانى سنوات بين كلّ من

إيران والعراق وراح ضحيتها الكثير من الأرواح؛ الأمر الذي أثار القلق في نفوس كل من يجاور إيران لكن بوفاة الخومينى وتولى "هاشمى رفسنجاتى" فإن الأمر قد تغير من سياسة القوة إلى سياسة قوى الجذب الناعمة والشعارات الرنانة والهادئة من قبل الرئيس الجديد حتى يتسنى له أمر تصدير الثورة بكل سهولة بدلًا من استخدام القوة، وقد كان له أثر واضح فى نشأة الفكر الحوثىّ وفق معطيات إيرانية ومبادىء خومينية أدت إلى الانسياق وراء فكرة الحوثية.

وبدأت بوادر مشروع تصدير الثورة الإيرانية في وقت مبكر، مع ظهور المشروع الإيرانيّ الجديد وهو مشروع تصدير الثورة والجمهورية الإيرانية التي تبنت في أدبياتها تصدير الثورة، وبدأت تقيم علاقات حميمة مع قيادات الجارودية– إحدى فرق الزيدية– ومرجعياتها الدينية في اليمن، وأخذت أكثر من صورة فتارة باسم الدولة عبر وزرات الأوقاف والعدل والتجارة، وتارة تحت أسماء ثقافية، ومنح دراسية، وتارة باسم آل البيت فى اليمن، وتارة عبر الدعم العسكريّ والإعلاميّ والسياسيّ، وغيرها من وسائل الاستقطاب الطائفيّ[58]. وسخرت إيران ما في إمكاناتها ووسعها من الإمكانات المادية الضخمة والميزانيات الكبيرة، وبإشراف السفارة الإيرانية التي تشرف على العمل وتصدير الثورة ومتابعة سير البرامج التي أعدت لهذا الأمر، فقد شهدت اليمن إقامة عدد كبير من المراكز الإيرانية ونشر عدد من المطبوعات والنشرات الإيرانية وتوزيع ذلك على أتباع المذهب الزيديّ[59].

<u>أولًا– مرتكزات المشروع الإيرانىّ وتصدير الثورة إلى اليمن</u>: يتجسد الحلم الإيرانيّ في مشروع الحكومة العالمية للإسلام، ويعد ترويج الفكر والثقافة أقوى من أى ترويج سياسىّ أواقتصادىّ؛ ذلك لأن اللعب بالعقول والهيمنة عليها له أثر قويّ في النفوس لكونه يغير الفكر عن مجراه إلى معطيات أخرى تتبع الثقافة المرّوجة لها؛ مما يؤدى إلى عملية التطبيع الفكريّ وهذا ما لمسناه أن أصبح المذهب الزيديّ فى اليمن لا هو زيديّ ولا هو إماميّ بل إنه فقط خليط من المعتقدات الاثني عشرية التى حاربت وكافحت؛ من أجل تصدير الثورة وإصباغ العالم بالصبغة الشيعية تحت قناع الثورة الإسلامية[60]، ومن أهم معالم المشروع الإيرانيّ في اليمن ما يلي:

(ISSN : 2536 - 9555)

1.المنح الدراسية التى كانت تعطيها إيران للشباب المؤمن بصورة مجانية.
2.الكتب الاثني عشرية التي أغرقت المجتمع الزيديّ ولم يكن لها أية علاقة بالمذهب الزيديّ بل إن مضامينها تعتقد كفر الزيدية.
3.الشعارات الإيرانية وأبرز هذه الشعارات: شعار الصرخة (الموت لأمريكا– الموت لإسرائيل– اللعنة على اليهود– النصر للإسلام).
4.العلاقات بين آيات اليمن وآيات طهران؛ إذ لعبت العلاقات بين رجال الدين الزيديّ والطهرانى دورًا كبيرًا في التمدد الرافضيّ في اليمن.
5.عودة المبتعث اليمنيّ إلي وطنه وقد شرب الفكر الإماميّ الإثني عشريّ.
6.إرسال الكوادر العسكرية؛ لتدريب جماعة الحوثيّ في اليمن ومدهم بالخبرة القتالية.
7.الدعم الماديّ والعسكريّ واللوجستيّ منقطع النظير لجماعة الحوثيّ بحرًا وبرًا وجوًا[61].
8.الدعم الإيرانيّ للحوثيين، وهناك قرائن بل إن شئت فقل أدلة تؤكد وجود دعم إيرانىّ للحوثيين.

إن كانت إيران تعمل على دعم الحوثيين فى اليمن وتستقبلهم لتلقي التعليم وتمنحهم الدرجات العلمية فإن تلك الصلة القوية بين إيران واليمن لا يؤثر فيها الاختلاف الكبير بين الزيدية اليمنية والاثني عشرية الإيرانية[62].

من الملاحظ أنه على الرغم حجم الاختراق الذي أوجده التدخل الإيرانيّ في اليمن، والمكاسب التي حصل عليها في الأرض فإن مواجهة هذا التدخل والحد منه ليست بالأمر الصعب، فقوة التدخل الإيرانيّ تكمن في الفراغ الداخليّ والإقليمي الذي تعاني منه اليمن والمنطقة، وتقوم إيران باستغلاله، وإذا ما ضيقت دائرة هذا الفراغ، فإن هذا سيحد من دون شك من النفوذ الإيران؛ ولعل هذا ما يحمل الأطراف الخارجية، ولا سيما الدور السعوديّ مسئولية كبيرة في محاولة سد هذا الفراغ، ولهذا يقع في قلب استراتيجية التعامل مع النفوذ الإيرانيّ إعادة تفعيل سياسة الرياض تجاه اليمن[63].

وسعت إيران بكل قواها وبشكل منظم إلى الربط بينها وبين الشيعة في العالم من باب إعادة الأصل إلى الفرع، وأن المظلة العامة هي التشيع ولا سيما في البلاد الإسلامية، ومنها منطقة الشرق الأوسط بطريقة باباوية، فشيعة مصر ، وشيعة موريتانيا،

وشيعة اليمن، وشيعة سوريا، وشيعة الخليج لهم مرجعية عليا واحدة في طهران، وصورة الخومينيّ في مكاتب هؤلاء جميعًا(64).

ومن الواضح أن الهوّة بين مشروع الولي الفقيه، وعموم الجمهور الإيرانيّ آخذه في الاتساع وهذا يرجع إلى قوة إيران الناعمة التي تتمثل فى ثلاثة فضاءات: (الإعلام، ومحور التشيع، ومحور الخطاب الإعلامي المعادي لأمريكا وإسرائيل)(65).

ثانيًا– تطور العلاقة بين الحوثيين والدولة: بدأت جماعة "أنصار الله" بوصفها جمعية دينية اجتماعية باسم "اتحاد الشباب" عام 1986م على يد بدر الدين الحوثيّ، وتحولت الجماعة إلي حزب سياسي عام 1990م تحت اسم "حزب الحق"؛ إذ كان لعائلة الحوثيّ علاقات جيدة بالسلطة، حتى إن حسين بدر الدين الحوثيّ كان عضوًا في البرلمان لمرتين متتاليتين عن حزب المؤتمر الحاكم، وانقلبت العلاقة بين الطرفين بعد سفر حسين إلى طهران ثم عودته محملًا بأفكار سياسية وفقهية انعكست في مواقف معادية لنظام عليّ صالح، ثم اتسعت الفجوة حتى تحول التوتر السياسيّ إلى مواجهات مسلحة وصلت إلى ست حروب بين الجانبين، شاركت السعودية في آخرها بعد تعدي الحوثيين على الحدود السعودية بدعم وتسليح من إيران.

الحرب الأولى: في يونيو2004م قتل فيها قائد التنظيم حسين الحوثيّ.

الحرب الثانية: في مارس2005 مقادها الأب الشيخ بدر الدين الحوثيّ، واستمرت أسبوعين فقط.

الحرب الثالثة: نشبت في نوفمبر 2005م، وشهدت بداءة ظهور قائد جديد، هو عبد الملك الحوثي الابن الأصغر لبدر الدين الحوثيّ.

الحرب الرابعة: وقعت في يناير 2007م، بعد ما اتهمت الحكومة الحوثيين بطرد اليهود من صعدة؛ تمهيدًا للانفصال عن الدولة.

الحرب الخامسة: في مارس 2008م، وامتازت باتساع نطاق العمليات؛ إذ امتدت إلى مناطق جديدة يعتنق معظمها المذهب الزيديّ.

الحرب السادسة: كانت هذه الحرب إيذانا بدخول الرياض وطهران على خط الأزمات الداخلية في اليمن بصورة مباشرة وصريحة، بدأ القتال في أغسطس 2009م وظهر

(ISSN : 2536 - 9555)

خلاله تورط إيران بوضوح في دعم الحوثيين باكتشاف بعض الأسلحة، كتب عليها صنع في إيران تضمنت مدافع رشاشة وصواريخ قصيرة المدى وذخيرة(66)، وقام الحوثيون بالتمدد والتمركز داخل جبل الدخان الذي يقع جزء كبير منه داخل الأراضي السعودية، فدخلت القوات السعودية طرفًا في العمليات العسكرية من 3 نوفمبر 2009م حتى يناير 2010م، حينما أعلن عبد الملك الحوثيّ وقف القتال من جانب واحد والانسحاب من الأراضي السعودية(67).

ثالثًا– دلائل علاقة الحوثيين بإيران: هناك قرائن عدة تؤكد وجود دعم إيرانيّ للتمرد الحوثيّ، وهذه القرائن إن لم تدل على أن إيران خططت لهذا الأمر منذ البداءة، كما فعلت مع حزب الله في لبنان، فلا أقل من أن إيران حاولت استغلال هذه الأوضاع الملتهبة لصالحها ولنشر مشروعها الطائفيّ الهادف إلى سيطرة النفوذ الشيعيّ على العالم الإسلاميّ(68)، ومن دلائل تبعية الحوثيين لإيران تتمثل في:

1. إن حسين بدر الدين الحوثيّ قد تأثر بسيرة الإمام الخومينيّ، واعتقد بإمكانية تطبيق النموذج الإيراني على اليمن.
2. قيام أحد أشقائه بتدريس مادة عن الثورة الإيرانية في الدورات التدريبية لاتحاد الشباب المؤمن الذي أنشئ بدعم إيرانيّ.
3. إقامة والد بدر الدين الحوثيّ في طهران بعد خلافة مع عدد من علماء المذهب الزيديّ.
4. زيارات قام بها حوثيون إلى إيران، وزيارات إيرانية إلى اليمن تضمنت لقاءات سرية مع جماعات مرتبطة باتحاد الشباب المؤمن.
5. الدعم الإعلاميّ الإيرانيّ الواضح للتيار الحوثيّ في حربه مع السلطة اليمنية، عن طريق قناة المنار والعالم وغيرهما من القنوات الشيعية.
6. عثور الجيش اليمنيّ في أثناء تمشيطه مواقع الحوثيين على مخازن أسلحة ورشاشات خفيفة وقذائف وصواريخ قصيرة المدى بعضها إيرانيّ الصنع.

7.تبنت إيران منذ قيام الثورة الخومينية مبدأ تصدير الثورة الرافضية إلى الوطن العربيّ والعالم الإسلاميّ، وبذلت الدبلوماسية والسفارة الإيرانية في صنعاء جهدًا مكثفًا؛ لاستقطاب أتباع المذهب الزيديّ(69).

رابعًا– تصاعد الموقف بعد مقتل صالح إلى عاصفة الحزم: عليّ عبد الله صالح الرئيس اليمنيّ السابق (1947م– 2017م) قتل على يد الحوثيّ؛ وذلك بسبب ما زعمه محمد عبد السلام الحوثيّ بأن هناك اتصالات بين صالح والإمارات العربية المتحدة وعدد من الدول الأخرى مثل: الأردن وروسيا عن طريق رسائل مشفرة، لذلك انهار التحالف بين صالح والحوثي في أواخر عام2017م؛ مما أدى إلى قتله على أيدي الحوثيين، ثم نشر الحوثيون مقطع فيديو لمجموعة من المقاتلين الحوثيين مع جثة صالح وبها طلقة نافذة في الرأس، واحتفل بعد ذلك عبد الملك الحوثيّ بخبر وفاته ووصفه بأنه: "يوم سقوط المؤامرة الخائنة"، ودُفن في صنعاء(70).

بعد مقتل عليّ صالح حدث بعض الحراك السياسيّ والعسكريّ على مختلف الجبهات، وهنا يمكن التمييز بين ثلاث طوائف مصلحية تتبنى مواقف مختلفة:

1. **الطائفة الأولى:** هي تلك التي ترى مصالحها في استمرار التحالف مع الحوثيّ، وذلك إما بدافع الخوف بعد تورطها في عمليات الاقتتال الداخليّ أو لانخراطها في اقتناعات الحوثيّ السياسية والأيديولوجية والطائفية أو بسبب المناصب والامتيازات التي حظيت بها في ظل حكم الحوثيّ، أو للخوف من أن تلقى مصير علي صالح إذا فكرت في الانقلاب أو الهرب من صنعاء وجزء من هذه المجموعة كان سندًا للحوثيين في مقتل صالح.
2. **الطائفة الثانية:** تشمل الفئات التي ترى مصلحتها في استمرار الرهان على وريث عليّ صالح، وهو ابنه العميد أحمد، الذي تهيئه دولة الإمارات لخلافة والده، وإعادة تجميع قوات الحرس الجمهوريّ وهذا الخيار سيشكل فرس رهان جديد للعديد من أعضاء المؤتمر وعناصر الجيش والحرس السابق، على النحو الذي يضمن لهم الامتيازات والمصالح والكثير من هؤلاء كانوا من بين دوائر المقربين من عليّ صالح، ومن المنقلبين على الحوثيّ، وهؤلاء يمكن أن يشكلوا قوة رئيسة إلى جانب

(ISSN : 2536 - 9555)

قوات الشرعية والتحالف، وعلى الرغم من ذلك قد لا يميل أغلب هؤلاء إلى الانخراط في قوات الشرعية، وتشكيل ظهير سياسيّ لها بالنظر إلى تباين الرؤى بين الطرفين، ولمعرفة كل منهما أنه يستغل الآخر، ويوظفه لفترة مقبلة إلى أن ينفض التحالف بينهما.

3. **الطائفة الثالثة:** هي تلك التي ستتجه مباشرة إلى صفوف الشرعية والتحالف العربيّ، وهذه الطائفة تتضمن أعضاء من الحزب، وعناصر الجيش ومجموعات سياسية لها مصالح مع الشرعية أو ممن كانوا أقرب إلى خط الرئيس هادي داخل حزب المؤتمر لكنهم كانوا يخشون من سطوة صالح[71].

اتهم الحوثيون الرئيس اليمنيّ عبد ربه منصور هادي بالفساد، ودعم الإرهاب وتمكنوا من السيطرة على صنعاء بمساعدة قوات الحرس الجمهوريّ والحرس الخاص في 21ديسمبر2014م؛ مما اضطر الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى تقديم استقالته في 22يناير 2015م، ودفع ذلك الأمر مجلس الأمن إلى إصدار قراره رقم: 2201 الذي طالب الحوثيين بسحب قواتهم من المؤسسات الحكومية التي استولوا عليها، ثم البدء في مفاوضات لجميع الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة، ورفض الحوثيون ذلك واستمروا في دخول المدن بالقوة؛ مما اضطر الرئيس عبد الهادي إلى التوجه إلى عدن؛ إذ عدل عن الاستقالة، في حين تمكن الحوثيون من التقدم والوصول إلى عدن، مما أجبر هادي على اللجوء إلى السعودية ودول مجلس التعاون الخليجيّ؛ لاستعادة الأوضاع الشرعية والدستورية اليمنية إلى ما كانت عليه، وعليه أدى ذلك إلى قيام السعودية بعملية "عاصفة الحزم" عام2015م وسوف يأتي الحديث عنها لاحقًا[72].

وتعقيبًا على ما سبق؛ نقول إنه مع فرار الرئيس اليمنيّ عبد ربه منصور هادي من إقامته الجبرية بالعاصمة صنعاء في فبراير2015م وشعور الحوثيين بأن العاصمة والسلطة قد اقتربنا منهم، توالت التقارير من المنظمات الحقوقية تتحدث عما ارتكبوه من جرائم وانتهاكات طوال أكثر من عام، كتعذيب المتظاهرين الرافضين لاستيلاء ميليشيات الحوثي على السلطة.

وعلى الرغم من الصعوبات اللوجيستية التي تحول بينهم وبين تقديم إيران مساعدات لميليشيا جماعة أنصار الله الحوثية وضعف قدرتها على إزالة هذه الصعوبات والتكلفة السياسة الفادحة المترتبة على القيام بمحاولات في هذا الاتجاه ظلت تشجع هذه الجماعة وحليفها الرئيس السابق عليّ عبدالله صالح، والقوات التابعة له على إكمال سيطرتها على اليمن، في حين كانت في موقع الهجوم ثم على الصمود وإطالة أمد القتال حينما تحولت إلى الدفاع منذ طردها من عدن وتقهقرها بعد ذلك، فالهدف الإيرانيّ هنا هو أن يبقى اليمن رهينة وضع مضطرب عن طريق استمرار القتال، وعدم تحقيق حسم عسكريّ؛ لكي تظل محتفظة بورقة مهمة للمساومة.

تعرف إيران أن الأطراف المؤيدة للحكومة اليمنية المعترف بها، والتي يقاتل بعضها ضد ميليشيا الجماعة الحوثية وحلفائها، لن تبقى موحدة فالخلافات كبيرة بين أربع مجموعات أساسية منها: وهي الأحزاب، والقوى السياسية، والقبائل التي تشارك في القتال والمقاومة الشعبية المرتبط معظمها بـ"الحراك الجنوبيّ"، والتي أعلن دمجها شكليًا في نواة جيش مؤيد للحكومة المعترف بها دوليًا فضلًا عن القادة العسكريين.

ويتوقع الإيرانيون أن تحرص أطراف أخرى على إشراك جماعة أنصار الله في التسوية السياسية؛ لتحقيق توازن مع جماعة الإخوان المسلمين، فضلًا عن أن لجماعة أنصار الله وجودها المذهبيّ والسياسيّ الذي يعد جزءًا أصيلًا من التركيبة السكانية والاجتماعية في أغلب مناطق الشمال عبر روابط قبلية، ومصالح متداخلة ومتشابكة ويعني ذلك عدم إمكان القضاء عليها وصعوبة بناء نظام سياسيّ جديد مستقر يقصيها.

المبحث الثالث

الصراعات الداخلية في اليمن وأبعادها

أولًا- الموقع الجغرافيّ لليمن:

تتمتع اليمن بموقع جغرافيّ واستراتيجيّ فريد فهو يمسك بزمام مفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر، وهناك تداخل وثيق بين مضيقي: هرمز، وباب المندب، فهذا الأخير يُمثل طريقًا للناقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا، كما يربط حزام أمن الجزيرة والخليج العربيّ، ابتداءً من قناة السويس وانتهاء بشط العرب، كما تمثل اليمن همزة وصل بين القارة الإفريقية ودول شبه الجزيرة العربية وأصبحت اليمن ظهيرًا آمنًا لكل من

(ISSN : 2536 - 9555)

السعودية وسلطنة عمان أولًا، ولبقية دول الخليج ثانيًا عن طريق حمايتها لحدودهما البرية الجنوبية بالنسبة للسعودية، والغربية بالنسبة لسلطنة عمان[73].

وينقسم المجتمع اليمنيّ إلى عدد من الشرائح الاجتماعية التقليدية المنتمية إلى مرحلة ما قبل الصناعة والرأسمالية، وهيّ: أولًا– شريحة السادة، وثانيًا– شريحة القضاة، وثالثًا– شريحة القبائل، ورابعًا– شريحة التجار والصناع والحرفيين أصحاب المهن التقليدية[74].

ويمثل حجم السكان العمود الفقريّ الذي تعتمد عليه الدول في نشاطها الاقتصاديّ؛ ومن ثم من قوتها السياسية، فهو يولد شعورًا بالقوة في حين أن الوحدات السياسية الأقل حجمًا وعددًا تشعر بالضعف والخوف السياسيّ على مستقبلها، وقد يؤدي هذا الخوف إلى خلق نوع من عدم الاطمئنان على الدوام بل وهاجس يلاحق الوحدات السياسية الصغيرة، فإجماليّ سكان دول المجلس بحدود 25مليون نسمة، أما بالنسبة لليمن فقد بلغ إجمالي سكانها عام 2017م 28119545نسمة تقريبًا([75]).

ثانياً- الأبعاد الجيوستراتيجية Geostrategic Dimensions

الجيوستراتيجية (المصطلح والتفسير):

هى مصطلح علميّ ولغويّ يتألف من مقطعين "جيو" وتعني الأرض، و"استراتيجيّ" وتعني: "فن استخدام القوة العسكرية؛ لكسب أهداف الحرب، غير أن مفهومها تغير وتطور واكتسب قاعدة شمولية، وأصبح يعني الاستخدام الأمثل للمعيطات السياسية والاقتصادية والعسكرية للإقليم أو الدولة"[76].

وتُعرف الجيوستراتيجية– أيضًا– بالتخطيط السياسيّ والاقتصاديّ والعسكريّ، الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو فهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية، وتبحث الجيوستراتيجية في المركز الاستراتيجيّ للدولة أو للوحدة السياسية، متناولة بالتحليل عناصره أو عوامله الجغرافية: الموقع، والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان[77]، فالجيوستراتيجية مسرح مركب يحوي عددًا من المستويات السياسية

والاقتصادية المختصة بعلاقات الدول مع بعضها، وتحدد أنماط مسارح العمليات الرئيسة فيما بينهما، بما يتماشى مع أهدافها؛ للوصول إلى النتائج المرجوة منها[78].

كما إن هناك من يعرفها بأنها: "تعني دراسة الموقع الاستراتيجيّ للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية"[79]، وهناك من يقول إنها: "عبارة عن دمج الاعتبارات الاستراتيجية مع عناصر الجغرافيا السياسية، أو التوجه الجغرافيّ لسياسة الدولة الخارجية، إلا أن التعريف العلميّ يشير إلى: "أن الجغرافيا الاستراتيجية هي العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير المعلومات الجغرافية الأساسية للدولة؛ لاستخدامها في إعداد الخطط الاستراتيجية لإدارة الحرب.

وتهدف الجيوستراتيجية إلى الإسهام في توضيح الأبعاد الجغرافية التي تدخل في إطار رسم السياسة الخارجية للدولة؛ لتحدد نمط هذه السياسة وتوجهاتها، ووضع مفهوم متكامل للمصلحة القومية من منظور جغرافيّ استراتيجيّ، يأخذ كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والبشرية في الحسبان، وتحديد المواقع والمناطق الاستراتيجية في العالم وفق الاعتبارات الجغرافية، وأخيرًا رسم وتوضيح الاستراتيجية العامة للدولة في أوقات الصراعات والحروب[80].

تتكون الجيوستراتيجية من عناصر عدة تتمثل في الجيوسياسية التي تهتم بمدى تأثير المحيط الطبيعي لدولة ما على الحياة السياسية فيها سواء أكانت داخلية أم خارجية، ومن ثم الجيوقتصادية التي تدرس العلاقة بين الأرض والمعيطات الاقتصادية، ومدى تفاعلها وآثارها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، المباشرة وغير المباشرة؛ ومن ثم آثرها في المسارات والأنشطة الاقتصادية المحددة في الاستراتيجية الاقتصادية، أضف إلى ذلك الجيوعسكرية؛ إذ تركز على العلاقة بين الأرض بوصفها بيئة للعمليات العسكرية، وأثرها في تحديد مكان وزمان ومسار وطبيعة العمليات العسكرية بمختلف أنواعها، كما تبرز مدى أثر الأرض وطبوغرافيتها في تحقيق الأهداف العسكرية في المستويات التكتيكية والعملياتية والاستراتيجية، كما تبرز أثر الطبيعة البشرية في بنية الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية العسكرية الوطنية، وأخيرًا الجيومعلوماتية التي تهتم بأثر المكان في طبيعة جمع ومعالجة وتحليل المعلومات

(ISSN : 2536 - 9555)

وأنظمة المعلومات في ظل الإعلام الآلي المحوسب، وآثر الاستراتيجية المعلوماتية ومعطياتها في مدلول الاستراتيجية الوطنية[81].

ويقصد بالعوامل الجيوستراتيجية للصراعات، أي العوامل المؤثرة التي تدفع الدول للاهتمام بالبُعْد الجغرافي الاستراتيجيّ في معادلات الصراع والتعاون والحرب والسلام، ومن أهم العوامل الجيوستراتيجية التي ساعدت على تخليق الصراع الإقليميّ في اليمن ما يلي:

أولًا– الموقع الجغرافيّ الاستراتيجيّ المتميز الذي تمتع به اليمن واشتراكها في حدود طويلة مع دول إقليمية قوية كالسعودية، واعتباره العمق الاستراتيجيّ والأمنيّ لها، والذي كان من أهم عوامل التدخل العسكريّ السعوديّ في اليمن، كما أن وجود دولة كإيران في الإقليم– التي تسعى لنشر أيديولوجيتها وترسيخ سياساتها في دول الإقليم الأكثر ضعفًا– ساعد على نشوب الصراع الإقليميّ؛ ذلك لضمان أمن واستقرار الدول المجابهة لها أيديولوجيًا وسياسيًا.

ثانيًا– وجود الاختلاف المذهبيّ في اليمن الذي أثر في نمط الثقافة السياسية؛ وأدى إلى تزايد التنظيمات الإرهابية والحركات الإسلامية، وجعله سهل الاختراق والتدخل من قبل الدول الإقليمية الداعمة لكل مذهب[82].

إن الواقع السياسيّ والجيواستراتيجيّ لا يتكون فقط من معاني الفاعلين السياسيين، أو عن طريق الإرادة الذاتية للفاعل، بل هناك عوامل بنائية تمارس تأثيرًا طاغيًا على الفاعل وتصوراته وتمارس قهرًا على دوره فالفعل السياسيّ والجيواستراتيجيّ يتأثران إلى حد كبير، بل يتشكلان ويصاغان بواسطة العوامل البنائية (السياسية والاستراتيجية)، وليست العلاقة أحادية ولا يمكن التعبير عنها على ضوء تعميمات لها سمة القانون وعموميته؛ لذا فإن الفعل السياسيّ الإيرانيّ والإرادة الذاتية لإيران لا يمكنها أن تتحرر تمامًا من تأثير ظروف البناء السياسية والجيواستراتيجية والعوامل البيئية سواء أكانت محلية أم عالمية، فأشكال السيطرة والقوة والأيديولوجيا والهيمنة الأحادية الأمريكية على العالم، ناهيك عن علاقة إيران بدول الجوار والصين وروسيا وغيرهما من دول العالم،

كل هذه العوامل البنائية، وأن تعمل وفق ما هو مناسب ومتاح، آخذة باعتبارها كل هذه العوامل وفق حسابات دقيقة[83].

ومما سبق نشير إلى الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافيّ لليمن، وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسة في التوازن الاستراتيجيّ الإقليميّ الخليجيّ والشرق أوسطيّ والعالميّ، وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية وصراعات القوى الإقليمية ولاسيما إيران والسعودية.

ثالثاً- الصراعات الداخلية

شكلت الصراعات الداخلية تهديدًا كبيرًا للأمن والاستقرار؛ إذ تعاني العديد من الدول العربية من صراعات داخلية تتراوح حدتها بين اضطرابات داخلية تختلف شدتها من وقت لآخر؛ لتصل في أقصى صورها إلى مواجهات عسكرية تنذر بتهديد وحدة الدولة نفسها، ولعل أحد أهم ما يميز هذه الدول أنها تشهد نوعًا من التعددية المجتمعية سواء أكانت تعددية إثنية أم قبلية أم عرقية، وقد فشلت الدولة في إدارتها أو قامت الدولة بتضخمها وتم هذا في بيئة إقليمية مضطربة وتدخل دولي واضح.

أ. اتجاهات دراسة الصراعات:

تناولت العديد من الأدبيات اتجاهات دراسة الصراعات لمفهوم الصراع الداخلي وتوصلت الدراسة إلى أن المفهوم دُرس من عدة اتجاهات ومن ذلك:

الاتجاه الأول: يتناول الاتجاه الأول مفهوم الصراع الداخلي عن طريق تحديد الظروف الموضوعية التي تؤدي إلى حدوثه؛ ومن ثم فإن الصراع الداخليّ يندلع حينما تلحظ مجموعتان أو أكثر داخل النظام السياسي أن مصالحها متناقضة، ومن ثمَّ تسعى إلى تحقيق أهدافها عن طريق أساليب من شأنها الإضرار بالمجموعات الأخرى.

الاتجاه الثاني: أما الاتجاه الثاني فيربط بين تعريف الصراع الداخلي والنتائج الناجمة عنه، وفي هذا الإطار يُعرف بعضهم الصراع الداخليّ بأنه: "تلك الحالة التي ينتج عنها انهيار أو تعطل في النظام الاجتماعيّ والسياسيّ القائم من دون أن يصحبه بالضرورة بروز نظام بديل، وذلك مثلما حدث في كل من لبنان والصومال"[84].

(ISSN : 2536 - 9555)

الاتجاه الثالث: يستند الاتجاه الثالث في تحديده للصراع الداخلي إلى القانون الذي يحكم ذلك الصراع، ويرى أن الصراع الداخليّ هو: "الصراع الذي يحدث في إقليم دولة ما، والذي تُطبق بشأنه أحكام المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع المختصة بمعاملة أسرى الحروب لعام 1949م، وكذا أحكام البروتوكول الثاني الصادر عام 1977م والملحق بهذه الاتفاقيات"(85).

الاتجاه الرابع: يركز الاتجاه الرابع على مستوى العنف الذي ينطوي عليه الصراع الداخليّ وعلى الأسباب الدافعة إليه، ويرى أن الصراعات الداخلية هى: "تلك الصراعات العنيفة، والتي تنجم عن العوامل المحلية بشكل أساسيّ، وفي إطار نفس الاتجاه يرى بعضهم أن الصراع الداخليّ هو تناقض صراعيّ على مصالح حكومية أو إقليمية تستخدم فيه القوة المسلحة من قبل الطرفين أحدهما– على الأقل– حكومة الدولة"(86).

الاتجاه الخامس: كما يركز الاتجاه الخامس على النطاق الجغرافيّ الذي يحدث الصراع في إطاره، ويرى أن الصراع الداخليّ هو: "ذلك الصراع الذي يحدث داخل حدود دولة واحدة بالأساس، بصرف النظر عما إذا كان لذلك الصراع امتداد خارج حدود تلك الدولة"، وفي ذات الاتجاه يرى بعضهم إن الصراع الداخليّ هو: "الصراع الذي يقع داخل حدود دولة واحدة، بغض النظر عن وجود أو عدم وجود دعم لجماعة أو أكثر من المشاركين في هذا الصراع، أو هو الصراع الذي تخوض فيه القوات المسلحة لدولة ما مواجهة مسلحة لدولة مع فئة أو بعض الفئات داخل ترابها الوطنيّ"(87).

ب. مصادر الصراعات:

صنفت العوامل المؤدية لاندلاع الصراعات الداخلية وقسمت إلى أربعة أنماط من العوامل، وهي:

1. **العوامل الاقتصادية والاجتماعية:** تتمثل في المشكلات الاقتصادية، والنظم الاقتصادية التمييزية والصعوبات الناتجة عن عملية التنمية الاقتصادية والتحديث؛ إذ قد تؤدي المشكلات الاقتصادية من بطالة وتضخم الموارد إلى بروز التوترات الاجتماعية التي تهيئ الظروف للصراع، كما أن الإصلاحات الاقتصادية قد تؤدي

إلى ظهور بعض المشكلات على المدى القصير إذ قد يواكب هذه الإصلاحات تدهور وركود، وهو ما قد يؤثر سلبًا في الاستقرار في الدولة.

2. **العوامل السياسية:** تتمثل في وجود مؤسسات سياسية تمييزية، وأيديولوجيا وطنية استبعادية ووجود سياسات ما بين الجماعات وسياسات نخبوية، ففيما يتعلق بوجود مؤسسات سياسية تمييزية فإن الأمر يعتمد على مدى عدالة النظام السياسيّ ومدى قبوله، أما بالنسبة للسياسات بين الجماعات فإن احتمالات العنف تكون كبيرة إذا كانت لدى الجماعات أهداف طموحة غير متوافقة، وفيما يتعلق بدور السياسات النخبوية فإن النخب والسياسيين الانتهازيين قد يلعبون دورًا كبيرًا في إشعال الصراعات الداخلية.

3. **العوامل الهيكلية:** تتمثل في ضعف الدولة ووجود هواجس أمنية داخلية والجغرافيا الإثنية، ففي حالة ضعف الدولة يشتد الصراع على السلطة بين السياسيين والقادة الطموحين ويصبح القادة المحليون أكثر استقلالية، وتصبح الجماعات العرقية أكثر قدرة على التعبير عن نفسها، وبالنسبة للهواجس الأمنية الداخلية فإنها تظهر حينما تشعر الجماعات داخل الدولة الضعيفة أنها مضطرة إلى توفير الأمن والدفاع عن نفسها، والقيام بترتيبات عسكرية مستقلة مما يخلق معضلة أمنية، وفيما يتعلق بالجغرافيا الإثنية فإن الدول التي يوجد بها أقليات عرقية أو إثنية تكون عرضة للصراع ونشوب الحرب الأهلية.

4. **العوامل الثقافية والإدراكية:** تتمثل في التمييز الثقافيّ ضد الأقليات ووضع القيود عليها في ممارسة حقوقها الثقافية، وتاريخ ومدركات الجماعات تجاه ذاتها وتجاه الآخرين وأحقاد هذه الجماعات ومدى تمجيدها لتاريخها وتحقيرها لتاريخ الآخرين[88].

اتسمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بصعود الصراعات الداخلية والإقليمية ذات الأبعاد الدينية والثقافية على نحو أبرز الاهتمام بدور هذه الأبعاد ووزنها، سواء أكان في مجال دراسات توازن القوى في النظام العالميّ أم الصراعات الإقليمية واستراتيجيات القوى الإقليمية والعالمية تجاه هذه الصراعات[89].

(ISSN : 2536 - 9555)

ج. <u>المداخل النظرية المفسرة للصراعات الداخلية</u>

تختلف الصراعات من حيث مدى التجذر الاجتماعيّ وتداخل المصادر المؤيدة للصراع، ومن هنا تأتي أهمية المداخل (النفسية، والاجتماعية، والهوياتية) فهي تضع– مجتمعة– تفسيرات لما هو خلف الصراع من رغبات إنسانية ومدخلات تكوين المجتمعات، وما هو ظاهر متعلق بالحركة الصراعية في المجتمع نفسه.

1. **<u>المدخل النفسيّ:</u>** ينظر هذا المدخل إلى الصراع على أنه تعبير عن دوافع الإنسان ونزعاته للتصارع والتسلط غير أن الافتراض بأن الإنسان أو أية جماعة تميل بطبيعة غرائزها إلى أن التصارع يجافي فكرة أن البيئة المحيطة تؤدي دورًا مطلقًا أو مقيدًا لتلك الرغبات؛ إذ لا يمكن النظر إلى الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي من الناحية النفسية على مجرد رغبة في التسلط، بل هي نتاج تأثيرات البيئة المحيطة ويرجع ذلك إلى ظواهر نفسية معقدة لدى المجتمعات العربية مثل[90]:

أ. **<u>الإحباط الجمعي:</u>** يرى "جميس ديفيز" في نظريته أن الصراعات الداخلية تعبر عن حالة إحباط جمعيّ في المجتمعات، وقد يؤدي إلى الصراعات حينما يكون محفزًا ويولد الإحباط الجمعيّ شعورًا بالظلم الاجتماعيّ وغياب العدالة[91]، وترجع هذه النظرية لعالميّ النفس جون دولارد John Dollard ونيل ميللر Neal Miller عام 1939م، وترتكز هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن عرقلة تحقيق الفرد لتطلعاته الذاتية، واشباعه لاحتياجاته الأساسية يولد لديه شعورًا بالظلم الاجتماعيّ والتمرد؛ ومن ثم يلجأ للعنف بوصفه وسيلة احتجاجية أو بوصفه وسيلة للتغلب على قيود المجتمع والتمرد[92].

ب. **<u>الحرمان النسبيّ:</u>** إن الحرمان النسبيّ له أشكال متعددة فهناك الحرمان التعليميّ والوظيفيّ، والاقتصاديّ، والاجتماعيّ، وأيا كان نوع الحرمان الذي يشعر به الفرد، فهو يؤدي في نهاية الأمر إلى الشعور بالاغتراب عن المجتمع وتوليد مشاعر السخط والاستياء من الواقع المرفوض[93]، كما يقصد بالحرمان النسبيّ الحالة التي يُحرم فيها شخص أو جماعة من أمور يعتقدون أنهم أحق بها، في حين أن شخصًا آخر أو مجموعة أخرى تمتلك هذه الأمور، وهو من أشهر النظريات التي تفسر

الصراعات داخل المجتمع، فالحرمان نسبيّ ويمكن أن يُقاس عن طريق التوقعات والإمكانات[94].

ج. **عدم إشباع الاحتياجات الأساسية**: تفترض هذه النظرية أن جميع الأفراد لديهم احتياجات أساسية مادية (مأكل، ومسكن) وغير مادية (حريات) يسعون إلى إشباعها، وأن الصراعات تنشأ حينما يجد الفرد أو الجماعة أنها تشبع وأن آخرين يعوقون إشباعها، وتطورت تلك النظرية من الحاجات إلى إشباع الدوافع فالإنسان يسعى أولًا إلى تحقيق حاجاته الأساسية (ثورة الفقراء)، فإذا حقق هذه الاحتياجات الأساسية، تظهر لديه دوافع؛ للحصول على احتياجات أخرى مثل: حقوقه السياسية، ومستوى الرفاهية[95].

2. **المدخل الاجتماعيّ**: هو يمثل مدخلًا أوسع لتفسير الصراعات الداخلية، فهو يرتبط بالمحيط الاجتماعيّ على الفرد أو الجماعة المتصارعة، فذلك المحيط يتضمن عوامل أكثر شمولية في تفسير الصراعات كالقيم، والإدراك، والموارد، والأصول الرقية، والاجتماعية، والاقتصادية، وغيرها، ويحدث الصراع هنا نتيجة غياب الانسجام والتوازن في محيط اجتماعيّ معين، وكذلك نتيجة وجود حالات من عدم الرضا حول الموارد المادية مثل: السلطة والدخل أو تعبيرًا عن مصالح ترتبط بأصول دينية أو إثنية أو أخطاء في الإدراكات المتبادلة داخل المجتمع[96].

وثمة تفسيرات لنشوب الصراعات في نظريات المدخل الاجتماعيّ، تقترب من حالات الصراع في دول الربيع العربيّ، ومن أبرزها: صراع يرتبط بالمدركات والأيديولوجية[97]، وصراع مصدره عضوية الفرد في جماعة دينية أو طبقية أو قبلية[98]، وصراع على القوة والموارد والسلطة[99].

3. **مدخل الهُوية**: يعد أحد المداخل المهمة لتفسر الصراعات، فالهُوية تعني للفرد أو للجماعة فهمنا لـ(من نحن؟ ومن الآخرين؟) وهي تتشكل منالسمات المشتركة بين أعضاء الجماعة بما يميزها عن غيرها.

وثمة نظريات متعددة للهوية على أساس الجغرافيا، والعرق، والثقافة، والدين، والطائفة، والمذهب، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الهويات قد تتعايش أو

(ISSN : 2536 - 9555)

تتنافر مع هُوية الدولة الوطنية بشروط تتعلق بمدى شرعية الدولة وعدالتها[100]، وترتبط الهُوية بتفسير الصراعات الداخلية حينما تبرز عددًا من المتغيرات لاسيما عقب أي تغيير اجتماعي مثل:مدى تعرض الهُوية للتهديد بفعل التغير السياسيّ في المجتمع، ومدى ارتباط هُوية جماعة معينة بمستوى معين من المنافع، والإدماج القسريّ للهويات المحلية في هوية وطنية، ومدى ارتباط الهوية المحلية بهويات أخرى عابرة للحدود[101].

كما يقع عامل التدخل الخارجيّ– الظاهر أو المستتر– وراء اندلاع أو تفجر العديد من هذه الصراعات والتأثير على مسار تسويتها أو حلها بما يتناسب مع مصالح القوى الخارجية، ولا سيما في مناطق العالم العربيّ والإسلاميّ التي تبرز على صعيدها الجذور التاريخية للأبعاد الدينية والثقافية والقومية[102].

د. **أنماط الصراعات الداخلية:** للصراع الداخليّ أشكال عدة يمكن أن تفسرها المداخل النظرية السابقة، وهي:

1. **الانقلاب العسكريّ:** هو عمل سريع ومفاجئ وعنيف يستهدف الإطاحة بالنظام الحاكم، تقوم به عناصر من الجيوش النظامية للبلاد، وينتج عنه تغيير الطبقة أو النخبة الحاكمة من دون المساس بجوهر النظام السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، ولكن هذا لا يعني عدم إمكانية حدوث تغييرات في بنية السلطة والمجتمع نتيجة لهذه الانقلابات[103].
2. **التمرد:** هو الرفض من جانب جماعة معينة للنظام الحاكم، بهدف الاستجابة لمطالب النظام أو تغييره، ويكون التمرد تهديدًا للنظام إذا اقترن باستخدام السلاح[104].
3. **الاضطراب:** هو نمط سيكولوجيّ أو سلوكيّ ينتج عن الشعور بالضيق أو العجز الذي يصيب الفرد، ولكنه محدود في أهدافه ونطاقه المكانيّ والزمانيّ؛ بحيث لا يكون مرتبطًا بتنظيم معين، ولكن قد يتحول إلى صراع داخليّ مسلح، وعادة ما تواجه قوات الشرطة هذا الاضطراب[105].
4. **الثورة:** إن الثورة هي التغيير السريع والعنيف للقيم والمعتقدات المهيمنة في المجتمع ومؤسساته السياسية وهيكله الاجتماعيّ[106]، كما أنها ظاهرة اجتماعية سياسية يعبر

عن طريقها الأفراد في المجتمع عن سخطهم وعدم رضاهم عن أوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية متدنية، وبذلك يصبح من حقهم هدم الواقع المريض؛ من أجل بناء مجتمع سليم تتجسد فيه الحرية والعدالة والمساواة[107]، وذلك عن طريق حشد المساندة الشعبية[108]، فالثورة هي الشكل الأعنف للصراع السياسيّ في التاريخ، فمعظم الثورات اتسمت بقدر كبير من العنف ما بين الحكومة والمعارضة، والعنف هنا يحدث بسبب عدم رغبة الحكومة في ترك السلطة للمعارضة[109].

5. **حرب العصابات:** تُعرف بأنها: "الحرب التي تحصل بين مجموعات صغيرة وجيش نظاميّ، تستخدم في أثنائها المجموعات الصغيرة أسلوب المضايقة مثل إطلاق قذائف الهاون على النقاط العسكرية، والكمائن وعمليات التخريب للانتصار على الجيش النظاميّ"[110]، كما تسعى إلى تحقيق أهداف محدودة وتعتمد أساسًا على الهجمات السريعة والعشوائية، وتتسم أيضًا بغياب التكافؤ بين طرفيها من حيث القدرات وحجم القوات العسكرية؛ إذ يكون هناك تفوق كبير للقدرات العسكرية الحكومية، كما يتناسب مع حجم المعارضة عكسيًا مع حجم القوات الحكومية، فحينما يكون الخصم متفوقًا بشكل ملحوظ، تُقسم العصابات نفسها إلى مجموعات صغيرة جدًا والعكس صحيح[111].
6. **التوتر:** هي حالة من الارتباك السلميّ السياسيّ أو الاجتماعيّ الذي يحدث داخل الدولة وذلك عن طريق المظاهرات والمؤتمرات التي تهدف إلى معارضة الحكومة، ويظهر التوتر في صورة تعبئة من جانب فئات أو جماعات عرقية، أو سياسية، أو دينية داخل الدولة ضد بعضها خارج القواعد القانونية[112].

هـ. الحرب الأهلية أحد أنماط الصراعات الداخلية في اليمن:

مر مفهوم الحرب الأهلية بالعديد من التطورات التدريجية في مجال الدراسات السياسية، بدءًا من التركيز على البُعد الوصفيّ أو الشكليّ للحرب الأهلية، وصولًا إلى التركيز على التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحركة للحروب الأهلية، وتعددت الأدبيات التي تناولت مفهوم الحرب الأهلية فهناك من عرفها بأنها: "حالة صراع مسلح يقع بين فريقين أو أكثر في أراضي دولة واحدة؛ نتيجة لنزاعات حادة، وتعذر

(ISSN : 2536 - 9555)

إيجاد أرضية مشتركة لحلها بالتدريج أو بالوسائل السلمية، ويكون الهدف لدى الأطراف السيطرة على مقاليد الأمور وممارسة السيادة"[113].

كما أن هناك من عرفها بأنها: "صراع مسلح ينشب داخل إقليم الدولة يمتاز بأن كلا الطرفين المتنازعين يفرض سلطانه على جزء معين من إقليم الدولة، ويمارس فيه السلطات التي تمارسها الحكومات الشرعية كجباية الضرائب والتجنيد والتقاضي... إلخ"[114]، وأيضًا بأنها: "صراع داخل مجتمع، ناتج عن محاولة الاستيلاء أو الحفاظ على السلطة ورموز الشرعية، عن طريق أدوات غير قانونية"[115]، كما عرفت بأنها: "نزاع مسلح ينشب بين بعض الفئات المنظمة من المواطنين ضد فئات أخرى أو ضد الحكومة وأنصارها، وتتخذ أهمية واتساعًا يميزها عن الثورة أو العصيان المدنيّ[116].

ويمكن تقسيم الأدبيات التي تناولت مفهوم الحرب الأهلية إلى اتجاهات عدة نظرية، وهي كالآتي:

الاتجاه الأول: هناك من ربط مفهوم الحرب الأهلية بالثورة؛ إذ عرف الحرب الأهلية بأنها: "أحد أشكال الثورة التي تقوم بها الجماعات الإثنية؛ من أجل تحقيق مصالحها وتنطلق هذه الجماعات من مناطق معينة تعدها قواعد تمركز لها"[117].

الاتجاه الثاني: قام بتعريف الحرب الأهلية على أنها تهدف إلى تغيير سياسي إما في الإطاحة بالحكومة وإمَّا سعيًا للحصول على الحكم الذاتيّ داخل الدول أو الانفصال عنها[118].

الاتجاه الثالث: قام هذا الاتجاه بربط مفهوم الحرب الأهلية ومفهوم الإرهاب عن طريق القول: إن "الحرب الأهلية هي أحد أشكال الصراع الداخليّ الذي قد ينتج عن حدوث تصعيد واسع النطاق في العمليات الإرهابية"[119].

الاتجاه الرابع: قام بتعريف مفهوم الحرب الأهلية على أنها فعل من الحياة الاجتماعية عن طريق "أن نزاع المصالح الكبرى الذي لا يمكن حله إلا بإراقة الدماء، إنها التطور الطبيعيّ للسياسة التي اختارها فريق من الناس حينما لا تسمح له السياسة العادية بتحقيق الهدف الذي وضعه لنفسه"[120].

أسباب الحروب الأهلية: ارتبطت الحروب الأهلية في المنطقة بمجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، وقد لعبت العوامل الثلاثة دورًا أساسيًا في تصاعد الحروب الأهلية، وإن كان دور كل عامل قد تباين في كل حالة من هذه الحالات وذلك على النحو الآتي:

1. **العوامل الداخلية..التهميش والإقصاء:** شهدت اليمن رفض عليّ عبد الله صالح التنازل عن الحكم في وجه الاحتجاجات الشعبية، استنادًا إلى الدعم القبليّ الذي يلقاه، وهو ما دفع خصومه للمطالبه برحيله والضغط في اتجاه ذلك، وهو ما تحقق مع المبادرة الخليجية التي تضمنت له خروجًا آمنًا من الحكم، غير أنه ما لبث أن سعى إلى العودة مرة أخرى عن طريق تطوير تحالف مع الحوثيين الذين سبق أن خاض ضدهم ست جولات سابقة من الصراع؛ وذلك من أجل ضمان عودته إلى المشهد السياسيّ من جديد.

قد قام الطرفان بالتعاون؛ من أجل السيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء، والإطاحة بحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وهو ما أوقع البلاد في اقتتال داخليّ بين الحكومة الشرعية والانقلابيين بقيادة صالح والحوثيين.

2. **العوامل الاقليمية..صراع ثلاثيّ على الهيمنة:** أدَّت العوامل الإقليمية دورًا في إشعال الحروب الأهلية في المنطقة، فبالنسبة لإيران فقد عدت الربيع العربيّ امتدادًا لثورتها الإسلامية، وقد تراجعت صورة إيران وقوتها الناعمة مع تورطها وحزب الله في دعم نظام بشار الأسد في مواجهة المعارضة المسلحة؛ مما أفقدها المصداقية وجعلها ترتد لتوظيف البعد المذهبيّ في سياستها الخارجية، ولذلك كان على المملكة العربية السعودية أن تنهض لمقاومة النفوذ الإيرانيّ المتزايد في الإقليم ولاسيما اليمن؛ إذ قامت إيران بدعم الحوثيين وعلى عبد الله صالح للسيطرة على اليمن بغرض تطويق السعودية وهو ما واجهته الأخيرة عن طريق دعم الحكومة الشرعية برئاسة عبد ربه منصور هادي والتدخل العسكري في اليمن عن طريق التحالف العربيّ، بالإضافة إلى دعم القبائل المناوئة لصالح والحوثيين، وسوف نتناول الدور والهيمنة الإقليمية في المبحث الرابع بالتفصيل.

(ISSN : 2536 - 9555)

3. **العوامل الدولية..تصاعد التدخلات الدولية السلبية:** يمكن القول: إن أحد التداعيات السلبية التي فتحت الباب أمام تصاعد المذهبية والطائفية بصورة غير مسبوقة في اليمن، فإن الولايات المتحدة قد فضلت احتواء النفوذ الإيرانيّ والحيلولة بينه وبين تمدده في تلك المنطقة الاستراتيجية، فعملت على مساندة قوات التحالف العربيّ بقيادة السعودية في مواجهة تحالف عليّ عبدالله صالح الرئيس اليمنيّ السابق، والحوثيين اللذين انقلبا على الحكومة الشرعية برئاسة عبد ربه منصور هادي، وهو ما اتضح في دعم الولايات المتحدة للتحالف بالمعلومات الاستخباراتية والدعم اللوجيستيّ(121).

بعد عرض الحرب الأهلية بوصفها أحد أنماط الصراع كان لابد من فهم طبيعة هذا الصراع؛ أي بات الاستخدام المتزايد للخطاب المذهبيّ من المجموعات المتحاربة نوعًا من نبوءة ذاتية التحقق(122).

قد أثر الصراع في المجتمع اليمنيّ ويبدو ذلك من تطورات الأحداث على الساحة اليمنية أن المجتمع اليمنيّ هو الخاسر الأكبر، وانعكست تداعيات هذا الصراع على المجتمع اليمنيّ في شكل إضعاف النسيج الاجتماعيّ لسببين: أولهما– دخول الطائفية لأول مرة في تاريخ النزاعات والحروب الأهلية في اليمن، بعد أن كان التعايش السلميّ سمة من سمات المجتمع اليمنيّ بتعدد طوائفه وأديانه حتى ثورة عام 1962م التي انهت حكم أئمة الزيدية في شمال اليمن والذي استمر قرابة الألف عام إلا أن الحوثيين قاموا باستخدام الطائفية في صراعهم على السلطة؛ إذ قاموا بحشد أبناء المذهب الزيدي واستخدموهم بوصفهم وسيلة لتحقيق أهدافهم السياسية في الوصول إلى السلطة، وثانيهما– الذي أدي إلى إضعاف النسيج الاجتماعيّ في اليمن هو تعميق الحرب التي شنها الحوثيون على محافظتي: تعز وعدن للخلافات المنطقية.

كما كان للصراع في اليمن أثره السلبيّ في الاقتصاد اليمنيّ، إذ دخل الاقتصاد اليمنيّ في مواجهة مشكلات متعددة منذ اسقاط الحوثيون للعاصمة صنعاء منها فرار أصحاب رؤس الأموال المحلية والأجنبية وتوقف المشاريع الاستثمارية وارتفاع معدل التهرب الضريبيّ وتجميد بعض الدول المانحة للمساعدات مساعداتها المالية؛ بسبب

عدم ثقتها في الحوثيين إلى جانب إغلاق سفاراتها؛ بسبب الأوضاع الأمنية ألغي مستقره في اليمن، وقد خسر الاقتصاد اليمنيّ أموال طائلة منذ بدء عاصفة الحزم؛ إذ تضرر عدد من المنشآت الاقتصادية، وتوقفت حركة الاستيراد والتصدير وأغلقت منشأة غاز المسال الوحيدة؛ بسبب اقتراب المعارك التي يقودها الحوثيون منها وغادر موظفوها الأجانب اليمن، وقيام الحوثيين بسرقة عدد من البنوك[123].

وعلى الصعيد الإنسانيّ فقد فاقم الصراع من معاناة المواطن اليمنيّ؛ بسبب الحصار المفروض على الموانئ اليمنية البحرية والجوية؛ إذ يستورد اليمن 90% من احتياجاته الغذائية، ووصل خط الفقر إلى 54.5% وبحسب منظمة أوكسفام كان هناك ما يقارب 16مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، بالإضافة إلى زيادة معدل تجنيد الأطفال ومشاركتهم في القتال، فحسب دراسة أعدت عام 2010م كانت نسبة الأطفال من مجموع المقاتلين في صعدة 50%، وفي عام 2015م وبسبب استمرار الصراعات زادت نسبة تجنيد الأطفال فحسب تقرير صحيفة الديلي تلغراف البريطانية شكل الأطفال ثلث القوات العسكرية في اليمن[124]، كما تسبب العنف في اليمن في نزوح أكثر من مليون شخص من اليمنيين نحو الأماكن العامة في المحافظات المجاورة.

كما هاجرت أعداد كبيرة من اليمنيين نحو الصومال وجيبوتي، فضلًا عن انتشار الأمراض الوبائية مثل حمى الضنك؛ بسبب التأخر في انتشال جثث القتلى وانتشار القمامة، تزامنًا مع عدم قدرة المستشفيات على استيعاب جميع المرضى؛ بسبب الأوضاع الصعبة من انقطاع للتيار الكهربيّ وشبه انعدام للأدوية والمواد الطبية[125].

وتعقيبًا على ما سبق نجد أن نمط الصراع في اليمن يتمثل في انقلاب جماعة معينة على الحكومة الشرعية للبلاد، ويتحول إلى صراع عسكريّ سياسيّ بين الفريقين؛ للسيطرة على السلطة، انتهى بحرب أهلية، فالصراع في اليمن ممتلئ بالعديد من الجماعات والمصالح المتعارضة، وقد طمس العداء ونزعة الآخر بين الزيدية في الشمال والشافعية في الأجزاء الوسطى والجنوبية من اليمن ذكريات التعايش بينهما، إلى درجة عدم التمييز حتى عن رؤية الفوارق بين الزيدية وشيعة إيران.

(ISSN : 2536 - 9555)

وإن الحرب الأهلية تهدد اليمن بمخاطر تنذر بإنهيار الدولة، وقد تؤدي إلى المزيد من الفوضى والعنف في البلاد التي تتمتع بموقع استراتيجيّ مهم، فاليمن يطل على خطوط ملاحية مهمة للتجارة الدولية، وأي انهيار للدولة فيه قد يفضي إلى تهديد خطوط الملاحة هذه، عبر عصابات إجرامية أو تنظيمات متطرفة، تقوم بأعمال قرصنة وهجمات مسلحة على السفن التجارية وغيرها.

كما يجاور اليمن دول مجلس التعاون الخليجي، التي تمتلك ما يزيد عن نصف احتياطات العالم من النفط، وتبلغ صادراتها النفطية أكثر من 12مليون برميل في اليوم، وقد يؤدي انتشار العنف والفوضى في اليمن إلى اختراقات أمنية محدودة أو واسعة في هذه الدول، وتحديدًا في المملكة العربية السعودية، وهو الأمر الذي سيؤثر في إنتاج النفط وأسعاره، وما قد يعكسه ذلك من آثار على التجارة العالمية.

كما أن ضعف الدولة أو إنهيارها في اليمن، سيساعد على تقوية الجماعات المتطرفة والمسلحة وعلى رأسها "جماعة أنصار الله" و"تنظيم القاعدة في اليمن" الذي يمتلك وجودًا فعليًا فيها، وتصنفه الولايات المتحدة بأنه من أخطر فروع هذا التنظيم في العالم؛ وقد يؤدي تقوية هذه الجماعات إلى عمليات إرهابية، قد تتفاقم إلى إشعال حرب أهلية في البلاد لتعكس صراعًا إقليميًا ودوليًا تكون هذه المجموعات أداته الرئيسة.

كما أن ضعف أو انهيار الدولة في اليمن سيؤدي إلى المزيد من التدخلات الخارجية الضارة باليمن والمنطقة من أكثر من جهة، ويجعل اليمن ساحة صراع وتنافس دولي وإقليمي تخلق الأزمات وتسهم في زعزعة استقرار المنطقة وآمنها، وما يميز هذا الصراع هو دخول أطراف خارجية مختلفة تدعم كلا الطرفين؛ لتحقيق مصالح جيوستراتيجية وأهداف مذهبية مختصة بها، كما أن الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية قد أعطت الفرصة أو حتى دعمت الفواعل المسلحة من دون الدول؛ لتطمح إلى إعادة رسم خريطة المنطقة.

المبحث الرابع

دور القوى الإقليمية في الصراع اليمنيّ

حين تقسيم المجتمع الدوليّ إلى أقاليم جيوسياسية، استنادًا إلى المتغيرات الجغرافية، والروابط التاريخية بين وحدات كل إقليم، نجد نوعًا من التنافس بين دول كل إقليم على من تكون الدولة المركز في الإقليم، أو الدولة المحورية، أو القوة الإقليمية؛ أي تلك الدولة التي تتحكم في أكبر قدر ممكن من تفاعلات وحدات الإقليم، وتوجهاته السياسية والاقتصادية المختلفة، لما لذلك من نتائج مهمة لمصلحة الدولة التي تقر بها الدول الأخرى، علانية أو ضمنًا بوصفها مركزًا للإقليم، وبناء عليه؛ فإن المكانة بالنسبة لأية دولة تتحدد بمدى قربها أو بعدها عن موقع الدولة المركز، أو الإقرار بها بوصفها قوة إقليمية.

أولًا- الإطار المفاهيميّ

ينتمي موضوع القوى الإقليمية إلى بحوث تمزج بين مفهوم جغرافية "الإقليم" ومفهوم أساسيّ في نظرية العلاقات الدولية هو "القوة"، ولتسليط الضوء على موضوع جديد نسبيًا مثل مفهوم القوة الإقليمية، وسيكون من المفيد استعارة الأدوات البحثية والمفاهيم المطبقة في دراسة القوى الإقليمية، ومن هنا كان لابد من ذكر التعريفات الآتية:

1. **القوة**: عرفت القوة بأنها السيطرة على المصادر، ولا سيما العسكرية منها، وعرفها بعض المختصين بأنها علاقة بين فاعلين[126]، وقد قسمت القوة بأنها قوة فعلية وقوة كامنة، ويقصد بالقوة الفعلية الوجه المعلن للقوة في حين يقصد بالقوة الكامنة أو المستنبطة الوجه الخفي منها؛ ومن ثم فإن القوة الفعلية هى التي تفصح بها الدولة عن قدراتها في العلاقات السياسية، وقت نشوب النزاعات والحروب المسلحة، في حين أن القوة الكامنة هي قوة الردع التي قد تلوح بها الدولة في تفاعلاتها الدولية، من دون أن تستخدمها بالفعل[127].
2. **الإقليم**: على الرغم من الاهتمام الدوليّ بالتكتلات والتعاونيات، لا يوجد تعريف متفق عليه لمعنى مصطلح الإقليم[128]، كما أنه لا توجد أقاليم محددة بالطبيعة أو بالإطلاق، فربما حددت دول الإقليم بالجوار الجغرافيّ، أو ربما كانت الاحتياجات

(ISSN : 2536 - 9555)

الأمنية هي الدافع وراء إقامة هذا التشكيل الإقليميّ، أو ربما حدده تبادل المصالح الاقتصادية[129]، والإقليم هو مفهوم مكانيّ يحدده البعد الجغرافيّ، وكثافة التبادل والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافيّ، ويتوجه التنبية إلى كون الإقليم كيانًا ديناميًا متحركًا، فهو ليس مساحة جامدة تقاس بنظام دوليّ ثقافيّ واقتصاديّ وسياسيّ يستمر عبر الأزمنة[130].

3. **النظام الإقليمي**: يُعرف بأنه: "النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر من دولتين أو أكثر، تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها، ولها روابط إثنية، ولغوية، وثقافية، واجتماعية، وتاريخية مشتركة، يسهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام"[131].
4. **القوة الإقليمية**: تُعرف بأنها: "دولة تنتمي إلى إقليم جغرافيّ محدد، وتهيمن عليه اقتصاديًا وعسكريًا، ولديها القدرة على ممارسة نفوذ مهيمن في الإقليم، ونفوذ معتبر على المستوى الدوليّ، كما تكون لها الرغبة في استخدام مصادر القوة، ويقر جيرانها بها بوصفها قائدًا للإقليم"، كما عرفها بعضهم بأنها: "جزء من إقليم محدد، لها ذاتية خاصة، وتعتقد بأنها قوة إقليمية، وتمارس نفوذًا واضحًا في كل الإقليم، استنادًا إلى منظورها الأيديولوجيّ، وتتمتع بتفوق عسكريّ وسكانيّ وأيديولوجيّ على غيرها"[132].

كما عرف بعض القوى الإقليمية بأن: "هي الدولة التي تمارس نفوذًا واضحًا ومحسومًا على جوارها الإقليميّ، كما أن دورها لا ينحصر في المجال الأمنيّ فقط، بل في المجال الاقتصاديّ أيضًا وبالطبع فإن القوة الإقليمية يمكن أن تتغير مع الزمن"[133].

ثانيًا– خصائص القوة الإقليمية: تمتلك القوة الإقليمية خصائص عدة نذكر منها:

1. **الإرادة والاستعداد والمطالبة بمكانة القوة الإقليمية:** كل الدول التي يجري البحث فيها تحت عنوان القوى الإقليمية، وتتوافر فيها شروط القوة المادية والفكرية، تطالب بصراحة وبشكل متزايد برغبتها في القيادة الإقليمية، والحكم العالميّ وهذا ما يحدث بالفعل في السنوات الأخيرة؛ لأن الشرط المسبق للزعامة الإقليمية هو أن تشير أو تعبر الدولة الطامحة لتلك المكانة عن مطالبها بالزعامة، والجدير بالذكر هو أن

ذلك يتضمن إرادة الدولة المعنية لتحمل دور المحقق للاستقرار في القضايا الأمنية الإقليمية، وصانع المبادرات في السياسات الاقتصادية الإقليمية[134].

تتوقف فرصة الدول في الحصول على موقع متميز على درجة المسئولية التي تظهرها النخب الحاكمة، وعلى القدرة التي تبديها في جعل مصالح شعوبها في اتساق وتطابق مع مصالح المجموعة الدولية عامة، والشعوب المحيطة بها بشكل خاص، كما أنه بقدر ما يكون للدولة من مشاركة إيجابية في بناء إطار فاعل وناجح للتعاون الإقليميّ، تسهم في تحسين فرص التنمية عند المجتمعات المحيطة بها، وليس فقط داخل حدودها، وتخطى بقدر أكبر من المصداقية، وتزداد فرص حصولها على الشرعية العالمية[135].

2. **امتلاك المصادر المادية والمعنوية للقوة:** تمتلك القوة الإقليمية مصادر القوة الضرورية لصنع الفارق في المساومات الدولية، وما يميز المختصون بين المصادر المادية والمصادر المعنوية أو الروحية.

أ. **المصادر المادية:** تعرف القوة بتوافر المصادر المادية لها، ويُرَكَّز على القدرة العسكرية بوصفها عاملًا مفتاحيًا، كما يعرفها ميرشايمر بقوله: "أعرف القوة بشكل واسع بالمصطلح العسكريّ؛ لأن الواقعية الهجومية تشدد على أن القوة هي الهدف النهائيّ للسياسات العالمية".

ب. **المصادر الفكرية أو المعنوية:** تنافس العديد من المفسرين للعلاقات الدولية بخصوص القوة الفكرية أو المعنوية للدولة، فقد حاول "لاك" إدخال مفهوم السلطة الشرعية بوصفه مصدرًا معنويًا؛ لتمييزها عن الإكراه بوصفه أحد المصادر المادية للقوة، في السياق نفسه يصف بعضهم الآخر المصادر المعنوية للقوة بأبعادها الرمزية والنفسية والذاتية، ولكنهم يُركزون دائمًا على مصداقية الفاعل وشرعيته[136].

ويمكن إدراج القدرات السياسية للدولة بوصفها بعدًا محوريًا من أبعاد القوة المعنوية، وحسب هذا المنظور يجب توفير بيئة مواتية تعتمد على توافر ثلاثة أبعاد رئيسة تمثل مكونات الحكم الرشيد الذي هو دعامة القوة السياسية للدولة، وتتكامل هذه الأبعاد الثلاثة

(ISSN : 2536 - 9555)

بمؤسساتها المختلفة، وفق آلية قانونية وسياسية منظمة لأدائها؛ يفضي إلى تحقيق الحكم الرشيد في إدارة شئون الدولة، وهي:

الأول– يرتبط بطبيعة النظام السياسيّ وآلياته، وشرعيتها.

الثاني– هو بعد تقنيّ يتعلق بالإدارة وديناميكية إدارة الأمور بكفاءة وفاعلية، وهو ما يطرح نمط اللامركزية في إدارة شئون الدولة.

الثالث– يقوم على الجانب الاجتماعيّ– الاقتصاديّ، وحدود تأثير منظمات المجتمع المدنيّ، وفاعليتها واستقلاليتها من جانب، وطبيعة السياسات العامة، وتداعياتها على المواطنين من جانب ثانٍ، وعلاقة النظام الاقتصاديّ للدولة بالاقتصادات الخارجية من جانب ثالث وأخير[137].

3. **أدوات القوى الإقليمية للدفاع عن مصالحها:** إن أدوات السياسة الخارجية التي توظفها القوى الإقليمية يمكن أن تميز هذه الأخيرة بعضها عن بعض، وتعد المصادر المادية والمعنوية مناسبة لكل أشكال ممارسة القوة، ومن هذا المنظور تمارس القوة عادة بالمزج بين الإكراه والإقناع، وإن الأدوات المختصة بالسياسة الخارجية لا تلغي أيًا من النوعين لا الإكراه ولا الإقناع فكلاهما متكاملان ويؤديان الغاية نفسها، إنها إكتساب المزيد من النفوذ.

أ. **الأدوات المادية:** يصفها بعضهم باستعمال القوة الصلبة القائمة على الوسائل الاقتصادية والعسكرية المستخدمة للدفاع عن مصالح الدولة، والتي تتراوح من الحوافز الاقتصادية إلى غاية الإكراه العسكريّ[138]، كما تضم الأدوات الاقتصادية زيادة وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة بما فيها العقوبات التجارية، وكذلك زيادة وانخفاض المنح والهبات بما فيها الرشاوى، أما الأدوات العسكرية فتقوم على استعمال العنف العسكريّ بوصفه أداة وقائية مثل المشاركة في مهمات الأمم المتحدة أو بوصفه قوة إكراهية ويضيف بعضهم أن خلق التهديد وبناء سيناريو الردع عن طريق السياسات التسليحية أو بناء التحالفات العسكرية هي أيضًا أدوات مادية في السياسة الخارجية[139].

ب. **الأدوات المؤسساتية:** هي الأدوات التي تطبق بطريقة غير مباشرة؛ من أجل التأثير في سلوك الدول بواسطة إجراءات وقواعد شكلية وغير شكلية، فالمؤسسات الدولية ليست إلا دمى في أيدي القوى الكبرى والعظمى؛ من أجل التأثير في سلوك الدول؛ لذلك أنشئت المؤسسات الدولية بواسطة الدول الأقوى، وتبقى هذه المؤسسات في شكلها الأصليّ، ما دامت تخدم المصالح الكبرى للأعضاء المؤسسين لها[140]، وهناك رأي يقول: "إن القوة يمكن أن تمارس عن طريق تكوين والحفاظ والدفاع عن المؤسسات تتجلى تلك الممارسة عن طريق أو داخل أو بين المؤسسات"[141].

ويتضح فهم تصرفات الدول ضمن سياق المؤسسات الدولية، فتلك المؤسسات هي التي تضبط هذه الدول، وتجعل أفعالها واضحة وبينة، فقد أصبحت قواعد المؤسسات الدولية تزداد أهمية في إدارة التغيير على المستويين الإقليميّ والدوليّ[142]، وهو الأمر الذي ربما يقود نحو سيطرة سياسة التبادلية بين الدول؛ إذ يشهد العالم خدمات كثيرة تقدمها التنظيمات الإقليمية للسلام العالميّ، فوجود مثل هذه التنظيمات يعزز الإحساس بالمشاركة، والإجماع، والمساواة، والديمقراطية في الشئون الدولية[143].

ج. **الأدوات الخطابية:** تستعمل الدول عادةً القنوات الدبلوماسية لصياغة مصالحها والتفاوض بشأنها وتتراوح الأدوات الدبلوماسية من **الدبلوماسية الكلاسيكية** القائمة على القوة التوافقية إلى الدبلوماسية الإكراهية، فالدبلوماسية التقليدية تتجلى بعض مظاهرها في وضع الأجندات والاعتماد على الخطاب، بالإضافة إلى تفعيل أدوات القانون الدوليّ كالوساطة والتحكيم...إلخ، كما أن تطوير الإجراءات والقواعد الرسمية للتنظيمات الثنائية والمؤسسات الإقليمية والدولية، يمكن أن يكون؛ نتيجة مباشرة لاستعمال أدوات الدبلوماسية الكلاسيكية.

أما **الدبلوماسية القسرية أو الإكراهية** فتتضمن: التهديدات بالعقوبات الاقتصادية والعسكرية، ويدخل ضمنها أيضًا تكثيف الضغوط وبناء الردع يتضمن هذا النوع من الدبلوماسية كذلك العقوبات الإيجابية مثل: توفير الدعم الاقتصاديّ والعسكريّ؛ بهدف خلق أو بناء تبعيات "سياسة الجزرة والعصا"، حالما تكون هذه التهديدات والحوافز قد

(ISSN : 2536 - 9555)

حصلت والقرارات، قد اتخذت فإن الخط الفاصل بين أدوات السياسة الخارجية المادية والدبلوماسية يكون قد اندثر[144].

د. **قبول القوى الأخرى:** إن الإقرار أو القبول يعني أن المكانة الإقليمية أو وضع القوة الإقليمية يرتبط بشكل مركزي بإقرار الدول الكبرى من ناحية، ودول الإقليم من ناحية أخرى، بأن التفاعلات الاستراتيجية في الإقليم يجب أن تتشكل بدرجة عالية طبقًا لتوجهات الدولة المركز أو القوة الإقليمية، إن الإقرار هو نتيجة لموازين القوى بين هذه الدولة وبقية الدول الأخرى، وفي هذا الإطار فإن ميزان القوى تحدده ثلاثة أبعاد هي: القدرات المادية للدولة، والقدرات المعنوية، وفن إدارة المتغيرات المادية والمعنوية[145].

ثالثاً- نماذج لاستراتيجيات القوى الإقليمية

عن طريق التتبع للأدبيات المتعلقة بسياسات القوى الإقليمية واستراتيجيتها، نجد أنه اتفق المختصون على أن هناك نوعين من الاستراتيجيات التي تسعى هذه القوى إلى تطبيقها وهي كالآتي:

1. **نموذج الهيمنة الصراعية:** يطلق مفهوم الهيمنة؛ للدلالة على سيطرة قوة أو دولة واحدة داخل رابطة معينة، أو سيطرة طبقة اجتماعية واحدة على بقية الطبقات؛ لذلك فإن الجدل حول مصطلح الهيمنة يدور في معنيين أساسيين: وهما "السيطرة والزعامة"، إن الهيمنة تستلزم تفوقًا في مجال القدرات المادية، وكذلك الرغبة في استخدامها والإرادة معًا، كما يجب التنبيه إلى أن السيطرة بالمعنى المعاصر لا تتطلب ضم الأقاليم أو احتلالها بل إن التفوق الاقتصاديّ والعسكريّ للدولة هو المتطلب الرئيس لتشييد الهيمنة[146].

أما الدولة التي تتبنى هذه الاستراتيجية فيطلق عليها اسم المهيمن الإقليميّ، وينظر إليه على أنه دولة أو مجموعة دول تمتلك القوة الكافية للسيطرة على الدول الأخرى في الإقليم، وكما هو الحال بالنسبة للهيمنة العالمية فإن عوامل القوة المادية والعوامل الفكرية تتفاعل معًا في ممارسة الهيمنة الإقليمية، ومع ذلك فإن أحد العوامل المهمة في دور

المهيمن الإقليميّ هو علاقاته بالفواعل العالمية، فتدخل الفواعل الخارجية يمكن أن يقوي أو يهدم مشاريع الهيمنة الإقليمية[147].

2.**نموذج الهيمنة التعاونية:** يعتقد هذا النموذج أن زيادة الثقة من الممكن أن تخفض من مشكلة الأمن التي تكمن بشكل أساسيّ في الاستراتيجيات الواقعية لسياسة القوة، ومن ثمَّ يعمل على خلق الثقة بين الحكومات الإقليمية عن طريق التباحث والتفاوض والتعاون والتوافق، وإن تنمية الأمن القائم على التعاون هي مسيرة تكاملية، ولا يتم توجيهها عن طريق خطة كبرى بل عن طريق مجموعة من الأدوات.

كما أن هذا النموذج يرتكز للوهلة الأولى على منع الصراعات بين الحكومات قبل الاتجاهات التي تعمل على الحفاظ على أمن الوضع القائم بين وداخل الحكومات، ولا يهمش هذا النموذج الأصوات غير الحكومية بإشراكها في الحوار الأمنيّ غير الرسميّ بين العناصر غير الحكومية مثل النخبة وأساتذة الجامعة، وعلاوة على الاهتمام باللاعبين القوميين فإنه يهتم باللاعبين والأصوات فوق القومية أيضًا بمستوى أقل ومكمل[148].

رابعاً- الدور العربيّ والإقليميّ والدوليّ من الأزمة اليمنية

نُقِلَ مفهوم الدور إلى مجال السياسة لدراسة دور الدولة بوصفه فاعلًا ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى، وقد عُرف الدور بأنه: "قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانه، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية"[149]، ويُعرف أيضًا على أنه: "تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي لأية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواء أكان في النظام الدوليّ أم كان في النظام الإقليميّ الفرعيّ"[150].

ونظرية الدور من المنظور السياسيّ تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارًا سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسيّ الدوليّ، ومن هنا نقول إن هناك ثلاثة متغيرات تفسيرية أساسية تعتمد عليها نظرية الدور في التفسير وهي: أولًا- مصادر

(ISSN : 2536 - 9555)

الدور والتي تتخذها بوصفها متغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانيات مادية وغير مادية، وثانيًا– تصور الدور وتتخذها بوصفها متغيرات وسيطة والتي تعني بتصورات وإدراكات صناع القرار لأدوارهم سواء أكان إقليميًا أم كان دوليًا، أما ثالثًا– أداء الدور وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات والتي تعد متغيرات تابعة؛ إذ تتحكم فيها درجة الفاعلية الأداء[151]، لذا فعلى الدولة حتى يكون دورها فاعلًا التعرف إلى طبيعة الظروف الخارجية المصاحبة لأداء هذا الدور، ومدى انعكاساتها سلبًا أو إيجابًا على النتائج المحققة من هذا الأداء، كما يجب مراعاة حجم قدراتها التي تؤهلها لهذا الدور.

يمكن قياس واستقراء الدور الخارجيّ في الأزمة اليمنية من نمط ردود أفعال الأطراف الدولية والإقليمية المعنية حيال التحولات الجوهرية التي شهدتها الأزمة على أرض الواقع[152]، فقد سعى الحوثيون والقوات الموالية للرئيس السابق إلى سرعة السيطرة على عدن؛ مما دفع الرئيس اليمنيّ إلى طلب التدخل العسكريّ الإقليميّ والدوليّ، وطالب **مجلس الأمن الدولي** في 24مارس2015م بالتدخل العسكريّ السريع لفرض منطقة حظر طيران على المواقع والمطارات التي يسيطر عليها الحوثيون، كما دعى دول مجلس التعاون الخليجيّ إلى إرسال قوات درع الجزيرة؛ لوقف التمدد الحوثيّ المسنود من إيران– وَفْق رسالة هادي– وحماية المصالح الحيوية، قبل أن يتمدد الحوثيون ويسقطوا كل اليمن، ويهددوا السلام والاستقرار في الخليج ومضيق باب المندب.

جاء رد **دول مجلس التعاون** سريعًا ومتناغمًا مع الطلب اليمنيّ بالتدخل العسكريّ؛ لكونه يلامس حاجة استراتيجية لدول الخليج؛ إذ أعلن البيان الصادر 26مارس 2015م عن دول الخليج ما عدا عمان بالاستجابة لطلب الرئيس اليمنيّ بالتدخل العسكريّ وردع عدوان ميليشيا الحوثيّ وتنظيميّ القاعدة وداعش على البلاد.

ولم يستند التحالف إلى شرعية طلب الرئيس اليمنيّ فقط، بل اعتمد على المادة: الواحدة والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، التي تعطي الدول الحق الطبيعيّ في الدفاع عن نفسها

إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة؛ وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

ويعد التحالف العسكريّ علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها المتحالفون بتبادل المساعدة في حالة الحرب دفاعية كانت أو هجومية، لكنه عادة ما ينطوي على معاهدات واتفاقات غير عسكرية مصاحبة، قد تكون سياسية واقتصادية وتجارية وأمنية، وبذا يبقى التحالف بديلًا لسياسة العزلة التي تتنصل فيها الدول من أي مسئولية عن أمن دول أخرى، وله وظيفة ضرورية لتوازن القوى.

ويبقى أفضل شكل للتحالف هو ذلك الذي يحاول تحويل جزء صغير من إجماليّ المصالح المشتركة للدول المتعاقدة إلى سياسات وتدابير مشتركة؛ إذ إن بعض المصالح قد لا يحظى بأهمية لأهداف أطراف الحلف؛ بحيث يؤيدها بعضها ويتنصل منها آخرون بل قد تعارضها جماعة ثالثة، وقبل الشروع في بناء التحالف يكون أمام الدول الساعية إلى هذا ثلاثة خيارات لتعزيز قوتها، وهي: أن تزيد قوتها الذاتية بمزيد من التسليح والتدريب، إلى جانب الركائز الأخرى الاقتصادية والدبلوماسية، أو تضيف إلى قوتها قوى أخرى، أو تعمل على إضعاف قوة الخصم(153).

ومما دفع ذلك **المملكة العربية السعودية**؛ لتشكيل التحالف العربيّ، واتخاذها قرارها بالتدخل العسكريّ المباشر في اليمن، وفي المقابل سعى الحوثيون، بالتنسيق مع القوات الموالية للرئيس السابق؛ للسيطرة على المحافظات اليمنية الأخرى، بعد سيطرتهم على صنعاء وسعوا وبشكل متسارع– وباسم الدولة اليمنية– إلى فتح أبواب البلاد للنفوذ الإيرانيّ العلنيّ بأشكال مختلفة وكانت الولايات المتحدة (الحليف التقليديّ للسعودية) قد أخبرت الرياض بوضوح أنه ليس لديها خطة للتدخل في الشأن اليمنيّ.

وجاءت المواقف الإقليمية متفاوتة في تأييد العمليات العسكرية؛ إذ أصدرت **رئاسة الجمهورية المصرية**(154) عقب بدء تلك العمليات بيانًا أكدت فيها دعمها للموقف الذي اتخذته الدول الخمس بدعم الشرعية في اليمن، بمشاركة عناصر من القوات المسلحة المصرية من القوات البحرية والجوية، بعد استيفاء الاجراءات الدستورية وأن مصر تأمل أن تؤدي هذه الاجراءات العسكرية إلى استعادة أمن واستقرار اليمن، وفي الاتجاه نفسه

(ISSN : 2536 - 9555)

أعلنت كل من **المملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة المغرب، والسودان** مشاركتها ضمن التحالف لإعادة الشرعية في اليمن، وأبدت تونس تأييدها وتفهمها للعمليات العسكرية(155).

وعلى المستوى الدوليّ أعلنت **الولايات المتحدة الأمريكية** أن مشاوراتها مع السعودية جرت على أعلى مستوى بشأن العملية العسكرية، وقالت الخارجية الأمريكية إن السعوديين لديهم أسباب محقة ليكونوا قلقين من تأثيرات أحداث اليمن على آمنهم، وإن الإدارة الأمريكية تتفهم حق السعودية في اتخاذ إجراءات احترازية؛ لضمان حدودها، وفي الاتجاه نفسه أعلنت **جامعة الدول العربية** أن التحالف العسكريّ ضد الحوثيين في اليمن، الهدف منه دعم الشرعية التي يمثلها الرئيس اليمنيّ، والذي طلب من الجامعة دعمها للشرعية بقوة عسكرية.

أما **الموقف الروسيّ** فقد كان مختلفًا؛ إذ شددت الخارجية الروسية إلى أهمية وقف أطراف النزاع، وحلفائهم الخارجيين لجميع العمليات القتالية فورًا، والتخلي عن محاولات تحقيق أهدافهم بالسلاح، وضرورة استئناف العمليات التفاوضية؛ بهدف التسوية السلمية للأزمة، فيما اتسم **الموقف التركيّ** بالتأخر والحذر وهو ما عبر عنه بيان وزارة الخارجية التركية الذي أعلن عن دعم تركيا السياسيّ للعمليات العسكرية؛ لمواجهة التمدد الحوثيّ في اليمن، وبدا أن القصد من ذلك هو استيضاح نمط المواقف الإقليمية والدولية من العملية العسكرية.

وينطبق الأمر نفسه على **الموقف الباكستانيّ** الذي اتسم هو الآخر بدرجة كبيرة من الحذر على الرغم وجود مصلحة باكستانية في تطويق النفوذ الإيرانيّ في المنطقة وهو ما اتضح من تصريحات المسئولين الباكستانيين بأن طلب السعودية مشاركة باكستان في عاصفة الحزم، وانتهى الأمر بتصويت البرلمان الباكستانيّ بعد أسبوعين من بدء العمليات برفض مشاركة بلاده، واكتفت بإصدار بيان سياسيّ أكدت فيه أن أي تهديد لوحدة وسيادة المملكة العربية السعودية سيثير ردًا قويًا من باكستان.

كما أكدت **إيران** ضرورة بدء حوار يمنيّ– يمنيّ برعاية الأمم المتحدة وإنهاء ما سمعته العدوان السعوديّ الغاشم على اليمن، ولم يكن غريبًا معارضة طهران الشديدة

للعمليات العسكرية لكون تراجعها عن دعم الحوثيين في اليمن يعطي مؤشرًا سلبيًا في المناطق الأخرى التي توغل في النفوذ الإيرانيّ(156).

خامساً- تمدد النفوذ الإيرانيّ في اليمن:

سعت إيران إلى تحويل اليمن إلى مركز نفوذ أو على الأقل تحويل جماعة الحوثيين إلى نموذج آخر لحزب الله في لبنان وفي هذا السياق شهد الدعم الإيرانيّ للحوثيين تطورًا متسارعًا، لا سيما بعد قيام الثورة اليمنية في فبراير 2011م، وحتى تمكن الحوثيين من السيطرة على العاصمة، ثم تمددهم إلى بقية المناطق والمحافظات اليمنية، وذلك على المستويات السياسية والعسكرية والإعلامية.

وعلى المستوى السياسي، سعت إيران إلى توطيد علاقتها بالحوثيين في اليمن على مدى ما يقرب من عشرين عامًا، قدمت لهم خلالها أشكالًا مختلفة من الدعم الذي واكب حاجتهم ومتطلباتهم مع كل تقدم كانوا يحرزونه في طريقهم للوصول إلى السلطة، وعلى المستوى الفكريّ– الأيديولوجيّ ركزت الجهود الإيرانية في علاقتها مع الحوثيين منذ منتصف التسعينيات وحتى عام 2004م على النشاط الفكريّ والدعم الماليّ، وظهرت أثناء هذه المرحلة ملامح نشر المذهب الإمامية الإثنى عشرية الجعفرية الذي يمثل المذهب الرسميّ للجمهورية الإيرانية الشيعية والذي تزامن مع توسيع نشاطات تنظيم الشباب المؤمن بزعامة حسين الحوثيّ؛ إذ بدأت مكتبات زيدية تبيع كتبًا ومنشورات اثني عشرية، وإحياء الاحتفالات والمراسيم الاثني عشرية التي لم يعرفها اليمن.

مثَّل النموذج اليمنيّ بالنسبة لإيران حالة خاصة لأسباب متعددة: تتمثل أهمها في حدوث توافق أيديولوجيّ مع فصيل دينيّ يختلف عن الشيعة في العقيدة والممارسة باعتبار الزيدية أقرب إلى السنة من الشيعة الاثني عشرية، وحرصت إيران على استغلال الوضع في اليمن لتقديم نسخة مبتكرة من تجربة "حزب الله" عبر الحوثيين، لكنها لم تكن قادرة على أن تلعب هذا الدور؛ لافتقارها إلى الأرضية السياسية التي جاءت بـ"حزب الله" إلى لبنان، فخلقت جنينًا مشوهًا خلط بين المذهب الدينيّ المنفر لدى غالبية السكان اليمنيين الذين يعتنقون المذهب الزيديّ الوسطيّ، وبين العقلية القبلية التي لم تمارس السياسة؛ إذ رأت حركة الحوثيّ أنه بالسلاح وحده يمكن تغيير المعادلة في اليمن، وكان

(ISSN : 2536 - 9555)

ذلك لب الهدف الإيرانيّ الاستراتيجيّ؛ لتهديد أمن واستقرار دول الجزيرة العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية[157].

تسعى القوى الكبرى (الولايات المتحدة والغرب) إلى محاولة إقناع الجانب العربيّ إن إيران تشكل تهديدًا لأمنها القوميّ ولا سيما دول الخليج العربي؛ الأمر الذي يقلل من الطابع التعاونيّ للعلاقات مع الجانب العربيّ، يُغير من إدراكات الجهات الحاكمة الخليجية تجاه إيران عبر المبالغة في تأثير التهديد الإيراني على الأمن الخليجيّ، واستبعاد إسرائيل من كونها تمثل تهديدًا حقيقيًا لهذا نرى الموقف الخليجيّ ومعه بعض الدول العربية تجاه إيران ومحاولتها كسر التحالف الاستراتيجيّ بين إيران وأية دولة عربية، والعمل على التعاون مع الولايات المتحدة لتشديد العزلة عليها واستخدام الملف النوويّ الإيرانيّ بوصفه إحدى الوسائل المهمة لتحقيق هذه الغاية، ويرى بعض العرب أن هناك إمكانية لاستثمار إيران بوصفها قوة إقليمية نافذة لمصلحة الأمن العربي، بوصفها دولة إسلامية وتقع على طرف منطقة القلب العربي ويجمعها بالعرب اعتبارات استراتيجية وسياسية واقتصادية وثقافية ودينية، وهي اعتبارات يمكن أن تضعف أمامها الأسباب المضادة للتفاهم إذا ما عززها رغبة الطرفين في تغليب الحوار والرغبة في التلاقي وتغليب المصالح المشتركة[158].

سادساً- عاصفة الحزم وإعادة الأمل في اليمن:

انتقلت العقيدة العسكرية الخليجية من دفاعية إلى هجومية في جانب منها، مع عملية عاصفة الحزم التي قادتها المملكة العربية السعودية، وتحكمها مبادئ عدة وهي:

1. هي عقيدة دفاعية بالأساس ترمي إلى الإبقاء على الحدود آمنه، وحدود يمكن الدفاع عنها، وهذا يتطلب امتلاكها القدرة على رد الفعل السريع حيال أي تهديدات محتملة أو محققة.
2. هي عقيدة رادعة تهدف إلى منع أي دول من المباداة بالاعتداء على دول الخليج، واعتمد هذا الردع بالأساس على امتلاك أفتك الأسلحة وأحدثها.
3. امتلاك إمكانية التحول من الدفاع إلى الهجوم، إن اقتضت الضرورة مثل عاصفة الحزم، ومن قبلها دخول القوات السعودية إلى مملكة البحرين.

4. تقوم حساسية وضع دول خط المواجهة، ويعني بها مواجهة التهديدات الإيرانية، وكيف يمكن أن تشكل المملكة العربية السعودية عمقًا استراتيجيًا لها.
5. العمل على إنشاء نقاط آمنه خارج الحدود، والدفاع عنها، مثل: خط الفهد السعودي للدفاع الجويّ الذي يبدأ من المياه الدولية خارج أراضي السعودية.
6. الانفتاح على التعاون مع أية قوة إقليمية أو دولية يهمها أمن الخليج العربيّ، أو تتعرض لمصادر التهديد نفسها التي تواجهها دول الخليج؛ ومن هنا نبع التحالف الذي قام حول عاصفة الحزم[159].

تمثل أبرز ملامح الدور الإقليميّ في المشهد اليمنيّ بعد 2011م في المبادرة الخليجية التي وقعتها كل الأطياف السياسية اليمنية باستثناء الحوثيين برعاية واستضافة سعوديين، ولم يعترف الحوثيون بهذه المبادرة؛ لأنها منحت حصانة للنظام السابق وعلى الرغم من ذلك فقد شارك الحوثيون في مؤتمر الحوار الوطنيّ الذي يمثل أحد أهم بنود تلك المبادرة[160].

تعد عاصفة الحزم خطوة أولية نحو وضع حد للتوسع الإيرانيّ في المشرق العربيّ، وليس حماية الشرعية اليمنية فقط، وليس ثمة شك في أن تأييد باكستان وتركيا، مهما كان حجم مشاركتهما للقرار السعوديّ والعملية في اليمن يوفر توازنًا غير مسبوق مع إيران، بعد أن خرجت الولايات المتحدة بصورة ملموسة من توازنات قوى المشرق العربيّ- الإسلاميّ، كما أن نجاحًا ولو نسبيًا للحرب سيضاعف من دور وتأثير السعودية العربيّ والإقليميّ، التي تتمتع أصلًا بثقل كبير بفعل انهيار مؤسسة الدولة، وتراجع تأثير عدد متزايد من الأقطار العربية[161].

تنقسم العملية العسكرية إلى مرحلتين: **أولهما- عاصفة الحزم**: التي بدأت في 26 مارس2015م وانتهت في 21إبريل 2015م، وشاركت فيها عشر دول وكان الملمح العسكريّ البارز لها هو التركيز على الضربات الجوية مع فرض حصار بحريّ على اليمن، **ثانيهما- إعادة الأمل**: بدأت 22إبريل 2015م، وكان التطور العسكريّ البارز الذي شهدته هذه المرحلة هو بدء عملية برية 13سبتمبر2015م، كما شهدت انضمام دولتين أخريين للتحالف وهما السنغال وماليزيا.

(ISSN : 2536 - 9555)

أما أسباب هذه العملية العسكرية فتمثل في: فقدان الثقة في الحلول السياسية مع الحوثيين، والخوف من ظهور داعش وزيادة سطوة الجماعات الإرهابية، والقلق من التقارب الأمريكيّ، والجسر الجويّ بين صنعاء وطهران وهو الأمر الذي أقلق الخليجيين، والمناورة الحوثية على الحدود السعودية، وقصف الحوثيين لعدن واقتحامها، وتهديد الحوثيّ بإسقاط النظام السعوديّ.

تستمد عملية عاصفة الحزم شرعية العملية العسكرية من المادة الواحدة والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تشير إلى أنه من حق الدول ذات السيادة أن تقوم باتخاذ التدابير اللازمة للدفاع الطبيعيّ عن النفس في حالة وقوع عدوان عليها، وتجيز تلك المادة أن تقوم بالدفاع عن نفسها بمفردها أو بطلب من دولة أخرى أو دول أخرى.

وجاءت أبرز نتائج عاصفة الحزم متمثلة في صدور القرار رقم: 2216 لعام 2015م عن مجلس الأمن الدوليّ، وبتصويت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء في المجلس، فيما امتنعت روسيا عن التصويت، وينص القرار على فرض عقوبات على زعيم جماعة الحوثيّ عبد الملك الحوثيّ ونجل الرئيس السابق أحمد عليّ صالح وفرض حظر على توريد السلاح لجماعتيهما ودعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتفتيش السفن المتوجهة إلى اليمن، كما دعا الجماعتين إلى الانسحاب من المدن التي سيطروا عليها.

أما عن نتائج إعادة الأمل فتمثلت في إجبار الحوثيين على العودة إلى طاولة الحوار؛ إذ أعلن المبعوث الأمميّ إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد أن المساعي التي قادتها الأمم المتحدة تكللت بإقناع كل الأطراف اليمنية على عقد جولة جديدة من المفاوضات المباشرة، ويطالب الحوثيون بمناقشة ما يسمى"نقاط اتفاق مسقط"، وهو ما ترفضه الحكومة اليمنية، وتعده التفافًا على القرار الأمميّ[162].

كان التوقع اليمني عامة في أثناء الحوار الوطنيّ وتدهور الوضع الاقتصاديّ هو أن يبادر الرعاة الدوليين بإنقاذ الوضع الاقتصاديّ الذي مثل الهم الأول لليمنيين: لكن تأخر الداعمين واشتراطاتهم للوفاء بالتزاماتهم (بلغت 8.2مليار دولار) صبت في مصلحة جماعة الحوثيين، وبينما كان المبعوث الأمميّ السابق إلى اليمن جمال بن عمر

عاكفًا على توقيع وثيقة السلم والشراكة بين الأطراف السياسية والحوثيين، كان مسلحو الجماعة ماضيين في استكمال مهامهم على الأرض بالسيطرة على بقية مؤسسات الدولة في العاصمة؛ مما أدى إلى حدوث الحرب الأهلية[163].

سابعاً- منطلقات التحرك المذهبيّ خارجياً:

تتحرك إيران في استراتيجية نشر مذهبها من ثلاثة منطلقات رئيسة وهي كالآتي:

1. **تاريخيًا:** أصبح المذهب الاثني عشري مذهبًا رسميًا لإيران منذ عام1501م مع قيام الدولة الصفوية التي يعد قيامها في حد ذاته نقطة تحول مفصليّ في تاريخ هذه البلاد، منذ دخول الإسلام بلاد فارس، وليس فقط لأن مؤسسها إسماعيل الصفويّ قام بفرض هذا المذهب عنوة على الأمة الإيرانية ليحول أبناءها مرغمين عن المذهب الشافعيّ إلى المذهب الشيعيّ، بل لأن حكم الصفويين الذي دام أكثر من قرنين قد أسفر أيضًا عن تطور تاريخيّ مهم على المستويين المذهبيّ والاجتماعيّ، كان مفاد التطور الأول هو تكريس فكرة إمكانية قيام حكومة شيعية في ظل غيبة الإمام الثاني عشر، ولكن مع خضوع جميع التفاعلات السياسية فيها لمعايير الاجتهاد والتقليد، بينما انطوى التطور الآخر على نقل المجتمع الإيرانيّ إلى زاوية المجتمعات الدينية المنغلقة، ولا يماثله مجتمع إسلاميّ آخر؛ بحيث أصبح متمتعًا بمجموعة من القيم المذهبية الخاصة النابعة من المعارف النقلية، التي تبلورت أطرها النظرية على دعائم من التراكم التاريخيّ الموروث عبر الأجيال بلا جرح أو تعديل.
2. **نظريًا:** ارتبط مفهوم نظرية ولاية الفقيه ارتباطًا وثيقًا بنظام الجمهورية الإيرانية 1979م ويقوم منطق ولاية الفقيه وقوامها في الفكر الشيعيّ على أن مبدأ الحاكمية في الإسلام هو لله تعالى صاحب السيادة المطلقة على المخلوقات كافة، والذي تستمد الولاية الأرضية شرعيتها منه، وتتمثل هذه الولاية في ثلاثة امتدادات تجسد حاكمية الله على الأرض، هى: النبوة والإمامة وولاية الفقيه، وذلك عن طريق تسلسل استخلاف الإنسان في الأرض تنفيذًا للإرادة الإلهية، فامتداد النبوة جاء بالنص وامتداد الإمامة جاء بالعصمة، أما امتداد ولاية الفقيه فجاء بالمنزلة، ووفقًا

(ISSN : 2536 - 9555)

لنظرية ولاية الفقيه فقد حصل آية الله الخوميني على مكانة بارزة في التاريخ المعاصربوصفه زعيمًا لثورة شعبية عارمة ومرجعًا دينيًا نافذًا قاد أضخم إحياء مذهبيّ في التاريخ، وأصبح وليًا للأمر نيابة عن الإمام الغائب؛ لذا فإن لقب إمام اكتسب خصائص دلالية جديدة في عالمي الدين والسياسة، منها: أنه زعيم للمستضعفين في الأرض، وزعيم الثورة الإسلامية في إيران، وأنه يتولى المرجعية الدينية والمرجعية السياسية معًا، وأنه نائب إمام الزمان.

3. **قيميًا:** قدمت إيران مجموعة من القيم الخاصة التي صاغت هويتها الدينية، وجعلت منها معيارًا للحكم على مدى الولاء لها، والاستجابة لأهدافها، ومن أهم هذه القيم التي نشرتها إيران، ومثلت غطاء لتمددها الخارجيّ: نصرة المستضعفين في الأرض، والمظلومية المذهبية، والوحدة الإسلامية، وقد امتازت هذه القيم بالشحن المعنويّ الذي يستهدف التأثير في وجدان الجماهير، واستثارة انفعالاتهم بالدرجة التي تحقق الثورة من وراء أهدافها سواء أكان على المستوى الداخليّ أم الخارجيّ، وقد اعتمدت الثورة على أساليب واستراتيجيات عدة في ترويج هذه القيم، ومحاولة إقناع المسلمين بأبعادها في إطار بناء الصورة الذهنية المثالية لإيران ومن بين هذه الأساليب استخدام مجموعة من الشعارات التصادمية الانتهازية التي استهدفت مجرد ملء الفراغ السياسيّ في المنطقة مثل: الله أكبر، والموت لأمريكا، والموت لإسرائيل، واللعنة على اليهود[164].

ثامناً- سبل مواجهة النفوذ الإيرانيّ:

تتطلب مواجهة النفوذ الإيرانيّ في اليمن خطة استراتيجية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية متكاملة، ترتكز على اعتبارات عدة أبرزها مبدأ المعاملة بالمثل، وذلك في ظل السياسات التي تنتجها إيران بعيدًا عن حسن الجوار والتعاون المشترك البناء وتتطلب هذه الاستراتيجية إعداد دراسات دقيقة في تحليل السياسة الخارجية لإيران والتعرف إلى أبعادها ومرتكزاتها وخططها والأساليب التي تنتهجها، بحيث ترتكز هذه الاستراتيجية السعودية على أدوات معاكسة لتلك التي نستخدمها إيران في اليمن، وهنا نذكر استراتيجية لمواجهة النفوذ الإيرانيّ في اليمن على النحو الآتي:

1. إصلاح العلاقة المتوترة مع تيارات الإسلام السياسيّ في اليمن؛ لمنع استقطابهم من قبل القوى الخارجية المعادية للجمهورية العربية اليمنية على ضوء أن التقارب مع تيارات الإسلام السياسي يجب أن يتم بعد نبذها المسبق للعنف وتأكيدها تبني العمل السياسيّ السلميّ، ففي اليمن على سبيل المثال كان حزب التجمع اليمنيّ للإصلاح من أركان العملية السياسية السلمية، وأسهم في الاستقرار السياسيّ قبل قيام الاحتجاج الحوثيّ في اليمن مما يؤكد ضرورة احتواء تلك التيارات بدلًا من اقصائها.
2. تشكيل محور إقليميّ عربيّ يشمل الدول الفاعلة إقليميًا، وتمتلك سياسات ومصالح متعارضة مع إيران كتركيا، وممثل هذا التوجه الجديد مع تركيا يتطلب بعض السياسات التصحيحية، بحيث يتم تقرَّب وجهات النظر بين تركيا وبعض الدول العربية بما يحقق المصالح المشتركة لكلا الطرفين، ويتم عن طريقه تجاوز تداعيات الثورات العربية، والالتزام بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، والعمل على خلق علاقات تعاونية أساسها التوافق لا الاختلاف.
3. مواصلة تعزيز العلاقة مع بعض الدول الغربية المتفهمة للهموم العربية مثل فرنسا التي تتبنى سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية؛ الأمر الذي يجعلها أكثر تفهمًا للتوجهات السياسية العربية، وما ينتج عنها من سياسات إقليمية.
4. إعادة صياغة الاستراتيجيات الخليجية وتعديلها من الحفاظ على الوضع الحاليّ إلى استراتيجية تنافسية بسبب المتغيرات الإقليمية والدولية.
5. دعم اليمن والتمهيد لها بالانضمام إلى منظومة مجلس التعاون الخليجيّ وذلك لما له من ضرورة أمنية وسياسية.
6. السعي نحو التوازن أوالتفوق العسكري لدول الخليج الأمر الذي يساعدها على مواجهة الأطماع الإيرانية في المنطقة العربية.
7. العمل على تغيير المناهج التعليمية في اليمن واشتمالها على ما يعزز التعايش السلمي بين الطوائف المختلفة[165].

(ISSN : 2536 - 9555)

تاسعاً- مستقبل اليمن إلى أين؟:

لكى نتمكن من رسم المسارات المحتملة لمستقبل اليمن علينا أولًا تحديد العوامل الحاكمة التي على ضوئها ستتحدد مسارات اليمن المستقبلية وهي كالآتي:

1. **قدرة الحوثيين على تنفيذ مشروعهم:** يمضي الحوثيون قدمًا في تنفيذ مشروعهم للتمثل في الاستيلاء على السلطة وإعادة صياغة الدولة والمجتمع على ضوء رؤيتهم الفكرية والسياسية، والتي تقوم على نظرية الولاية، أي حصر الحق في الحكم على ذرية الإمام عليّ بن أبي طالب كَرَّم الله وجهه من زوجته فاطمة– رضي الله عنها– وإحياء المشروع التاريخيّ الذي يقوم على مناصرة آل البيت في وجه التيارات الفكرية والدينية التي لا تعترف بهذه الرؤية أو تقاومها.
2. **سلوك الرئيس هادي:** بانتقاله إلى عدن احتفظ الرئيس هادي لنفسه بدور مؤثر في مستقبل اليمن، غير أن هذا الدور سيتحدد بناء على ثلاثة أمور: أداؤه السياسيّ، وموقفه من الحوثيين، والأهم من ذلك موقفه من الوحدة، فبقاء الرئيس هادي على النمط والمستوى الذي كان عليه منذ توليه الرئاسة عام 2011م؛ سيؤدي إلى فشل تشكيل جبهة مانعة قوية تخلق توازنًا مع الحوثيين، وقد يدفع الكثيرين إلى عدم الذهاب بعيدًا في مقاومتهم باعتبار أن خيار الحوثيين لن يكون أسوأ من خيار هادي وسيكون الوضع على خلاف ذلك إذا غير الرئيس من أدائه إيجابيًا؛ إذ سيعزز من تماسك وقدرة الجبهة التي تقاوم الحوثيين، ويسهم بشكل كبير في تغيير معادلة القوة.
3. **موقف وعلاقات القوى الرئيسة:** لن يقتصر التأثير في مستقبل اليمن على رغبة وإرادة الحوثيين وحدهم، بل على موقف بقية القوى الرئيسة، فإن تفتت القوة السياسية وتوزعها على عدد من الأطراف المتصارعة أسهم ولا يزال في تسهيل تمدد نفوذ الحوثيين واتساعهم.
4. **دور القوى الخارجية:** تتصف الحياة السياسية اليمنية بالحضور الكثيف والتاريخيّ للقوى الخارجية، وقد زاد هذا الحضور منذ الأزمة الوطنية عام 2000م، واكتسب إطارًا قانونيًا (قرارات مجلس الأمن الدوليّ)، ومؤسسيًا (الدول الراعية للمبادرة

الخليجية)، إلى جانب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، وقد أدَّت الولايات المتحدة الأمريكية دورًا كبيرًا في تسهيل استيلاء الحوثيين على السلطة[166].

لذا نقول إن المحدد الخارجيّ يتشابك مع العوامل الداخلية، ويمتلك الكثير من وسائل التأثير، وبإمكانه أن يرجح مسارًا ما من المسارات المستقبلية، ولا سيما في ظل الانقسام والصراع بين القوى الداخلية وصعوبة الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها اليمن، وهنا يمكننا ذكر الرؤى المستقبلية لليمن، وهي كالآتي:

1. **التنازع بين مركزي حكم**: تقوم هذه الرؤية على أن التطورات الداخلية والمواقف الخارجية التي أعقبت انتقال الرئيس هادي إلى عدن ستنتج في الأخير مركزين متنازعين، واحد في صنعاء يفرضه الحوثيون وحلفاؤهم بقوة الأمر الواقع، ومراكز أخرى للحكم بقيادة هادي في عدن تتمسك بها القوى السياسية والاجتماعية الرافضة لسيطرة الحوثية، وتدعمه دول مجلس التعاون الخليجيّ، وهذا يعني أن الحوثيين سيستمرون في السيطرة على المناطق التي تحت نفوذهم[167].
2. **توافق مرحليّ**: الخيار المستقبليّ في هذا التصور يقوم على أن ضغط الواقع، وخطورته، وعدم تمكن طرف من فرض سلطته تدفع الأطراف إلى حوار سياسيّ يشارك فيه الرئيس هادي وبقية الأطراف، يتم في اليمن أو تشرف عليه دول مجلس التعاون الخليجيّ، ويتم فيه التوافق حول بعض القضايا الخلافية، بما فيها وضع الحوثيين في بنية السلطة وشكل الدولة ووضع الجنوب وكيفية إدارة المرحلة الانتقالية وصولًا إلى انتخابات رئاسية ونيابية تنقل اليمن إلى مرحلة جديدة، وما قد يعوق هذا الخيار هو ما تشهده اليمن من صراع، وصعوبة أن تتنازل الأطراف الرئيسة عن مشاريعها إلا إذا اصطدمت بواقع مُعِيْق، فضلًا عن التدخلات السلبية لبعض الأطراف الإقليمية والدولية في إعاقة الحوار والعمل على إفشاله[168].
3. **فرض السيطرة الحوثية**: يقوم هذا التصور على تمكن الحوثيين من حسم الأمور عسكريًا؛ نتيجة فاعلية القوة العسكرية التي يمتلكونها في مقابل استمرار الرئيس هادي في أسلوبه القائم على الغموض والمناورة والعجز في الأداء وغياب المبادرة إلى جانب تفتت وارتخاء القوى الاجتماعية والسياسية المعارضة لهم، ولا سيما أن

(ISSN : 2536 - 9555)

القوى الفاعلة منها قد حسمت أمرها منذ مراحل مبكرة في عدم الانزلاق إلى مواجهة الحوثيين عسكريًا إما لأن ميزان القوة بات راجحًا لصالح الأخيرين وإمَّا لتجنب اليمن ويلات الحرب والدمار وعدم تكرار النموذج السوريّ(169).

تعقيبًا على ما سبق، يتضح أن تفتت القوة بين الأطراف السياسية ستقود حتمًا إلى صراع واقتتال داخليّ، وإن عدم تمكن طرف من حسم الصراع لصالحة سيُدخل اليمن في حرب ممتدة تتشابك فيها تعقيدات الوضع الداخليّ، مع الاستقطابات الإقليمية ووجود رغبة دولية في نقل تجربة الاقتتال الداخليّ كما هي عليه في سوريا والعراق إلى اليمن، كما أن التنازع بين مركزين للحكم هو الأكثر احتمالًا للحدوث، مع إمكانية أن يتجه هذا التنازع ليأخذ منحىً إنفصاليًا؛ بسبب أن الفرز بين القوى المتصارعة سيأخذ بدوره هذا المنحى عن طريق احتشاد الكثير من القوى الجنوبية خلف الرئيس هادي؛ لمواجهة الحوثيين والمحسوبين على الشمال، ولا سيما إذا ما اتجهت الأمور نحو التصعيد.

واليمن اليوم أصبح تحت سلطتين سلطة الأمر الواقع في صنعاء، وسلطة شرعية في عدن مما عمق الأزمة السياسية وجعل سيناريو التقسيم هو الأكثر ترجيحًا كانعكاس طبيعيّ للانقسام السياسيّ الذي صاحب الصعود الحوثيّ، وكذلك كانعكاس لحالة الانقسام المجتمعيّ؛ بسبب صعود ميليشيات عسكرية، وتنظيمات إرهابية تعتمد على العصبية الطائفية والمذهبية والمناطقية في تحركها، وترفض كل توافق سياسيّ يمكن أن يضع نهاية لمزيد من تشرذم محتمل، بما يمكن معه القول إن المخرج الوحيد لليمن لن يتحقق عن طريق الحرب، بل عن طريق توافق سياسيّ بين جميع الأطراف المتصارعة يقود إلى إصلاح المسارين الأمنيّ والاقتصاديّ، فالملف السياسيّ يتطلب توافقًا وتصالحًا بين الأطراف جميعها، وإلا فإن الملفات جميعها ستستمر بالتعقيدات السابقة نفسها.

وتتطلب العودة إلى العمل السياسيّ، لكونه المخرج الوحيد للأزمة اليمنية، مع توافر بعض الشروط أبرزها القبول بقرارات مجلس الأمن ومن بينها الانسحاب من المحافظات وتسليم سلاح كل الميليشيات العسكرية، والحاجة إلى صياغة مبادرة جديدة وطنية أولًا ثم خليجية ودولية ثانيًا، شريطة أن تفسح المجال أمام مشاركة الأطراف كافة في العمل السياسيّ، على أن تتضمن هذه المبادرة خريطة طريق لمرحلة انتقالية محددة المدى

الزمنيّ؛ بحيث يتم في أثنائها إصدار الدستور، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبدء في عملية إعادة إعمار البلاد، وبناء جيش قوي يضم كل أبناء الشعب اليمنيّ، مع حل جميع الميليشيات الحزبية، والمذهبية، والطائفية، والقبلية المسلحة المنتشرة في البلاد.

النتائج

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج تبرز عن طريقها الأهمية المتزايدة للدوافع الدينية والقيمية والأفكار ودورها في فهم العلاقات الإقليمية والدولية المعقدة والحالية، والتي تبرز معها الحاجة إلى بناء مداخل وشبكات تحليلية تستعين بمفاهيم العلوم المتداخلة قصد إدراك التحولات والتنبؤ باتجاهاتها، نذكر منها:

1. إن المذهبية في جانبها الإيجابيّ هي إثراء للفقه الإسلاميّ، باجتهادات أئمة المذاهب وأتباعهم من العلماء المحققين، وقد تلقاها معظم المسلمين في القرون المعاصرة بالقبول وأصبحت منتشرة في أرجاء العالم الإسلاميّ إثر إقفال باب الاجتهاد والاكتفاء بالتقليد.
2. إن المذهبية في الجانب السلبيّ أحدثت كثيرًا من الخلاف والفرقة والضعف بين المسلمين؛ بسبب أحوال بعض المنتسبين من أتباع المذاهب الذين يرون أن مذهبهم هو الصحيح والحق، وقد قاد ذلك إلى الدعوة إلى قفل باب الاجتهاد وتحريم عدم انتساب المسلم إلى أحد المذاهب المعروفة والقول بإلزام المسلم باتباع مذهب لا يحيد عنه في كل شأنه وغير ذلك من الأمور التي لا دليل عليها من كتاب أو سنة.
3. إن المنهج الإسلاميّ الصحيح هو احترام المذاهب الفقهية بشرط عدم التعصب لها أو إلغائها واعتبار أن المسلم مطالب باتباع الكتاب والسنة والحق أينما وجد بغض النظر عمن صدر عنه؛ وقد أدى التعصب المذهبيّ إلى اعتقاد بعض المسلمين أن الاختلاف هو الأصل حتى في القضايا الكلية، على الرغم من الآيات الكثيرة التي تحض على أن الوحدة والالتزام بحبل الله وعدم التفرق أحد أهم مقاصد الدين الحنيف.

(ISSN : 2536 - 9555)

4. عن طريق قراءة مدققة للأحداث نجد أن المذهبية تعد بمنزلة القاسم المشترك في معظم المشكلات والتحديات الآتية التي تواجه العرب، ولا سيما الصراع المذهبيّ بين السنة والشيعة؛ إذ إن المذهبية وتداعياتها تهدد إقليم الشرق الأوسط والمنطقة العربية بالانفجار في أية لحظة، فقد يتسبب الاستخدام المفرط للمذهبية في انفراط عقد الدولة الوطنية بإعادة تقسيمها على أسس مذهبية.
5. قد يؤدي الصراع المذهبيّ إلى تغيير خريطة الإقليم بنشوء كيانات جديدة على أسس عرقية أو مذهبية، وهو الأمر الذي يعني اقتطاع مساحات من دول قائمة لمصلحة أخرى جديدة، وهو ما يسبب قلقًا لقوى رئيسة في الإقليم قد تدفع في خضم صراعات قومية حفاظًا على حدودها الوطنية.
6. قد تدفع الصراعات المذهبية الدول إلى إعادة تغيير تحالفاتها بتحالفات متوقعة (محاولة إقامة تحالف سنيّ بين الدول العربية وتركيا)، أو غير متوقعة فقد تضطر بعض الدول العربية للتحالف مع إسرائيل على قاعدة الاتحاد ضد مواجهة العدو المشترك (إيران).
7. قد تؤدي الصراعات المذهبية بالدول إلى إعادة إنتاج التطرف والتشدد، ويعد تنظيم داعش خير نموذج لذلك؛ إذ كان في البداءة فرعًا من القاعدة يحارب الاحتلال الأمريكيّ لكن التمييز والتعسف والاضطهاد المذهبيّ من قبل الشيعة في المنطقة، فضلًا عن أهدافه الأخرى، كذلك فإن تصاعد قوة الشيعة، وفي شعورهم بالتفوق قد يجعل تنظيم القاعدة الإرهابيّ يوجه جهودة ضد المصالح الإيرانية في الشرق الأوسط.
8. تتبنى إيران أيديولوجية عقائدية قومية واضحة تقوم على تصدير نموذجها المذهبيّ القوميّ، بل وفرضه على محيطها الإقليميّ؛ لتحقيق أهداف جيوسياسية والهيمنة على الإقليم وقد استثمرت إيران التناقضات وتعقيدات الأوضاع الداخلية في بعض دول المنطقة لإذكاء الصراعات المذهبية واستخدام جماعات محلية موالية لها لخدمة أهدافها التوسعية، وتوظيف هذا الدور الإقليميّ لتجاوز التحديات التي يواجهها النظام الإيرانيّ في الداخل، وذلك بدءًا بأفغانستان ولبنان، ومرورًا بالعراق وسوريا،

وانتهاءً باليمن. وتتبنى إيران أيديولوجية عقائدية قومية واضحة تقوم على تصدير نموذجها المذهبيّ القوميّ، بل فرضه على محيطها الإقليميّ؛ لتحقيق أهداف جيوسياسية والهيمنة على الإقليم، وقد استثمرت إيران التناقضات وتعقيدات الأوضاع الداخلية في بعض دول المنطقة ومنها اليمن؛ لإذكاء الصراعات المذهبية واستخدام جماعات محلية موالية لها لخدمة أهدافها التوسعية، وتوظيف هذا الدور الإقليميّ؛ لتجاوز التحديات التي يواجهها النظام الإيرانيّ في الداخل، وذلك بدءًا بأفغانستان ولبنان، ومرورًا بالعراق وسوريا، وانتهاءً باليمن.

9. منحت الجغرافيا إيران موقعًا استراتيجيًا سيجعلها تستمر بوصفها دولة إقليمية مهمة وسيستمر الدور الإيراني بوصفها أحد العوامل الرئيسة والمحددة للمستقبل السياسيّ للإقليم العربيّ الإسلاميّ ولمستقبل الثورات العربية ولا سيما في المشرق العربيّ.
10. إن صراع اليمن لم يعد بأيدي اليمنيين وحدهم، ولكنه بات كذلك بيد دول التحالف الذي تقوده السعودية من جهة، وإيران الظهير السياسيّ للحوثيين من جهة أخرى؛ ولذلك فإن فرص نجاح أية مبادرة تتوقف على الإرادة السياسية للأطراف الخارجية للتوصل إلى حل.
11. إن الحروب العربية الجديدة ستصوغ شكل المنطقة لعقود متعددة قادمة، على الرغم من ضبابية المشهد العربي الحالي، وغياب الأفق السياسيّ في ظل تعدد الحروب العربية في سوريا والعراق وليبيا واليمن، وما تشنه داعش من هجمات إرهابية وإعادة تأكيد قوة الدولة ضد التعبئة الشعبية على نحو يخلق أشكالًا جديدة أقل استقرارًا فكل الأسباب التي قادت الانتفاضات العربية لم تتم مواجهتها، بل على العكس ازدادت الأوضاع سوءًا.
12. إن التمدد الإيرانيّ في دول الجوار "سوريا، والعراق، واليمن، ولبنان"؛ كان بسبب انحسار الدور الخليجيّ في تلك الدول، والتي عدتها إيران "مناطق رخوة".
13. لا بد من صياغة استراتيجية خليجية لإعادة بناء دول الجوار، ولا سيما اليمن والعراق للحيلولة دون تحولهما إلى مفهوم "الدولة الفاشلة" التي تعني فشل إقليم بأكمله.

(ISSN : 2536 - 9555)

14. صنع التاريخ الإيرانيّ لدى الإيرانيين عقدة الشعور بالاستضعاف مما سيجعل الأمة الإيرانية تسعى دائمًا إلى توسيع المجال الحيوىّ لأمنها القوميّ وهو ما سيكون سببًا دائمًا لعدم استقرار الإقليم، ومحاولة استغلال عدم الاستقرار في المنطقة العربية إثر الثورات العربية لتعميق أمنها الإقليميّ.
15. السياسة البراجماتية للدولة الإيرانية أسهمت إلى حد كبير في منح إيران مساحة واسعة في المناورة، وإعادة بناء العلاقات والتحالفات بما يحقق مصلحتها الوطنية، مما يؤكد تراجع إيران عن شعاراتها المرتبطة بثورة 1979م المتعلقة بالوقوف إلى جوار المستضعفين بشكل مطلق، أو معاداة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مطلق، وكذلك مبدأ تصدير الثورة بل أصبحت مصالح الدولة الإيرانية هى التي تحدد مسار السياسة الإيرانية مما ترتب عليه مواقف متناقضة من الثورات العربية وأحيانًا من الثورة الواحدة حسب المرحلة التي تمر بها هذه الثورة.
16. إن الحرب الأهلية في عام1994م تُعد من أهم أسباب تفكك النسيج المجتمعي، والتي ولدت روابط مجتمعية مفتعلة في فترة معينة، ولكن ما لبثت أن جاءت الثورة في 2011م وأبدت عدم الوفاق؛ إذ ظهرت المطالب بفك الارتباط بين الجنوب والشمال جليًا والتي كانت أحد أسباب اندلاع الحرب الأهلية في عام 2014م.
17. إلى جانب الصراع الداخليّ في اليمن هناك رغبة في الهيمنة الإقليمية من قِبل كل من إيران والسعودية، تمثل ذلك في دعم حركات التمرد كالحوثيين وحركات المقاومة كحركة حزب الله وحماس أو دعم أنظمة حكم شرعية أو غير شرعية، ففي الحالة اليمنية نجد أن اليمن يشهد تعددية مجتمعية تم إساءة إدارتها، مما ولد احتقانًا داخليًا اجتذب صراعًا إقليميًا ودوليًا سائدًا؛ لتوظيف هذا الصراع بما يخدم مصالح هذه الأطراف.
18. إن التنافس الإقليميّ بين السعودية وإيران والحرص على تحقيق نقاط على أرض الواقع أدى إلى التدخل في الثورة اليمنية سواء أكان بالأدوات الدبلوماسية التي تمثلت بالمبادرة الخليجية والتي لم تقم بقلع جذور النظام السابق بالكامل، أم بالأدوات المستقرة كدعم الجماعات المتمردة؛ لتحقيق أهداف جيواستراتيجية عن

طريق استخدام الأبعاد الدينية والمذهبية كما تفعل إيران بدعمها لجماعة الحوثيّ، إضافة إلى الأداة العسكرية المتمثلة بـ"عاصفة الحزم" التي لم تستطع وقف الحرب الأهلية في البلاد، وإحلال الاستقرار الأمنيّ باستخدام القوى العسكرية.

19. البحث عن مفهوم منظومة الأمن الإقليميّ تعزز من مجلس التعاون بوصفه منظومة إقليمية فرعية، ويمكن التفكير في توسيع مجلس التعاون بحيث يكون (6+2+1+1)، وهى دول المجلس الست، والعراق واليمن بوصفهما دولًا من خارج المجلس، ومصر والأردن بوصفهما مراقبين، الأمر الذي يعزز مجلس التعاون بوصفه كتلة في مواجهة السياسات الإيرانية.

20. الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وارتفاع الأسعار التي كانت ذريعة لانقلاب الحوثيين، والتحالفات السياسية المتعددة، وعدم قدرة الحكومة اليمنية على احتواء تيارات المعارضة، فضلًا عن عدم سيطرتها على مناطق شاسعة من البلاد والتي كانت تحت السيطرة الفعلية للحوثيين، والحراك الجنوبيّ، وتنظيم القاعدة.

21. لا يوجد تقدم فعليّ في اتجاه إنهاء الحرب في اليمن في غياب مؤشرات حل، بعيدًا عن استخدام القوة، وعدم وجود إجراءات ملموسة لصياغة مخرج سياسي، ثمة سبب أساسيّ وراء استمرار هذه الأزمة هو أن مختلف الأطراف تزعم قبول الحل السياسيّ والحرص على إنهاء المواجهات، في حين أن السلوك الفعليّ على الأرض يكشف بوضوح عن أن كل طرف يستهدف حلًا يخدم مصالحه حصريًا، ويتجاهل مصالح وحسابات الأطراف الأخرى، بل قوتها أيضًا وهذا يعني بالضرورة أن تلك الحلول لن تساعد إلا على تأجيل الأزمة، أو تمديدها فضلًا عن عدم قابلية تلك الحلول أو الأفكار المطروحة للتطبيق أصلًا.

22. إن الحكومة الشرعية في اليمن لا تفرض سيادتها إلا بشكل نسبيّ وفي مناطق متفرقة بينما الحوثيون مستمرون في استهلاك الوقت والمناورة إزاء الحلول السياسية والاستغراق في نقاط تفصيلية كثيرة ومتشعبة، والنتيجة النهائية أن إنهاء الحرب باتفاق أو تسوية سياسية يظل أملًا بعيدًا، لا يقربه التوصل إلى اتفاق أو خطة عمل سياسية؛ حيث التنفيذ الفعليّ وإدارة التفعيل لا يزال غائبين، وأن تلك الأزمة ليست

(ISSN : 2536 - 9555)

مرشحة للحل سريعًا، وأن أفاق التسوية السياسية لا تزال غير واضحة في الأفق القريب.

23. إن الهدف الرئيس الذي يسعى النظام الإيراني إلى تحقيقه، يكمن في تحقيق حلم القيادة الإقليمية وذلك عن طريق العمل على إيجاد أذرع في مفاصل الإقليم ومراكز قواه، ويمكنه عن طريقها بسط نفوذه في مجمل المنطقة، فضلًا عن محاولات رسم الخطوط العريضة لمشروعه الإسلاميّ الكبير، الذي أطلق عليه الإمام الخمينيّ مشروع أم القرى.

24. إن التدخل الإيرانيّ في المنطقة العربية يتم على أساس رغبة عرقية مذهبية لاستعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية في شكل دولة دينية تنتصر للمذهب الشيعيّ، وتستخدم المذهبية بوصفها أداة لتحقيق أهدافها السياسية، كي تكون عاملًا حاسمًا في العديد من الملفات الإقليمية بما يعزز من دورها ومصالحها.

25. إن الأزمة قد تنشأ لأي سبب وسرعان ما تأخذ طابعًا مذهبيًا وطائفيًا، وتتطور لتصبح صراعات ومذابح دموية، في ظل غياب أو تقاعس الدولة الوطنية، وعدم قدرتها على حسم الصراعات بفقدانها لقدراتها الأمنية، ولأدواتها الناعمة في نظم هذه الطوائف تحت رايتها؛ الأمر الذي يدفع بكل فصيل للسيطرة على البقعة الجغرافية التي يصل إليها.

26. حاولت إيران استغلال الثورات العربية لبناء تحالفات جديدة سعيًا؛ لإعادة رسم خارطة نفوذها في المنطقة العربية مستغلة حالة التفكك والانحلال وضعف الدول بسبب الثورات.

27. إن الدعم الإيرانيّ للحوثيين والحراك الجنوبيّ مستمر ويبدو أنه سيظل ثابتًا في رهان إيرانيّ على أن تصل بنفوذها إلى منفذ البحر الأحمر مما سيؤثر فيتصعيد الأزمة اليمنية وتوغل المد الشيعيّ مستقبلًا.

28. إذا أرادت إيران التصعيد وتعزيز نفوذها الإقليميّ على حساب المصالح العربية فإن المنطقة ستشهد حقبة جديدة من الصراع، ولن يبقى أمام العرب إما مزيد من التوحد في مواجهة إيران وإما أن يقبلوا الحياة تحت العباءة الخومينية.

29. إن القيادة هي الأزمة، وهي الحل ومنها يبدأ التخبط وبها ينطلق التألق، فإن كل قائد هو سياسي ولكن ليس كل سياسيّ قائدًا وهذا ما يحكم العلاقة بين القيادة والسياسة، وعليه يجب أن يتمتع القادة بالأخلاق القيادية وحينما نقول قائدًا فنحن نقول قرارًا فالقرارات هى الأجنة التي تنمو في رحم المنظومة القيادية؛ ومن ثم فإن ضعف قدرة النظام الجديد على إيجاد مؤسسات وقيم مرتبطة به وتوسيع الدائرة الشعبية المرتبطة به، يسهلان من عملية ارتداد العلاقات والقوى والمؤسسات التي كانت سائدة قبل الثورة، وهذا ما حدث في اليمن.

التوصيات

بعد الانتهاء من الدراسة تطرح الباحثة عددًا من التوصيات، وهي كالآتي:

1. تستطيع كل من قطر والبحرين والإمارات والكويت وسلطنة عمان تعويض نقصها من السكان عن طريق تشجيع سكان اليمن على الهجرة إلى دولهم في ظل التوافق الكبير بين سكان اليمن وسكان هذه الدول.
2. بإنضمام اليمن إلى دول المجلس سيصبح الحجم الكليّ لسكان هذا التجمع الإقليميّ أكثر من 46060124 نسمة، وهو ما سيشكل قوة بشرية استراتيجية يحسب حسابها في ميزان القوى الإقليمية والدولية على حد سواء.
3. يوفر حجم سكان اليمن البالغ أكثر من 28 مليون نسمة سوقًا استهلاكية كبيرة للسلع والمنتجات الخليجية ولا سيما في ظل الثقة الكبيرة التي تتمتع بها تلك السلع والمنتجات في الأسواق اليمنية.
4. إن إضافة عدد كبير من السكان والذين يندرجون ضمن الفئة العمرية 18- 35سنة، وهي الفئة العمرية لسن التجنيد الإلزاميّ الصالحة للالتحاق بالجيش، سيعزز من القدرات العسكرية لدرع الجزيرة والخليج الذي أنشأته دول المجلس لمهام متعددة ومتنوعة.
5. إن مساحة اليمن البالغة أكثر من نصف مليون كيلو متر، قد تؤدي إلى تزايد احتمالات توفر أكثر من مورد طبيعيّ وهذا ما هو موجود بالفعل، لما كانت اليمن غير قادرة على استثمار تلك الموارد لظروف موضوعية وذاتية فإن الفرصة كبيرة

(ISSN : 2536 - 9555)

أمام رؤوس الأموال الخليجية لتعويض ذلك الخلل والإفادة من تلك المزايا التي تقدمها بيئة اليمن الطبيعية.

6. على الدولة المصرية بوصفها دولة ذات وزن إقليمي لا بد من أن تؤدي دورًا فاعلًا لحل الأزمة اليمنية وذلك في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والإنسانية وذلك عن طريق استمرار الدعم السياسيّ للشرعية اليمنية وتأدية دور حيويّ وفاعل لتقريب وجهات النظر حول الصراع اليمنيّ، ومحاولة الوصول إلى صيغ توافقية بين الأطراف اليمنية، كما لا بد من استمرار الدور المصريّ بفاعلية ضمن التحالف العربيّ والإسهام والمشاركة في توليّ مهام بناء وتدريب وتأهيل قوات الجيش والأمن اليمنية.

بعد الانتهاء من الدراسة والنتائج والتوصيات تتمنى الباحثة أن تكون قد قدمت عملًا شاملًا عن المذهبية وأبعادها الدينية والسياسية والاجتماعية وآثر الأزمة اليمنية والصراع على المنطقة العربية والإقليمية كلها، وتأمل الباحثة أن تكون قدمت عملًا علميًا جادًا.

هوامش الدراسة:

(1) منصور الشمريّ، رؤية استراتيجية للعلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاستراتيجية، 2012م.

(2) بشير مكين، البعد الديني في العلاقات الدولية "دراسة في أحداث 11سبتمبر 2001م"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، السودان، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، مارس2010م.

(3) رندا عبد الرحمن، العلاقات الإيرانية السعودية (1990م–2000م)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2004م.

(4) شبيب السبيعيّ، التطور السياسي في إيران، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الرياض، جامعة الملك سعود، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008م.

(5) زكريا بيوميّ، العرب بين النفوذ الإيرانيّ والمخطط الأمريكيّ والصهيونيّ، مصر، دار العلم والإيمان، 2009م.

(6) أمير سعيد، أين الولايات المتحدة الأمريكية من الحوثيين؟، **مجلة البيان**، السنة25، العدد270، فبراير 2010م.

(7) أشرف كشك، العلاقات الخليجية الإيرانية، **مجلة الدراسات الاستراتيجية**، العدد 18، 2010م.

(8) نبيل البكيريّ، التمدد الإيرانيّ في اليمن، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 12642، يوليو2013م.

(9) عليّ حميد، التركيبة الطائفية في اليمن وعلاقتها بالحكم والثورة، **مجلة شئون عربية**، العدد153، يوليو2013م.

(10) أحمد الدغشيّ، الحوثيون دراسة منهجية شاملة طبيعة النشأة والتكوين وعوامل الظهور وجدلية العلاقة بالخارج ومشاهد المستقبل، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2010م.

(11) يوسف الشريف، التمرد الحوثيّ في اليمن لحساب من؟، **مجلة شئون عربية**، العدد 140، يناير2009م.

(ISSN : 2536 - 9555)

(12) أحمد الشجاع، التدخل الإيرانيّ في اليمن حقائقه وأهدافه ووسائله، **مجلة البيان**، العدد307، يوليو 2013م.

(13) عايدة سريّ الدين، الحوثيون في اليمن بين السياسة والواقع، بيروت، بيات للنشر، 2010م.

(14) يحيى حمزة، المعالم الدينية في العقائد الإلهية، تحقيق سيد مختار، القاهرة، دار المعاصر، 1988م، ص45.

(15) محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، القاهرة، دار الفكر العربي، 2009م، ص 7–30.

(16) حامد طاهر، الفلسفة الإسلامية في العصر الحديث، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، 1991م، ص153–159.

(17) نوال قاسم، التعصب العقائديّ والمذهبيّ أسبابه النفسية وطرق علاجه، جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، العدد28، 2016م، ص87.

(18) حامد طاهر، الفلسفة الإسلامية في العصر الحديث، مرجع سابق، ص155–159.

(19) سورة آل عمران: الآيه7.

(20) محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، مرجع سابق، ص7–30.

(21) معجم المعاني الجامع: https://www.almaany.com/ar/dict/ar.../ تاريخ الدخول: 2017/12/24م.

(22) أحمد صبحيّ، في علم الكلام الزيدية، القاهرة، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، 1991م، ص56.

(23) أحمد الحرانيّ، السياسة الشرعية بين الراعيّ والرعية، السعودية، وزارة الشئون الإسلامية والدعوة والإرشاد، 1998م، ص132.

(24) ساميّ النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، الجزء الثاني، الطبعة الثامنة، القاهرة، دار المعارف، 1986م، ص 156.

(25) عبد القادر شيبة، المذاهب والفرق والأديان المعاصرة، الرياض، مكتبة فهد الوطنية، 2012م، ص75.

(26) عثمان علّي، منهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة، المجلد الأول، الطبعة الخامسة، الرياض، مكتبة الرشد، 2006م، ص6.

(27) ناصر العقل، مجمل أصول أهل السنة والجماعة في العقيدة، القاهرة، دار الصفوة للنشر والتوزيع، 1990م، ص13.

(28) صابر طعيمة، دراسات في الفرق، الرياض، مكتبة المعارف، 1981م، ص55.

(29) ناصر القفاري، التقريب بين السنة والشيعة، الرياض، دار طيبة، 1996م، ص 80.

(30) إحسان ظهير، الشيعة والتشيع، باكستان، إدارة ترجمان السنة، 1984م، ص102.

(31) محب الدين الخطيب، مختصر التحفة الاثني عشرية، القاهرة، المطبعة السلفية، 1953م، ص203.

(32) الموسوعة الشاملة، متاح على الرابط: https://islamport.com/k/frq/763/2216.htm، تاريخ الدخول: 5 أكتوبر 2016م.

(33) أحمد صبحيّ، في علم الكلام الزيدية، مرجع سابق، ص224.

(34) عزميّ بشارة، الطائفة والطائفية من اللفظ ودلالاته المتبدلة إلى المصطلح السوسيولوجيّ التحليليّ، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، العدد23، 2018م، ص8.

(35) محمد أبو زهرة، الإمام زيد، القاهرة، دار الفكر العربي، 1988م، 34.

(36) احمد صبحيّ، في علم الكلام الزيدية، مرجع سابق، ص255.

(37) محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، مرجع سابق، ص269.

(38) أحمد صبحيّ، في علم الكلام الزيدية، مرجع سابق، ص257-258.

(39) جعفر السبحانيّ، عصمة الأنبياء في القرآن الكريم، لبنان، دار الولاء، 2004م، ص7.

(40) ساميّ النشار، نشأة الفكر الفلسفيّ في الإسلام، مرجع سابق، ص150.

(41) أيمن فؤاد، تاريخ المذاهب الدينية في بلاد اليمن حتى نهاية القرن السادس الهجري، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1988م، ص162.

(42) متاح على الرابط التالي: وتاريخ الدخول: 20 أكتوبر 2017م.
https://www.google.com/imagres?imgurl=http%3A%2F%2Fwww.niletc.tv.

(43) متاح على الرابط التالي: وتاريخ الدخول: 5 أكتوبر 2017م.
https://www.google.com/imagres?imgurl=http%3A%2F%2Fwww.yemen-nic.

(44) أحمد الدغشيّ، الحوثيون دراسة منهجية شاملة، مرجع سابق، ص23، 29.

(ISSN : 2536 - 9555)

(45) عادل الأحمديّ، الزهر والحجر التمرد الشيعيّ في اليمن، اليمن، مركز نشوان الحميريّ للدراسات والنشر، 2007م، ص130.

(46) سلطان العتيبيّ، الحوثيون بين الزيدية والرافضة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، ماليزيا، جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية، قسم العقيدة، 2011م، ص10، 42.

(47) كريستوفر بوتشيك، الحرب في صعدة من تمرد محليّ إلى تحد وطنيّ، **مؤسسة كارنيغي**، برنامج الشرق الأوسط، العدد110، إبريل2010م، ص35، 39.

(48) Antonopoulo, Paul s, cottle, Drew: The Hwgemonic Flash Point between Iran and Saudi Arabia,(New Delhi, India, 2017), P.42.

(49) مجموعة باحثين، الحوثية فى اليمن الأطماع المذهبية فى ظل التحولات الدولية، صنعاء، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، 2008م، ص82.

(50) أبيّ صالح الحجريّ، التحولات الزيدية وعوامل ظهور الحوثية، القاهرة، دار المحدثين للبحث العلمى والترجمة والنشر، 2011م، ص165.

(51) مجموعة باحثين، الحوثية فى اليمن الأطماع المذهبية فى ظل التحولات الدولية، مرجع سابق، ص83.

(52) سامح راشد، مخاطر استخدام القوة بدون أفق واضح، **السياسة الدولية**، المجلد50، العدد201، يوليو2015م، ص137.

(53) أسامة شحادة، هيثم الكسوانيّ، الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007م، ص154.

(54) أبى صالح الحجريّ، التحولات الزيدية وعوامل ظهور الحوثية، مرجع سابق، ص264.

(55) عبد الله النفيسيّ وآخرون، المشروع الإيرانيّ فى المنطقة العربية والإسلامية، عمان، دار عماد للنشر والتوزيع، 2014م، ص417.

(56) أبى صالح الحجريّ، التحولات الزيدية وعوامل ظهور الحوثية، مرجع سابق، ص91.

(57) أحمد الشجاع، بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع، مجلة البيان، 2013م، ص21.

(58) عبد الحميد حمود، عوامل التحول الزيديّ فى اليمن (دراسة تحليلية)، **مجلة الدراسات العقدية**، السعودية، مجلد7، العدد15، 2015م، ص283.

(59) أبى صالح الحجريّ، التحولات الزيدية وعوامل ظهور الحوثية، مرجع سابق، ص169.

(60) محمد عبد المؤمن، إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوريّ، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد50، العدد201، يوليو2015م، ص92، 94.

(61) عبد الحميد حمود، عوامل التحول الزيديّ فى اليمن،مرجع سابق،ص283، 284.

(62) Weldemichael, Awet T., Patricia Schneider and Andrew C. Winner Maritime Terroism and Piracy in the Indian Ocean Region, Routledge, (New York, U.S.A, 2015), P.9.

(63) عبد الله النفيسىّ وآخرون، المشروع الإيرانيّ فى المنطقة العربية والإسلامية، مرجع سابق، ص211.

(64) أبي صالح الحجرىّ،التحولات الزيدية وعوامل ظهور الحوثية، مرجع سابق، ص100.

(65) عبد الله النفيسىّ وآخرون، المشروع الإيرانيّ فى المنطقة العربية والإسلامية، مرجع سابق، ص30، 31.

(66) كريستوفر بوتشيك، الحرب في صعدة من تمرد محليّ إلى تحد وطنيّ، مرجع سابق، ص11، 15.

(67) طلعت موسى، التطورات العسكرية للأزمة اليمنية، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد50، العدد201، يوليو2015م، ص138.

(68) مجموعة باحثين، الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية، مرجع سابق، ص34.

(69)عبد الله الصنعانيّ، خلفية الفكر الحوثيّ ومؤشر الاتجاه، القاهرة، دار الأمل، 2006م، ص32.

(70) مقتل عليّ عبد الله صالح على يد الحوثيين، تاريخ النشر: 4ديسمبر2017م، متاح على الرابط:https://arabic.rt.com/.../913539، تاريخ الدخول: 15فبراير2018م.

(71) معتز سلامة، الولاءات والتحالفات في اليمن بعد عليّ صالح، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد53، العدد211، يناير2018م، ص154، 155.

(72) طلعت موسى، التطورات العسكرية للأزمة اليمنية، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد50، العدد201، يوليو2015م، ص138، 139.

(ISSN : 2536 - 9555)

(73) أحمد عمرو، أزمات اليمن وانعكاساتها على أمن الخليج، **مجلة البيان**، تاريخ النشر: 5 يناير 2018م، متاح على الرابط: www.albayan.co.uk/.../article2.aspx?id، تاريخ الدخول: 8 مارس 2018م.

(74) زيد الفضيل، القبيلة اليمنية رافد لعاصمة الخلافة منذ صدر الإسلام بالجنود وداعمة للحاكم خريطة القبائل اليمنية دورها وتأثيرها السياسيّ، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 131، تاريخ النشر: 29 أغسطس 2017م، متاح على الرابط: www.area.sa/index.php، تاريخ الدخول: 4 ديسمبر 2017م.

(75) موسوعة المحيط، كم هو عدد سكان اليمن؟، تاريخ النشر: 26 سبتمبر 2017م، متاح على الرابط: https://almoheet.net/، تاريخ الدخول: 9 نوفمبر 2018م.

(76) صلاح الدين الزيدانيّ، الجغرافية الاستراتيجية (الجيوستراتيجية)، **مجلةالمسلح**، تاريخ النشر: 10 مارس 2013م، متاح على الرابط التالي: وتاريخ الدخول: 29 نوفمبر 2017م. http://www.almusalh.ly/ar/thoughts/120-2013-07-0322-50-33K

(77) ناظم الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009م، ص158.

(78) صلاح الدين الزيدانيّ، مرجع سابق.

(79) خضير عباس، الموقع الجيوستراتيجيّ لإيران وأثره في الاتحاد السوفيتيّ "دراسة جيوبولتيكية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسية، 1990م، ص6، 7.

(80) أحمد جلال، العوامل الجيوستراتيجية للصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، **القدس العربي**، العدد 6457، تاريخ النشر: 13-14 مارس، متاح على الرابط: http://www.alquds.co.uk/?tag=ouuoo-ouooous، تاريخ الدخول: 15 سبتمبر 2017م.

(81) سعود عابد، الفرق بين الاستراتيجية والجيوستراتيجية، **صحيفة الرياض**، العدد 15249، تاريخ النشر: 25 مارس 2010م، متاح على الرابط: http://www.alriyadh.com/509799، تاريخ الدخول: 25 أكتوبر 2017م.

(82) وليدة ساعو، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية دراسة حالة سوريا، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة بسكره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014م، ص14.

(83) تنامي الدور الإيرانيّ وأثره على الأمن القوميّ الخليجيّ، **جريدة الأهرام اليومي**، العدد139، تاريخ النشر: 29سبتمبر2014م، متاح على الرابط: www.ahram.org.eg/../، تاريخ الدخول: 5أكتوبر2016م.

(84) أيمن شبانة، ظاهرة التدخل الإقليميّ في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة (الكونغو الديمقراطية نموذجًا)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2003م، ص17.

(85) مسعد زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدوليّ، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2001م، ص17.

(86) Brown, Michael E. (ed.),The International Dimension of Internal Conflict, (Cambridge, The MIT Press, C.S.I.A Studies in International Security, 1996), PP.1-2.

(87) عامر الزماليّ، مدخل إلى القانون الدوليّ الإنسانيّ، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 1993م، ص37.

(88) Brown, Michael E. (ed.),The International Dimension of Internal Conflict, Op.Cit, PP.14-23.

(89) نادية مصطفى، العالم الثالث في النظام الدوليّ لما بعد الحرب الباردة خريطة أنماط الصراعات وأدوات التدخلات الخارجية 1991م -2011م، **مجلة الغدير اللبنانية**، سبتمبر 2012م، ص26.

(90) خالد حنفيّ، الصناديق المغلقة مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي، **السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية**، المجلد 47، العدد190، أكتوبر 2012م، ص7.

(91) خالد حنفيّ، الصناديق المغلقة، مرجع سابق، ص8.

(ISSN : 2536 - 9555)

(92) Friendman, Howard S., Mirriam W.Schustocik, Personality Classic Theories and Modern Research, 5th Ed., (New York, Pearson Inc., 1999), PP. 204- 206.

(93) Davies, James C., Toward A Theory of Revolution, American Sociological Review, Vol.27, February1962, PP.5-19.

(94) Gurr, Ted, Psychological Factors in Civil Violence World Politics, Vol.20, No.2, Jan 1968.

(95) هاشم راميّ، من الكبت إلى التعجل الأبعاد النفسية للتحولات الثورية في المنطقة العربية، **السياسة الدولية**، العدد189، إبريل 2012.

(96) منير بدويّ، مفهوم الصراع دراسة في الأصول للأسباب والأنواع، **دراسات مستقبلية**، العدد الثالث، يوليو1997م، ص9، 14.

(97) Lederach, John Paul, Preparing for Peace Conflict Transformation Across Culture, (New York, Syracuse University Press, 1995), PP.11-13.

(98) Lederach, John Paul, Building Peace Sustainable Reconciliation in Divided Societies, (Washington, Institute of Pease Press,1997), PP.23-27.

(99) خالد حنفيّ، الصناديق المغلقة، مرجع سابق، ص9.

(100) أحمد زايد، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات قضايا في الهُوية الاجتماعية وتصنيف الذات، **سلسلة عالم المعرفة**، إبريل 2006م، ص25-28.

(101) Myerson, Roger B., Game Theory Analysis of Conflict, (Cambridge, Harvard University Press, 1991), PP.26-29.

(102) نادية مصطفى، الأمة في قرن، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية، 2002م، ص16.

(103) عبد الوهاب الكياليّ، موسوعة السياسة، الجزء الثانيّ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986م، ص272، 373.

(104) أحمد رسلان، نظرية الصراع الدوليّ "دراسة في تطور الأسرة الدولية في العالم المعاصر، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1980م، ص467.

(105) عامر الزماليّ، مدخل إلى القانون الدوليّ الإنسانيّ، مرجع سابق، ص41.

(106) Huntington, Samual, Political Order in Changing Societies, (Bombay, Vokils, Feffer Simons Private LTD, 1975), PP.148.

(107) حورية مجاهد، الفكر السياسيّ من أفلاطون إلى محمد عبده، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1999م، ص101.

(108) أيمن شبانة، ظاهرة التدخل الإقليميّ في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة: الكونغو الديمقراطية نموذجًا، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2003م، ص21.

(109) Boesch, Frederik, Varying Forms of Violence in Revolutions form 1776 to1990, Seminar Paper, (Nordes TDT, Grin Verlag, 2003), P.2.

(110) محمد صبحة، حرب العصابات بين النظرية العلمية والتطبيق الفلسطينيّ، سوريا، مؤسسة فلسطين للثقافة، 2011م، ص21.

(111) أحمد إبراهيم، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001م، ص44.

(112) مسعد زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدوليّ، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2001م، ص50، 51.

(113) عبد الوهاب الكياليّ، موسوعة السياسة، مرجع سابق، ص181.

(114) أحمد عطية، القاموس السياسيّ، القاهرة، دار النهضة العربية، 1968م، ص444.

(115) Zawodony, J.K., Civil War in David L.Sills (ed.), International Encyclopedia of Social Science, (New York, The Macmillan Co. &The free Press), Vol.7, 1986, P.499.

(116) وضاح زيتون، المعجم السياسيّ، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006م، ص140.

(ISSN : 2536 - 9555)

(117) تيد روبرت جار، أقليات في خطر، ترجمة مجديّ عبد الحكيم، سامية الشاميّ، القاهرة، مكتبة مدبوليّ، 1990م، ص107، 109.

(118) Higham, Robin (ed.), Civil Wars in Twentieth Century, (Lexington, The University Press of Kentucky, 1972), P.18.

(119) Clutterbuck, Richard, Terrorism and Guerrilla Warfare Forecasts and Remedies, (London, New York, Rout Ledge, 1990), P.9.

(120) شارل زور غبيب، الحرب الأهلية، ترجمة أحمد برو، بيروت، منشورات عويدات، 1981م، ص13.

(121) شاديّ عبد الوهاب، العلاقة بين الحروب الأهلية والحروب بالوكالة، **السياسة الدولية**، المجلد51، العدد205، يوليو2016م، ص102–106.

(122) ألكسندر مترسكي، الحرب الأهلية في اليمن صراع معقد وآفاق متباينة، الدوحة، 2015م، ص4.

(123) أمل عالم، الصراع السعوديّ الإيرانيّ على اليمن، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 29يونيو2015م، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=44481، تاريخ الدخول: 18نوفمبر2017م.

(124) ديليّ تلغراف، الأطفال يحملون السلاح في اليمن، **بي بي سي**، تاريخ النشر: 15 إبريل2015م، متاح على الرابط: www.bbc.com/.../150414_press، تاريخ الدخول: 18نوفمبر2017م.

(125) النازحون في اليمن يواجهون مخاطر صحية خطيرة على نحو متزايد، مركز أنباء الأمم المتحدة، تاريخ النشر: 24يونيو2015م، متاح على الرابط التالي:
تاريخ الدخول: 18نوفمبر2016م، https://news.un.org/ar/story/.../228672

(126) Baldwin, David A., Power and International Relations in Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth A Simmons (Ed.), Handbook of International Relations (London, Sage, 2002), P. 177.

(127) روبرت دال، التحليل السياسيّ الحديث، ترجمة عليّ الدين هلال، علا أبو زيد، الطبعة الخامسة، القاهرة، مركز الأهرام، 1993م، ص34.

(128) Thompson, William R.,The Regional Sub-System International Studies Quarterly, Vol.17, March 1973, PP.91-93.

(129) عمر الحضرميّ، العلاقات العربية التركية، عمان، دار جرير للنشر، 2010م، ص45.

(130) مارتن جريفيتش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبيّ، مركز الخليج للأبحاث، 2008م، ص67.

(131) ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008م، ص57.

(132) وليد عبد الحيّ، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020م، الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010م، ص13.

(133) Chiara, Rufa, What Colour for The Halmet Major Regional and their Preference for UN, Regional or ad hoc Coalition Peace Operation, Perspective on Federalism, Vol. 1, 2009, P.7.

(134) Schirm, Stefan A., Leadership in Regional and Global Politics Why Emerging Powers (Sometimes) Fail to Reach Their Goals, Workshop The Rise of New Regional Powers in Global and Regional Politics, Hamburg, German Institute for Global and Area Study (GIGA), December 11-12-2006, P.2.

(135) عبدالله تركمانيّ، تعاظم الدور الإقليميّ لتركيا، تونس،دار نقوش عربية،2010م، ص45.

(136) Flemes, Daniel, Conceptualising Regional Power in International Relations Lessons from the South African Case, GIGA Workshop Paper, No.53, 2007, P.2.

(137) محسن سازجار، نقطة اللاعودة، عبور إيران إلى الديمقراطية، **مختارات إيرانية**، العدد 80، القاهرة، مركز الأهرام، مارس 2007م، ص8.

(138) Lukes, Steven, Power and the Battle for the Hearts and Minds, Millenium, Vol.33, 2005, P.486.

(139) Flemes, Daniel, Conceptualising Regional Power in International Relations, Op.Cit, P.14.

(140) Kenneth Walts, Structural Realism after the Cold War, International Security, Vol.25, 2000, P.26.

(ISSN : 2536 - 9555)

(141) Baldwin, David A., Power and International Relations, Op.cit, P. 187.

(142) Ruggie, John Gerard, Multilateralism,The Anatomy of an Institution International Organization, Vol.46, Summer 1991, P.561.

(143) Hurrell, Andrew, Hegemony Liberalism and Global Order What Space for would be Great Powers?, International Affairs, Vol.82, 2006, P.14.

(144) Flemes, Daniel, Conceptualising Regional Power in International Relations, Op.Cit, P.17.

(145) وليد عبد الحيّ، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020م، الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010م، ص14.

(146) محمود واعظيّ، التوجه الأمنيّ الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط، **مختارات إيرانية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد94، مايو 2008م، ص75.

(147) Gulden, Ayman, Regional Aspirations and Limits of Power–Turkish–Iranian Relations in New Middle East, Hellinic Studies, Canada, University of Crete, Vol.20, Spring 2012, P.3.

(148) محمود واعظيّ، التوجه الأمنيّ الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص75،76.

(149) Benes, Vit, Role Theory A conceptual Framework For The Constructivist Foreign Policy Analysis?, Paper Prepared for the Third Global International Studies Conference World Crisis Revolution or Evolution in the International Community?, (University of Porto, Portugal), 17– 20 August 2011, P.67.

(150) Campball, Steven J., Role Theory, Foreign Policy Advisors And U.S Foreign Policy Making, (USA, Department in International Studies of Southern California, International Studies Association, February1999), P.1.

(151) برهام غليوم وآخرون، التغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005م، ص34.

(152) أحمد طاهر، أسباب تعثر الحل السياسيّ في اليمن، **السياسة الدولية**، المجلد50، العدد201، يوليو2015م، ص143.

(153) عمار حسن، عاصفة الحزم نمط التحالفات واحتمالات التكرار ومسارات المستقبل، **السياسة الدولية**، المجلد51، العدد206، أكتوبر2016م، ص55.

(154) عبد الله السناويّ، خروج مصر إلى الإقليم، **السياسة الدولية**، المجلد50، العدد201، يوليو2015م، ص56، 59.

(155) وليد عبد الناصر، جذور الصراعات في الشرق الأوسط ومساراتها، **السياسة الدولية**، المجلد50، العدد202، أكتوبر2015م، ص84، 87.

(156) أبو بكر باذيب، المعضلة اليمنية سيناريوهات ما بعد الحرب، **كراسات استراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد25، العدد263، إبريل2016م، ص12، 34.

(157) أبو بكر باذيب، المعضلة اليمنية سيناريوهات ما بعد الحرب، مرجع سابق، ص12، 34.

(158) خليل حجاج، محمد المقداد، صايل السرحان، أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القوميّ العربيّ بعد انتهاء الحرب الباردة، **مجلة دراسات**، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد40، العدد2، 2013م، ص387، 388.

(159) عمار حسن، عاصفة الحزم نمط التحالفات واحتمالات التكرار ومسارات المستقبل، مرجع سابق، ص53، 55.

(160) إسكندر النيسيّ، صعود الحوثيين ومآلات الوضع في اليمن، **السياسة الدولية**، المجلد 50، العدد199، يناير2015م، ص165.

(161) عاصفة الحزم إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، تايخ النشر: 2 إبريل2015م، متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net، تاريخ الدخول: 15أكتوبر2016م.

(162) أحمد المصريّ، بين عاصفة الحزم وإعادة الأمل حصاد229يومًا، الأناضول، صنعاء، تاريخ النشر: 5 نوفمبر2015م، متاح على الرابط التالي:
http://www.aa.com.tr/ar=title&469541/، تاريخ الدخول: 5 ديسمبر2017م.

(ISSN : 2536 - 9555)

(163) أحمد يوسف، أزمة اليمن حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية، **مجلة أفاق المستقبل**، عدد27، 2015م، ص31.

(164) سعيد الصباغ، أسس وآليات استراتيجية إيران لنشر المذهب الشيعيّ، **السياسة الدولية**، المجلد52، العدد208، إبريل2017م، ص17، 20.

(165) أحمد محمود، دور المملكة العربية السعودية في مواجهة النفوذ الإيرانيّ في اليمن، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر:21 مارس2017م، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=44737، تاريخ الدخول: 5 أكتوبر2017م.

(166) أحمد الديلميّ، أمن الخليج المنظومة الإقليمية الأشمل بما فيها اليمن، **مأرب بريس**، تاريخ النشر: 4 يونيو2012م، متاح على الرابط: https://marebpress.net/writers.php?lng=arabic&id=2923، تاريخ الدخول:15أكتوبر2017م.

(167) أحمد طاهر، فرص الحل السياسيّ في اليمن ومقتضياته، **السياسة الدولية**، مجلد51، العدد206، أكتوبر2016م، ص162، 165.

(168) محمد فوزيّ، تطورات الأزمة اليمنية، **آفاق عربية**، العدد الأول، مارس2017م، ص135.

(169) مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، وحدة الدراسات والأبحاث، تاريخ النشر: 6إبريل2015م، متاح على الرابط التالي: وتاريخ الدخول:2017/10/5م http://fikercenter.com//assets/uploads/the-Future-of-Yemen-pdf

المصادر والمراجع

أولًا- المصادر والمراجع العربية:

1.أبيّ صالح الحجريّ، التحولات الزيدية وعوامل ظهور الحوثية، القاهرة، دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، 2011م.
2.إحسان ظهير، الشيعة والتشيع، باكستان، إدارة ترجمان السنة، 1984م.
3.أحمد إبراهيم، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001م.
4.أحمد الحرانيّ، السياسة الشرعية بين الراعيّ والرعية، السعودية، وزارة الشئون الإسلامية والدعوة والإرشاد، 1998م.
5.أحمد الدغشيّ، الحوثيون دراسة منهجية شاملة طبيعة النشأة والتكوين وعوامل الظهور وجدلية العلاقة بالخارج ومشاهد المستقبل، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2010م.
6.أحمد صبحيّ، في علم الكلام الزيدية، القاهرة، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، 1991م.
7.أيمن فؤاد، تاريخ المذاهب الدينية في بلاد اليمن حتى نهاية القرن السادس الهجريّ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1988م.
8.برهام غليوم وآخرون، التغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005م.
9.جعفر السبحانيّ، عصمة الأنبياء فى القرآن الكريم, لبنان, دار الولاء, 2004م.
10. حامد طاهر، الفلسفة الإسلامية في العصر الحديث، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، 1991م.
11. حورية مجاهد، الفكر السياسيّ من أفلاطون إلى محمد عبده، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1999م.

(ISSN : 2536 - 9555)

12. زكريا بيوميّ، العرب بين النفوذ الإيرانيّ والمخطط الأمريكيّ والصهيونيّ، مصر، دار العلم والإيمان، 2009م.
13. ساميّ النشار، نشأة الفكر الفلسفيّ في الإسلام، الجزء الثانيّ، الطبعة الثامنة، القاهرة، دار المعارف، 1986م.
14. صابر طعيمة، دراسات في الفرق، الرياض، مكتبة المعارف، 1981م.
15. عادل الأحمديّ، الزهر والحجر التمرد الشيعيّ في اليمن، اليمن، مركز نشوان الحميريّ للدراسات والنشر، 2007م.
16. عامر الزماليّ، مدخل إلى القانون الدوليّ الإنسانيّ، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 1993م.
17. عايدة سريّ الدين، الحوثيون في اليمن بين السياسة والواقع، بيروت، بيات للنشر، 2010م.
18. عبد القادر شيبة، المذاهب والفرق والأديان المعاصرة، الرياض، مكتبة فهد الوطنية، 2012م.
19. عبد الله الصنعانيّ، خلفية الفكر الحوثيّ ومؤشر الاتجاه، القاهرة، دار الأمل، 2006م.
20. عبد الله النفيسيّ وآخرون، المشروع الإيرانيّ فى المنطقة العربية والإسلامية, عمان، دار عماد للنشر والتوزيع، 2014م.
21. عبدالله تركمانيّ، تعاظم الدور الإقليميّ لتركيا، تونس، دار نقوش عربية، 2010م.
22. عثمان عليذ، منهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة، المجلد الأول، الطبعة الخامسة، الرياض، مكتبة الرشد، 2006م.
23. عمر الحضرميّ، العلاقات العربية التركية، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، 2010م.
24. مجموعة باحثين، الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية فى ظل التحولات الدولية, صنعاء, مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، 2008م.

25. محب الدين الخطيب، مختصر التحفة الاثني عشرية، القاهرة، المطبعة السلفية، 1953م.
26. محمد أبو زهرة، الإمام زيد، القاهرة، دار الفكر العربي، 1988م.
27. ـــــــــــــ، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، القاهرة، دار الفكر العربيّ، 2009م.
28. محمد صبحة، حرب العصابات بين النظرية العلمية والتطبيق الفلسطينيّ، سوريا، مؤسسة فلسطين للثقافة، 2011م.
29. نادية مصطفى، الأمة في قرن، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية، 2002م.
30. ناصر العقل، مجمل أصول أهل السنة والجماعة في العقيدة، القاهرة، دار الصفوة للنشر والتوزيع، 1990م.
31. ناصر القفاريّ، التقريب بين السنة والشيعة، الرياض، دار طيبة، 1996م.
32. ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008م.
33. وليد عبد الحيّ، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020م، الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010م.
34. يحيى حمزة، المعالم الدينية في العقائد الإلهية، تحقيق سيد مختار، القاهرة، دار المعاصر، 1988م.

ثانياً- المراجع العربية المترجمة إلى العربية:

1.ألكسندر مترسكي، الحرب الأهلية في اليمن صراع معقد وآفاق متباينة، الدوحة، 2015م.
2.تيد روبرت جار، أقليات في خطر، ترجمة مجديّ عبد الحكيم، سامية الشاميّ، القاهرة، مكتبة مدبوليّ، 1990م.

(ISSN : 2536 - 9555)

3.روبرت دال، التحليل السياسيّ الحديث، ترجمة عليّ الدين هلال، علا أبو زيد، الطبعة الخامسة، القاهرة، مركز الأهرام، 1993م.

4.شارل زور غبيب، الحرب الأهلية، ترجمة أحمد برو، بيروت، منشورات عويدات، 1981م.

5.مارتن جريفيتش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008م.

ثالثاً- الرسائل العلمية:

أ. رسائل الماجستير:

1.أيمن شبانة، ظاهرة التدخل الإقليميّ في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة (الكونغو الديمقراطية نموذجًا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2003م.

2.بشير مكين، البعد الدينيّ في العلاقات الدولية "دراسة في أحداث 11سبتمبر 2001م"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، السودان، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، مارس2010م.

3.خضير عباس، الموقع الجيوستراتيجيّ لإيران وأثره في الاتحاد السوفيتيّ "دراسة جيوبولتيكية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسية، 1990م.

4.رندا عبد الرحمن، العلاقات الإيرانية السعودية (1990م–2000م)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2004م.

5.سلطان العتيبيّ، الحوثيون بين الزيدية والرافضة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، ماليزيا، جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية، قسم العقيدة، 2011م.

6.شبيب السبيعيّ، التطور السياسي في إيران، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الرياض، جامعة الملك سعود، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008م.

7.منصور الشمريّ، رؤية استراتيجية للعلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجيّ وإيران، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاستراتيجية، 2012م.

8.وليدة ساعو، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية دراسة حالة سوريا، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة بسكره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014م.

ب. رسائل الدكتوراه:

1.أحمد رسلان، نظرية الصراع الدوليّ "دراسة في تطور الأسرة الدولية في العالم المعاصر، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1980م.

2.مسعد زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدوليّ، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2001م.

رابعاً- الدوريات العربية والمترجمة:

1.أبو بكر باذيب، المعضلة اليمنية سيناريوهات ما بعد الحرب، **كراسات استراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد25، العدد263، إبريل2016م.

2.أحمد الشجاع، بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع، **مجلة البيان**، 2013م.

(ISSN : 2536 - 9555)

3. ـــــــــــــ، التدخل الإيرانيّ في اليمن حقائقه وأهدافه ووسائله، **مجلة البيان**، العدد307، يوليو 2013م.

4.أحمد زايد، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات قضايا في الهُوية الاجتماعية وتصنيف الذات، **سلسلة عالم المعرفة**، إبريل 2006م.

5.أحمد طاهر، أسباب تعثر الحل السياسيّ في اليمن، **السياسة الدولية**، المجلد50، العدد201،يوليو2015م.

6.ـــــــــــــ، فرص الحل السياسيّ في اليمن ومقتضياته، **السياسة الدولية**، المجلد51، العدد206، أكتوبر2016م.

7.أحمد يوسف، أزمة اليمن حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية، **مجلة أفاق المستقبل**، عدد27، 2015م.

8.إسكندر النيسيّ، صعود الحوثيين ومآلات الوضع في اليمن، **السياسة الدولية**، المجلد 50، العدد199، يناير2015م.

9.أشرف كشك، العلاقات الخليجية الإيرانية، **مجلة الدراسات الاستراتيجية**، العدد 18، 2010م.

10. أمير سعيد، أين الولايات المتحدة الأمريكية من الحوثيين؟، **مجلة البيان**، السنة25، العدد270، فبراير 2010م.

11. خالد حنفيّ، الصناديق المغلقة مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي، **السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية**، المجلد 47، العدد190، أكتوبر 2012م.

12. خليل حجاج، محمد المقداد، صايل السرحان، أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القوميّ العربيّ بعد انتهاء الحرب الباردة، **مجلة دراسات**، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد40، العدد2، 2013م.

13. سامح راشد، مخاطر استخدام القوة بدون أفق واضح، **السياسة الدولية**، المجلد50، العدد201، يوليو2015م.
14. سعيد الصباغ، أسس وآليات استراتيجية إيران لنشر المذهب الشيعيّ، **السياسة الدولية**، المجلد52، العدد208، إبريل2017م.
15. شاديّ عبد الوهاب، العلاقة بين الحروب الأهلية والحروب بالوكالة، **السياسة الدولية**، المجلد51، العدد205، يوليو2016م.
16. طلعت موسى، التطورات العسكرية للأزمة اليمنية، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد50، العدد201، يوليو2015م.
17. عبد الحميد حمود، عوامل التحول الزيديّ فى اليمن (دراسة تحليلية)، **مجلة الدراسات العقدية**، السعودية، مجلد7، العدد15، 2015م.
18. عبد الله السناويّ، خروج مصر إلى الإقليم، **السياسة الدولية**، المجلد50، العدد201، يوليو2015م.
19. عزميّ بشارة، الطائفة والطائفية من اللفظ ودلالاته المتبدلة إلى المصطلح السوسيولوجيّ التحليليّ، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، العدد23، 2018م.
20. علي حميد، التركيبة الطائفية في اليمن وعلاقتها بالحكم والثورة، **مجلة شئون عربية**، العدد153، يوليو2013م.
21. عمار حسن، عاصفة الحزم نمط التحالفات واحتمالات التكرار ومسارات المستقبل، **السياسة الدولية**، المجلد51، العدد206، أكتوبر2016م.
22. كريستوفر بوتشيك، الحرب في صعدة من تمرد محليّ إلى تحد وطنيّ، **مؤسسة كارنيغي**، برنامج الشرق الأوسط، العدد110، إبريل2010م.
23. محسن سازجار، نقطة اللاعودة، عبور إيران إلى الديمقراطية، **مختارات إيرانية**، العدد 80، القاهرة، مركز الأهرام، مارس 2007م.

(ISSN : 2536 - 9555)

24. محمد أنيس، الدول العربية في مواجهة تحديات الأمن الإقليميّ تقييم الأداء وتوقعات مستقبلية، **السياسة الدولية**، المجلد50، العدد201، يوليو2015م.

25. محمد عبد المؤمن، إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوريّ، **السياسة الدولية**، المجلد50، العدد201، يوليو2015م.

26. محمد فوزيّ، تطورات الأزمة اليمنية، **آفاق عربية**، العدد الأول، مارس2017م.

27. محمود واعظيّ، التوجه الأمنيّ الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط، **مختارات إيرانية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد94، مايو 2008م.

28. معتز سلامة، الولاءات والتحالفات في اليمن بعد عليّ صالح، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد53، العدد211، يناير2018م.

29. منير بدويّ، مفهوم الصراع دراسة في الأصول للأسباب والأنواع، **دراسات مستقبلية**، العدد الثالث، يوليو1997م

30. نادية مصطفى، العالم الثالث في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة خريطة أنماط الصراعات وأدوات التدخلات الخارجية 1991م– 2011م، **مجلة الغدير اللبنانية**، سبتمبر 2012م.

31. نبيل البكيريّ، التمدد الإيرانيّ في اليمن، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 12642، يوليو2013م.

32. نوال قاسم، التعصب العقائديّ والمذهبيّ أسبابه النفسية وطرق علاجه، جامعة بغداد، **مركز البحوث التربوية والنفسية**، العدد28، 2016م.

33. هاشم راميّ، من الكبت إلى التعجل الأبعاد النفسية للتحولات الثورية في المنطقة العربية، **السياسة الدولية**، العدد189، إبريل 2012.

34. وليد عبد الناصر، جذور الصراعات في الشرق الأوسط ومساراتها،**السياسة الدولية**، المجلد50، العدد202، أكتوبر2015م.

35. يوسف الشريف، التمرد الحوثيّ في اليمن لحساب من؟، **مجلة شئون عربية**، العدد 140، يناير 2009م.

خامساً- القواميس والمعاجم والموسوعات

1. أحمد عطية، القاموس السياسيّ، القاهرة، دار النهضة العربية، 1968م.

2.أسامة شحادة, هيثم الكسوانيّ، الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007م.

3.عبد الوهاب الكياليّ، موسوعة السياسة، الجزء الثانيّ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986م، ص272، 373.

4.ناظم الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان، دار مجدلاويّ للنشر والتوزيع، 2009م.

5.وضاح زيتون، المعجم السياسّي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، دار المشرق الثقافيّ، 2006م.

سادساً- مواقع الإلكترونية العربية:

1.أحمد الديلميّ، أمن الخليج المنظومة الإقليمية الأشمل بما فيها اليمن، **مأرب بريس**، تاريخ النشر: 4 يونيو2012م، متاح على الرابط:
https://marebpress.net/writers.php?lng=arabic&id=2923
تاريخ الدخول: 15 أكتوبر 2017م.

2.أحمد المصريّ، بين عاصفة الحزم وإعادة الأمل حصاد229يومًا، الأناضول، صنعاء، تاريخ النشر: 5 نوفمبر 2015م، متاح على الرابط:
http://www.aa.com.tr/ar=title&469541/,
تاريخ الدخول: 5 ديسمبر 2017م.

3.أحمد جلال، العوامل الجيوستراتيجية للصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، **القدس العربي**، العدد 6457، تاريخ النشر: 13-14مارس، متاح على الرابط:

(ISSN : 2536 - 9555)

http://www.alquds.co.uk/?tag=ouuoo-ouoooous

تاريخ الدخول: 15 سبتمبر 2017م.

4.أحمد عمرو، أزمات اليمن وانعكاساتها على أمن الخليج، **مجلة البيان**، تاريخ النشر: 5 يناير 2018م، متاح على الرابط:

www.albayan.co.uk/.../article2.aspx?id

تاريخ الدخول: 8 مارس2018م.

5.أحمد محمود، دور المملكة العربية السعودية في مواجهة النفوذ الإيرانيّ في اليمن، المركز الديمقراطي العربيّ، تاريخ النشر: 21 مارس 2017م، متاح على الرابط:

https://democraticac.de/?p=44737

تاريخ الدخول: 5 أكتوبر 2017م.

6.أمل عالم، الصراع السعوديّ الإيرانيّ على اليمن، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 29يونيو2015م، متاح على الرابط:

https://democraticac.de/?p=44481

تاريخ الدخول: 18 نوفمبر 2017م.

7.تنامي الدور الإيرانيّ وأثره على الأمن القوميّ الخليجيّ، **جريدة الأهرام اليومي**، العدد139، تاريخ النشر: 29سبتمبر2014م، متاح على الرابط: www.ahram.org.eg/../،

تاريخ الدخول: 5 أكتوبر2016م

8.ديليّ تلغراف، الأطفال يحملون السلاح في اليمن، **بي بي سي**، تاريخ النشر: 15 إبريل2015م، متاح على الرابط:

www.bbc.com/.../150414_press

تاريخ الدخول: 18نوفمبر2017م.

9.زيد الفضيل، القبيلة اليمنية رافد لعاصمة الخلافة منذ صدر الإسلام بالجنود وداعمة للحاكم خريطة القبائل اليمنية دورها وتأثيرها السياسيّ، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد131، تاريخ النشر: 29أغسطس2017م، متاح على الرابط:

www.area.sa/index.php

تاريخ الدخول: 4 ديسمبر 2017م.

10. سعود عابد، الفرق بين الاستراتيجية والجيوستراتيجية، **صحيفة الرياض**، العدد 15249، تاريخ النشر: 25مارس2010م، متاح على الرابط:

http://www.alriyadh.com/509799

تاريخ الدخول: 25 أكتوبر 2017م.

11. صلاح الدين الزيدانيّ، الجغرافية الاستراتيجية (الجيوستراتيجية)، **مجلة المسلح**، تاريخ النشر :10مارس 2013م، متاح على الرابط:

http://www.almusalh.ly/ar/thoughts/120-2013-07-0322-50-33K

تاريخ الدخول: 29 نوفمبر2017م.

12. عاصفة الحزم إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، تايخ النشر: 2 إبريل2015م، متاح على الرابط:

https://studies.aljazeera.net

تاريخ الدخول: 15 أكتوبر 2016م.

13.متاح على الرابط:

https://www.google.com/imagres?imgurl=http%3A%2F%2Fwww.niletc.tv

تاريخ الدخول: 20 أكتوبر 2017م.

14.متاح على الرابط:

https://www.google.com/imagres?imgurl=http%3A%2F%2Fwww.yemen-nic

تاريخ الدخول: 5أكتوبر 2017م.

(ISSN : 2536 - 9555)

15. مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، وحدة الدراسات والأبحاث، تاريخ النشر: 6إبريل2015م، متاح على الرابط:
http://fikercenter.com//assets/uploads/the-Future-of-Yemen-pdf
تاريخ الدخول: 2017/10/5م. ,

16. معجم المعاني الجامع: https://www.almaany.com/ar/dict/ar.../ تاريخ الدخول: 2017/12/24م.

17. مقتل عليّ عبد الله صالح على يد الحوثيين، تاريخ النشر: 4ديسمبر2017م، متاح على الرابط: https://arabic.rt.com/.../913539، تاريخ الدخول: 15 فبراير 2018م.

18.الموسوعة الشاملة، متاح على الرابط:
https://islamport.com/k/frq/763/2216.htm
تاريخ الدخول: 5 أكتوبر 2016م.

19. موسوعة المحيط، كم هو عدد سكان اليمن؟، تاريخ النشر: 26سبتمبر2017م، متاح على الرابط: https://almoheet.net/، تاريخ الدخول: 9نوفمبر2018م.

20. النازحون في اليمن يواجهون مخاطر صحية خطيرة على نحو متزايد، مركز أنباء الأمم المتحدة، تاريخ النشر: 24يونيو2015م، متاح على الرابط: https://news.un.org/ar/story/.../228672،
تاريخ الدخول: 18نوفمبر2016م.

سابعاً- المصادر والمراجع الأجنبية

1.Antonopoulo, Paul s, cottle, Drew: The Hwgemonic Flash Point between Iran and Saudi Arabia,(New Delhi, India, 2017).

2.Baldwin, David A., Power and International Relations in Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth A Simmons (Ed.), Handbook of International Relations (London, Sage, 2002).

3.Brown, Michael E. (ed.), The International Dimension of Internal Conflict, (Cambridge, The MIT Press, C.S.I.A Studies in International Security, 1996).

4.Clutterbuck, Richard, Terrorism and Guerrilla Warfare Forecasts and Remedies, (London, New York, Rout Ledge, 1990).

5.Friendman, Howard S., Mirriam W.Schustocik, Personality Classic Theories and Modern Research, 5th Ed., (New York, Pearson Inc., 1999).

6.Higham, Robin (ed.), Civil Wars in Twentieth Century, (Lexington, The University Press of Kentucky, 1972).

7.Lederach, John Paul, Building Peace Sustainable Reconciliation in Divided Societies, (Washington, Institute of Pease Press,1997).

8.Lederach, John Paul, Preparing for Peace Conflict Transformation Across Culture, (New York, Syracuse University Press, 1995).

9.Myerson, Roger B., Game Theory Analysis of Conflict, (Cambridge, Harvard University Press, 1991).

(ISSN : 2536 - 9555)

10. Weldemichael, Awet T., Patricia Schneider and Andrew C. Winner Maritime Terroism and Piracy in the Indian Ocean Region, Routledge, (New York, U.S.A, 2015).

ثامناً- الدوريات الأجنبية

1. Benes, Vit, Role Theory A conceptual Framework For The Constructivist Foreign Policy Analysis?, Paper Prepared for the Third Global International Studies Conference World Crisis Revolution or Evolution in the International Community?, (University of Porto, Portugal), 17- 20 August 2011.

2. Boesch, Frederik, Varying Forms of Violence in Revolutions form 1776 to1990, Seminar Paper, (Nordes TDT, Grin Verlag, 2003.

3. Campball, Steven J., Role Theory, Foreign Policy Advisors And U.S Foreign Policy Making, (USA, Department in International Studies of Southern California, International Studies Association, February1999).

4. Chiara, Rufa, What Colour for The Halmet Major Regional and their Preference for UN, Regional or ad hoc Coalition Peace Operation, Perspective on Federalism, Vol. 1, 2009.

5. Davies, James C., Toward A Theory of Revolution, American Sociological Review, Vol.27, February 1962.

6. Flemes, Daniel, Conceptualising Regional Power in International Relations Lessons from the South African Case, GIGA Workshop Paper, No.53, 2007.

7. Gulden, Ayman, Regional Aspirations and Limits of Power-Turkish-Iranian Relations in New Middle East, Hellinic Studies, Canada, University of Crete, Vol.20, Spring 2012.

8. Gurr, Ted, Psychological Factors in Civil Violence World Politics, Vol.20, No.2, Jan 1968.

9. Huntington, Samual, Political Order in Changing Societies, (Bombay, Vokils, Feffer Simons Private LTD, 1975.

10. Hurrell, Andrew, Hegemony Liberalism and Global Order What Space for would be Great Powers?, International Affairs, Vol.82, 2006.

11. Kenneth Walts, Structural Realism after the Cold War, International Security, Vol.25, 2000.

12. Lukes, Steven, Power and the Battle for the Hearts and Minds, Millenium, Vol.33, 2005.

13. Ruggie, John Gerard, Multilateralism, The Anatomy of an Institution International Organization, Vol.46, Summer 1991.

14. Schirm, Stefan A., Leadership in Regional and Global Politics Why Emerging Powers (Sometimes) Fail to Reach

(ISSN : 2536 - 9555)

Their Goals, Workshop The Rise of New Regional Powers in Global and Regional Politics, Hamburg, German Institute for Global and Area Study (GIGA), December 11-12-2006.

15. Thompson, William R., The Regional Sub-System International Studies Quarterly, Vol.17, March 1973.

16. Zawodony, J.K., Civil War in David L.Sills (ed.), International Encyclopedia of Social Science, (New York, The Macmillan Co. &The free Press), Vol.7, 1986.